كتب سياسية :

# الجزائر

بين الامس والغد

بقلم

حمدي حافظ  محمود الشرقاوي

# الجزائر

تقع البلاد الجزائرية على البحر الابيض المتوسط ، ولها ساحل صخرى يمتد نحو ١٢٠٠ كيلومتر فيما بين تونس والمغرب ، ويكاد هذا الساحل يجرى على خط مستقيم ، فليس به كثير من الخلجان أو الجزر وقد شيدت عليه من الشرق الى الغرب وراء جدران وسدود سميكة ـ اهم المدن والموانى البحرية وهى :

الجزائر ، وهران ، جيجل ..

وتنحصر بلاد الجزائر بين البحر المتوسط شمالا ، والصحراء الكبرى جنوبا ، وتحدها شرقا اراضى تونس وليبيا ؛ كما تمتد حدودها الغربية الى مراكش والبلاد الافريقية الاستوائية ؛ وتبلغ مساحتها نحو مليونين وربع المليون من الكيلومترات .

وتكون الجزائر مع تونس وحده جغرافيسة وعنصرية وتاريخية ودينية ، فطبيعية أراضيها واحدة ، وقد انحدر سكانها كلهم من أصل عربى واحد ، بعد ان نزحوا الى هذه البلاد ، فارتبطت مصالحهم برباط واحد منذ القدم ، وقربت بينهم وحدة الآلام والآمال .

وكان شعب الجزائر يدين بالوثنية ، الى ان ظهرت المسيحية ، ولما اشرق فجر الاسلام اضاء قلوب الجزائريين ، وصار معتنقوه اكثرية ساحقة على توالى السنين .

والجزائر بلد زراعى ، ينتج كميات وافرة من الحبوب ، وتبلغ مساحة الأراضى المنزرعة به سبعة ملايين فدان ، فضلا عن مليون فدان من الكروم تضاف الى هذه مزارع النخيل وأنواع الفاكهة والغابات والزيتون حتى ليبلغ مجموع الأراضى المزروعة ٥٠ مليونا من الافدنة .

وتصدر الجزائر سنويا أكثر من مليوني قنطار من الحلفاء ، كما تصدر مليون راس من الغنم ، وتنتج ربع انتاج العالم كله من الفلين .

أما الثروة المعدنية فتشمل ، الحديد والرصاص ،والزنك، والنحاس ، والفحم والفوسفات والبترول ، وهذا ماحدابالشركات الاجنبية الى التنافس على استغلالها .

وعدد سكان الجزائر احد عشر مليون نسمة ، وينقسمون الى :

١ ــ مسلمين .

٢ ــ فرنسيين واجانب .

٣ ــ يهود .

**١ ــ المسلمون :**

هم الاغلبية الساحقة من سكان الجزائر وقد استقروا فى بلاد المغرب العربى منذ ايام الفتح الاسلامى . وتغلغلوا بين الاولين « الامازيغ » نسبة الى جدهم الاعلى مازيغ ــ وهم البربر ــ يعلمونهم الدين ويجمعونهم حول القرآن وسنة محمد صلى الله عليه وسلم .

**٢ ــ الفرنسيون والاجانب :**

ينقسم الفرنسيون المقيمون اليوم بالجزائر قسمين هما :

( ا ) الفرنسيون الذين دخلوا البلاد مع جيش الاحتلال ، وقد استولوا بحكم الفتح على الارض والثروة .

(ب) الفرنسيون الذين جاءوا بعد الفتح جموعا متوالية تدفعهم الحكومة لكى يحصلوا على الثروة دون تعب ولا نصب واكثر هؤلاء من جزيرة كورسيكا واقليمى الالزاس واللورين .

أما الاجانب فهم خليط من أبنـــاء العنصر اللاتيني ، قدموا من ايطاليا وأســـبانيا على الجزائر ، واغـــدقت عليهم السلطات الفرنسية الاموال ومنحتهم الارض الواسعة ، وجنستهم بالجنسية الفرنسية لكى يزداد بهم عدد الجالية الاوربية .

ويبلغ عدد الفرنسيين والاجانب نحو ثمانمائة الف نسمة ، وتجمع بين أفراد هذه الفئة رابطة الارتقاء والعمل على التنكيل والاستبداد بالشعب والاستحواذ على خيرات أرض الجزائر .

## ٢ ــ اليهود :

يبلغ عدد اليهود فى الجزائر مائتى الف نسمة ، وكانوا يعاملون قبل الاحتلال معاملة اهل الذمة ، كما كان المسلمون يعتبرونهم جيرانا لهم يوفرون لهم حرية العمل وحرية العقيدة .

فلما احتل الفرنسيون الجزائر ، صانعوهم ومالأوهم ، ووقفوا معهم ضد أصحاب الارض الحقيقيين .

وفى سنة ١٨٧٠ أعلن اليهودى ( كريميو ) ــ وكان وزيرا فى حكومة الثورة الفرنسية ــ فرنســـية كل يهود الجـــزائر الشمالية ، فأخذوا منذ ذلك الوقت يندمجون فى الحيـــاة العامة الفرنسية اندماجا كليا ، وصار لهم لون خاص ( يهود الجزائر ) سلاحهم النفاق البارع اللئيم : فهم فرنسيون اســـتعماريون غلاة امام الفرنسيين ، وهم جزائريون اذا اشتركوا مع المسلمين فى تجارة أو نحوها ، الى أن انهارت فرنسا عام ١٩٤٠ ، فنزعت حكومتها عن يهود الجزائر جنسيتهم الفرنسية ، وصـــادرت املاكهم ، فازداد تقربهم للمسلمين بيد أنه ماكادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها وينتصر الحلفـــاء حتى عاد اليهـــود الى طبيعتهم الاولى ، واستعادوا اموالهم وجنسيتهم الفرنسية .

وفى مايو سنة ١٩٤٦ اشتركوا مع الفرنسيين ، فى مذبحة قســـنطينة وقتلوا فريقـــا من المســـلمين ، متذرعين بأن أحـــد اليهود قتل فى أثناء الثورة وأعلن المسلمون فى قسنطينة اذ ذاك مقاطعة اليهود مقاطعة تامة تأديبا لهم على مسلكهم الخائن .

## عجالة فى تاريخ الجزائر :

يدعى الفرنسيون أن الجزائر لم يكن لها تاريخ قبل سنة ١٨٣٠ ، وانها لم تكن يوما ما دولة حرة ذات سيادة ، بل كانت شعبا يعيش فى الفوضى والاضطراب ، وتهيمن عليه روح الفردية الجشعة .

ثم راحت فرنسا تدعى زورا ، أن الجزائر أرض فرنسية ، آلت اليها بحق الاحتلال ووضع اليد ، فلا يجوز لاحد أن يتدخل فى شأن من شئونها التى هى من صميم شئون فرنسا الداخلية .

ومن العجب أن هذه الافتراءات الفرنسية ظفرت فى المحافل الدولية بمن يستمع اليها .

ولكى ندحض افتراءات فرنسا والفرنسيين نستعرض بعض تاريخ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسى فى سنة ١٨٣٠ ، ليؤمن العالم بأن الجزائر العربية كانت قبل احتلالها دولة مستقلة ذات سيادة .

لقد عاشت الجزائر منذ الفتح الاسلامى فخورا بدينها الاسلامى وساهمت فى تأسيس دولة الفاطميين ، ثم دولتى المرابطين والموحدين اللتين قامت على انقاضهما دولة الجزائر المستقلة .

وكان اتصال الجزائر بالدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر اتصالا روحيا ، لان الخلافة الاسلامية حينئذ كانت مظهرا من مظاهر تضامن المسلمين ووحدتهم .

وكان من مظاهر سيادة الدولة الجزائرية ، علاقاتها الدبلوماسية بكثير من دول أوربا وامريكا ، فانه بمقتضى أول معاهدة عقدت بين الجزائر وفرنسا أستنجد فرنسو الاول مرتين بداى الجزائر :

الاولى فى سنة ١٥٣٦ ، والاخرى فى سنة ١٥٤٣ .. طالبا

أن يعاونه الاسطول الجزائرى فى رد عدوان شرلكان الاسبانى على ساحل فرنسا الجنوبى .

وبناء على هذه المعاهدة ايضا طلب هنرى الرابع ملك فرنسا المساعدة من داى الجزائر فى سنة ١٥٩٣ لمعاونته على تحرير مدينة مرسيليا وشاطىء فرنسا الجنوبى من ايدى الاسبان والهيجنوت فضلا عن أن ديون فرنسا للخزانة الجزائرية فى أواخر القرن الثامن عشر كانت قد بلغت ١٨ مليونا من الفرنكات الذهبية، ولعل هذا الدين كان من أسباب العدوان الفرنسى على الجزائر .

وقد أبرمت الجزائر معاهدات مع انجلترا ، وهولندا ، والدينمارك ومملكة البندقية .

وكانت الجزائر فى الرعيل الاول من الدول التى اعترفت بالولايات المتحدة الامريكية فى سنة ١٧٧٦ ، وعقدت معها فى سنة ١٧٩٥ معاهدة صداقة .

ومن المعروف أن المعاهدات على اختلاف صورها ، لا تعقد الا بين الدول المستقلة ذات السيادة ، وعلى هذا الاساس أبرمت المعاهدات بين الدولة الجزائرية وسائر الدول ، ومن بينها فرنسا .

واذن ، فقد كانت الجزائر ، قبل الاحتلال الفرنسى ، دولة مستقلة ذات سيادة .. مافى ذلك من شك .

## الاحتلال الفرنسى :

مرت فرنسا بأزمة اقتصادية خانقة اثر ثورة عام ١٧٨٩ ، وأوصدت انجلترا ودول أوربا دونها أبواب العالم ، ولم تلق نجدة الا من الجزائر وقد اشتركت خزانة الدولة وبعض التجار فى تمويل العملية الانقاذية فساعدت بذلك الثورة الفرنسية مساعدة اكيدة فى التغلب على أعدائها .

واستمرت القروض حتى بلغت ١٨ مليونا من الفرنكات

فى سنة ١٨١٩ ، لم تسدد فرنسا شيئا منها ، بيد أنها ارسلت لجنة تحقيق ، بحجة أن القمح الوارد ناقص أو فاسد ،واستطاعت هذه اللجنة أن تجعل هذا الدين سبعة ملايين فرنك فقط .

ومن العجيب أن الداى ( حسين ) الح على قنصل فرنسا فى دفع هذا الدين ، فلما كان يوم ٢٩ من ابريل سنة ١٨٢٧ أبلغ القنصل الداى أنه لا جدوى من الكتابة الى فرنسا ، لان الحكومة الفرنسية ليس فى نيتها أن تدفع شيئا ، فغضب الداى ، وطلب من قنصل فرنسا الخروج من البلاد ، فلما رفض ، قيل : أن الداى ( حسين ) لطمه بالمروحة .

واعتبر هذا الحادث اهانة اصابت الشرف الفرنسى واتخذ ذريعة لاعلان الحرب على الجزائر ، ووقف شارل ملك فرنسا يقول فى خطاب العرش فى ٢ من مارس سنة ١٨٣٠ : ( ان العمل الذى سأقوم به لترضية شرف فرنسا سيكون بامانة العلى القدير ) .

وكانت حرب الجزائر احدى الوسائل التى أراد بها شارل العاشر أن يشغل الشعب الفرنسى عن مشكلاته المعقدة فى الداخل ووسيلة يضمن بها استهلاك ملايين المتعطلين من شعبه ، ويجلب بها فى الوقت نفسه رضاء الكنيسة الفرنسية .

وفى ١٣ من يونية سنة ١٨٣٠ ، كان شارل قد اعد اسطولا ضخما يتألف من ١٠٣ سفن تحمل ثلاثة آلاف مدفع و ٣٤٠٠٠ جندى ، و ٣٨٣ سفينة لنقل المؤن والذخيرة ، ونزل الجيش الفرنسى فى شبه جزيرة سيدى فرج يوم ١٦ من يونيو سنة ١٨٣٠ واستطاع أن يهزم قوات الجزائر ، ودخل جنود فرنسا مدينة الجزائر فى ٥ من يوليو سنة ١٨٣٠ ، ومازال الجزائريون منذ هذا التاريخ يعتبرون يوم ٥ من يوليو سنة ١٨٣٠ يوم حداد عام .

ولكن ما الاسباب الرئيسية التى دفعت فرنسا الى احتلال الجزائر ؟؟

ان من التجنى على التاريخ ان نقول ان الجزائر كانت فى

حاجة الى نشر المدنية على أيدى الفرنسيين ، فقد كانت الجزائر ذات مدنية وحضارة قديمة : فالصناعة متقدمة ، والتعليم منتشر ، وليس من الاسباب ايضا ضرب قنصل فرنسا بمروحة الداى ؛ فالحقيقة ان هذه الاسباب مفتعلة وانما تقوم الاسباب الحقيقية على حاجة الاستعمار الى الاستغلال والنهب مع الدافع الاقتصادى اذ أنه حينما حطمت فرنسا الاقطاع فى ثورة ١٧٨٩ ، بدأت تسير فى طريق الثورة الصناعية ، واستعمال الآلة فى الانتاج الصناعى .

ومن المعروف أن النظام الراسمالى ، يحتاج دائما الى أسواق جديدة لتصريف منتجاته ، بسبب القيود التى يفرضها على القوة الشرائية للمستهلكين وما تؤدى اليه من أزمات دورية ، هى أزمات فائض الانتاج الذى لا يجد مشتريا .

وعلى ذلك فقد كان انتقال النظام الراسمالى فى المرحلة الصناعية يملى الحاجة الشديدة الى أسواق جديدة ، لتصريف منتجات الآلة المطردة الزيادة ، كما يملى الحاجة الى المواد الاولية التى تغذى هذه الصناعة باطراد .

ويؤكد هذه الحاجة أن فرنسا فقدت خلال القرن الثامن عشر أكثر مستعمراتها ، كندا فى امريكا ، والهند فى آسيا ، ومصر فى افريقية ، وقد استولت عليها انجلترا .

وكان الاقتصاد الجزائرى متمما للاقتصاد الفرنسى ، فقد زودت الجزائر فرنسا فى حروب عهد الثورة والقنصلية بالقمح ، وبالكتان لصنع حبال السفن وبالخيول ، وبالقروض المالية .

يضاف الى ماسبق أن فرنسا خرجت من حروب نابليون مضطربة اقتصاديا وسياسيا ، فكانت حرب الجزائر محاولة من شارل ملك فرنسا للتخلص من البطالة الاقتصادية ومحاولة لخلق جيش اعتاد قتل الحرية ومحاربة كل شعب تستعمره فرنسا ، لكى يصبح هذا الجيش اداة طيعة لقتل الحرية فى بلاده .

اما الدافع السياسى ، فان فرنسا فى القرن التاسع عشر طردت من أكثر مستعمراتها كما تقدم آنفا ، وتوالت عليها

الهزائم فى اوربا فى آخر عهد نابليون وبدات احلامها تنهار فى القارة حينما عقد مؤتمر لندن بعد هزيمة نابليون فى ووترلو ، ومن ثم اخذت تحاول استعادة مكانتها وسلطانها فحاولت احتلال اسبانيا ، ولكنها ردت خاسرة ، ثم بدا لها فى الافق نور الامل الذى داعب خيالها طويلا ، وهو احتلال الجزائر .

وكان الاسطول الجزائرى قد ارسل فى سنة ١٨٢٧ لمساعدة الاسطولين التركى والمصرى فى حرب المورة .

فلما كانت موقعة ( نافارين ) دارت الدائرة على الاساطيل الثلاثة التركى والمصرى والجزائرى وحطمت فخلا بذلك الجو لفرنسا بعد أن انهار الاسطول الجزائرى الذى كان يقف لها بالمرصاد ، فأخذت تترقب الفرصة السانحة لتوسيع الغزو ، وكانت حادثة القنصل المفتعلة هى الحجة الذى تذرعت بها لاحتلال الجزائر .

وثمة دافع سياسى آخر ، هو رغبة الحكومة الفرنسية فى شغل اذهان الراى العام الفرنسى بحرب خارجية تصرفه عن التذمر الذى كانت تبديه طبقات الشعب من كبت الحريات ، والزج بالجمهوريين والاحرار فى غياهب السجون .

هذا الى ان فرنسا كانت فى القرن التاسع عشر من اقوى الدول الاوربية عسكريا ، وأكثرها ازدحاما بالسكان ، وكان الساسة الاوربيون يدركون هذه الحقائق فزينوا لها فى مؤتمر فيينا الذى عقد فى سنة ١٨١٥ القيام بغزو الجزائر بمساعدة الدول الاوربية ، ليحولوا دون توغلها فى القارة الاوربية ، وقد اتخذ هذا القرار باجماع آراء جميع الدول عدا بريطانيا .

واخيرا كانت فرنسا تطمع فى أن يؤول اليها ما كان لروما القديمة من سلطان روحى واستعمارى فى افريقية ، وفى سبيل تحقيق هذا الامل ، تعهدت للعالم الكاثوليكى بالعمل على نشر المسيحية بين سكان افريقية وردهم الى احضان الكنيسة الكاثوليكية .

## حالة الدول العربية عند احتلال الجزائر :

كان احتلال فرنسا للجزائر اول ثغرة فتحها الاستعمار فى بلاد العرب فلم تستطع الدول العربية أن تحرك ساكنا ازاء هذا الحادث الجلل .

فالدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية على الجزائر اذ ذاك ، كانت ( الرجل المريض ) ، فقد هدت الحروب التى يشنها الروس قواها ، ثم ان تحطيم الاساطيل الثلاثة : المصرى والعثمانى والجزائرى فى معركة ( نافارين ) كان ضربة قاصمة للدولة العثمانية .

أما مصر فكانت تجرب يومئذ مغامرات الحاكم الالبانى ( محمد على ) ، وكانت سياستها تقوم على مجاملة فرنسا ، نكاية فى انجلترا .

وفى تونس والمغرب الاقصى ، كان ضعف الدولتين الحسينية والشريفية يكاد يعوقهما عن حفظ الامن الداخلى فكيف تمدان يد العون لقطر آخر كالجزائر ؟ .

أما الدول الاوربية فقد اكتفى بعضها بالاحتجاج واثارة المصاعب فى وجه فرنسا ، بطريقة غير جدية ، كانجلترا ، فى حين ابدى اكثرها ابتهاجه بهذا النصر الاوربى فى بلاد الجزائر المسلمة .

وكانت نتائج هذه الظروف والملابسات تتلخص فيما يلى :

١ ـ اخذت فرنسا تكيد لتونس ، وتثير فيها القلاقل الى أن تمكنت من احتلالها سنة ١٨٨١ .

٢ ـ سمح الاتفاق الذى عقد بين فرنسا وانجلترا باحتلال تونس ، وهو الذى مكن انجلترا من أن تستبد بشئون مصر وتتآمر على استقلالها ، الى أن تم احتلالها فى سنة ١٨٨٢ .

٣ ـ توغلت فرنسا فى صحراء افريقية ، وحطمت الممالك الاسلامية المستقلة فيها ، وحاولت احتلال جنوبى وادى النيل .

٤ ـ استولت ايطاليا بطريقة بشعة على طرابلس وبرقه.

٥ ـ ضاع القسم الاوربى للسلطنة العثمانية فى حـــــرب البلقان ، ثم انهارت هذه الدولة نهائيا ، اثر انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وسقوط العراق تحت انتداب انجلترا ، وسورية ولبنان تحت انتداب فرنسا ، ووقوع نكبة فلسطين .

**المقاومة الشعبية :**

انتهت مقاومة الجزائر الرسمية للقوات الفرنسية فى نحو ٢٠ يوما ، ولكن ماكادت هذه المقاومة الرسمية تنتهى حتى بدأت المقاومة الشعبية ، واستمر كفاح شعب الجزائر نحو ١٣٠ عاما لم يهن فيها ولم يضعف .

وما كاد ينتهى أمر ( الداى ) ويساق الى المنفى ، حتى هب شعب الجزائر يكافح المستعمر ، وقد اتخذت المقاومةالاولى، صورتين :

١ ـ صورة المقاومة الرسمية الحكومية .

٢ ـ صورة المقاومة الشعبية .

اما المقاومة الحكومية فقد تولى قيادتها الحاج أحمد باى قسنطينة الذى بايعته الناحية الشرقية ( باشا ) وكانت له مع الجند الفرنسيين وقائع وطنية مشرفة ، ولكن جاء احتلال مدينة قسنطينة سنة ١٨٣٨ ، منذرا بنهاية حركة المقاومة المنظمة .

وبدأت المقاومة الشعبية ، التى ضرب فيها أهل الناحيتين الوسطى والغربية من الجزائر أروع الامثال فى المقاومة الشعبية .

ففى سنة ١٨٣٢ جمـــــع الأهالى ورؤساء العرب أمرهم فى مؤتمر عقدوه بمسجد مدينة ( معسكر ) وبايعوا بالامارة(عبدالقادر محى الدين الهاشمى ) وأخذت مقاومة الشـــعب الجـــزائرى للمستعمرين الفرنسيين تشـــتد حتى اذا ما استسلم الدأى كتب القائد الفرنسى يقول :

( ان حرية الطبقات المختلفة من السكان وديانـاتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم لن تمس ؛ والقائد العام يتعهد بشرفه ) .. الخ .

على انه لم يكد يمضى شهران على هذا التعهد حتى أمر القائد العام بمصادرة ممتلكات الاتراك واراضى الاوقاف .وذاق الشعب الجزائرى مرارة الذل .. فقد هب القائد روفيجو يطالب بأجمل مسجد فى مدينة الجزائر ، وقام الجنـــد الفرنســيون باقتحام المسجد فى حين كان فى داخله أربعة آلاف مسلم واعملوا فيهم القتل بالسلاح وهم يؤدون الصلاة وبات الجند داخـل المسجد وبين عشية وضحاها تحول المسجد الى ( كاتدرائيـة الجزائر ) .

وكان من اسباب المقاومة أيضا ماذكرته لجنة التحقيـق التى أوفدها البرلمان الفرنسى بعد ثلاث سنوات من الحرب :

( لقد جمعنا فى الدومين املاك المؤسسات الدينية ،وصادرنا ممتلكات فئة من السكان كنا قد وعدنا باحترام ملكيتها ،وبدأنا استعمال سلطتنا بفرض غرامه ...ر١٠٠ فرنك ( كقـــرض اجبارى ) ، وذهبنا احيانا الى حد أن أجبرنا الملاك السابقين على دفع نفقات هدم بيوتهم ، بل نفقات هدم أحد المساجد ..واجرنا ممتلكات الدومين الى الغير وانتهكنا دون خجل بيوت اللهوالمقابر والدور ، وكلها ذات حرمه لدى المسلمين ، وقتلنا رجالا يحملون منا ورقة الامان ، وذبحنا سكان قرى عن آخرهم لمجرد الشك فيهم ثم تبينت لنا بعد ذلك براءتهم ، وحاكمنا رجالا يعـرفون بالتقوى فى البلاد ، رجالا محترمين لانه كان لديهم الشـجاعة الكافية لمقابلتنا والتعرض لغضبنا ، لا لشىء سوى السعى لاخوان لهم بائسين ، وقد قام قضاة منا بمحاكمتهم ، وارتكب رجال متمدينون منا اعدامهم ، لقد فقنا فى البربرية ، هؤلاء الذين جئنا لتمدينهم ) وقد صدقت لجنة التحقيق .

واستمرت المقاومة الشعبية تكلف فرنسا الكثير من الرجال والاموال وبدأت فرنســـا تتردد ، لان لويس فيليب كان يخشى

انجلترا ، وكانت الجزائر لا تزال ارضا مجهولة ، ولم تكن المقاومة الشعبية امرا متوقعا على الاطلاق .

وصادف هذا التردد هوى فى نفس الامير عبد القادر ، لاحتياجه الى وقت ينظم فيه صفوف القوات الضئيلة العدد ، وقرر لويس فيليب أن يكتفى باحتلال الساحل ، وقبل عبد القادر وتم الاتفاق على وقف القتال فى ٢٦ من فبراير سنة ١٨٣٤ .

ويلاحظ على هذا الاتفاق الذى عرف باتفاق (دى ميشيل) أن فرنسا سعت لكى تحتكر تجارة الصادرات والواردات فلا تتم الا فى ميناء وهران ، وأن تحتكر بيع الاسلحة الى عبد القادر ، وبمعنى أوضح أن تسيطر فرنسا على سوق الجزائر ، وان تبتز أموالها وتظل الجزائر دون جيش يحميها .

ومضى الامير عبد القادر يستفيد من الوقت لكى ينظم صفوفه ويقوى جيشه ، ولكن فرنسا كانت له بالمرصاد فخرجت على شروط الاتفاق فأرسل عبد القادر خطابا شديد اللهجة الى تريزل القائد الفرنسي فكان رده ان وجه جيشا كان هو على رأسه لمهاجمة الامير ، والتقى الجيشان فى غابة سبيح ، ثم كانت معركة القطع فى يونيو سنة ١٨٣٥ التى فقد القائد الفرنسي فيها نصف جيشه ، وتدخل فى المعركة المارشال كلوزيل والدوق دورليان بجيش قوامه ١١٫٠٠٠ رجل وقاتلوا عبد القادر ، الذى اضطر الى التراجع وانسحب من ( معسكرة ) الى ( مدية ) ولكنه لم ييأس واستمر يستعد ويناوش عاما كاملا ، ثم دارت معركة (التافنا) وفيها انتصر الجزائريون انتصارا ساحقا ، وفى الوقت نفسه هزمت القوات الفرنسية فى قسنطينة .

واخيرا لم تجد فرنسا مناصا من عقد صلح وتمت معاهدة ( التافنا ) فى مايو سنة ١٨٣٧ وفيها نزلت فرنسا عن مقاطعة وهران ومدن اخرى ، واكتفت بالساحل وسهل المتيجة

وقد بنى عبد القادر اول دولة جزائرية فى العصر الحديث ولكن فرنسا خشيت ازدياد قوته باطراد ، فخرقت معاهدة « التافنا » واعلن عبد القادر الحرب عليها فعينت الجنرال (بوجو)

قائدا عاما فى سنة ١٨٤١ وكان هذا ايذانا بانها صممت على أن تسير فى الحرب الى نهايتها .

## بدء حرب الابادة :

سطرت فرنسا فى الجزائر صفحة سوداء فى تاريخها ، فقد قرر الجنرال ( بوجو ) القائد العام لجيش الاحتلال ان يبيد شعب الجزائر . وكانت حملات الابادة قد بدات فعلا منذ عهد الجنرال روميجو حاكم الجزائر العسكرى ، وفى هذا يقول المؤرخ كريستيان فى كتابه ( افريقية الفرنسية ) :

( تلقى الجند امرا من القائد العام الجنرال روميجو بالخروج من مدينة الجزائر ليلة ٦ من ابريل سنة ١٨٣٢ ، وقاموا بمداهمة قبيلة العوفية ليلا وهى نائمة فى خيامها وامعنوا فى ذبح هؤلاء المساكين الذين لم يتمكن فرد واحد منهم من الدفاع عن نفسه ، وهكذا قتل جميع أفراد هذه القبيلة دون اى تمييز بين الجنس او السن ، وعند الرجوع من هذه الحملة المخجلة كان الفرسان من الفرنسيين يحملون رءوس القتلى على اسنة رماحهم ) .

ويقول الجنرال ( شانجارنيه ) : ( لقد كانت التسلية الوحيدة التى أستطيع أن اسمح للجند بها فى اثناء فصل الشتاء ، هى غزو القبائل المعادية التى تسكن فيما بين وادى الحراش وبورقيقه .

أما حادث حرق الكهف الذى أوت اليه قبيلة باسرها فى سنة ١٨٤٥ فارة من الجنود الفرنسيين ، فقد أصبح مثالا صارخا على الخسة والدناءة فانه ماكاد الجند يكتشفون هذا الكهف الفسيح حتى وضعوا أمامه وعلى مداخله اكواما من الحطب والقش ثم أوقدوا فيها النار ، فلما جاء الصباح ، ودخل الجند الكهف وجدوا جثث ٧٨٠ من الضحايا بين رجال ونساء واطفال مفككة الاوصال وممزقة الاشلاء .

وكانت حجة الاستعمار فى هذه الحروب المبيدة واضحة وهى ( ان الجزائريين شعب يرفض الاستسلام ، فلكى نقهره

يجب علينا ان نحطم اقتصاده ، ويجب ان نقضى على زراعته وعلى قراه ) .

ووجد فى فرنسا من يدافع عن هذه السياسة باسم المدنية والعمران

ولم تكن لدى عبد القادر أو شعب الجزائر فرصة سانحة للنصر ، نظرا لان الجيش الفرنسى كان أقوى الجيوش البرية اذ ذاك ، ولم تكن قواعد حرب العصابات قد تطورت بعد ، فتوالت الهزائم على الشعب الجزائرى بعد مقاومات عنيفة ، وظلت الحرب مستعرة الاوار .. وسقطت معاقل عبد القادر واحدة فى اثر الاخرى .

وفى سنة ١٨٤٣ احتل الدوق دى موفول قلعة عبد القادر ، فالتجأ عبد القادر الى ( مراكش ) فتعقبته القوات الفرنسية عبر الحدود المراكشية ونشبت الحرب بين فرنسا ( ومراكش ) ، ولكن بوجو القائد الفرنسى استطاع أن يفوز على جيوش (مراكش) وعبد القادر فى موقعة ( ازلى ) وضرب الاسطول الفرنسى طنجه ، واذ ذاك استسلم سلطان ( مراكش ) وابرمت معاهدة طنجة سنة ١٨٤٤ ، وصار بوجو دوقا ( لازلى ) .

وفى سبتمبر من العام نفسه انهزمت القوات الفرنسية فى معركة سيدى ابراهيم واستطاع عبد القادر ان يستعيد نفوذه بعد هزيمة ازلى فحشدت فرنسا جيشا ضخما لمحاربته بقيادة بوجو الذى تمكن من نسف حصن ( الاورزو ) فى سنة ١٨٤٧ ، واضطر عبد القادر للالتجاء الى ( مراكش ) مرة اخرى ولكن السلطان فى هذه المرة عمد الى رفضه فسلم عبد القادر نفسه الى لامور سبير فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٨٤٧ .

وبالرغم من ان عبد القادر سلم نفسه فان المقاومة الشعبية ظلت على اشدها واستمرت قوات الشعب صامدة تقاوم فى الوقت الذى ظلت فيه حملات الابادة بين عامى ١٨٤٩ و ١٨٥٣ من قبل فرنسا حتى لقد ابادت فرنسا فى سنة ١٨٥٢ ثلثمائة قرية .

وقامت اذ ذاك عدة ثورات شعبية : ثورة فى سنة ١٨٥٧

انتهت بهزيمة الثوار ودفع غرامة قدرها مليونان من الفرنكات ، وفي سنة ١٨٥٩ نشبت ثورة سناش ، وفي سنة ١٨٦٤ ، هبت ثورة بني سيف .

ثم اندلعت بعد ذلك ثورة مارس الكبرى سنة ١٨٧١ ،التي انضم اليها ١٥٠ ألف رجل مسلح من رجال القبائل وخسر فيهـا الجزائريون ستين الف رجل ، والفرنسيون ٢٠ الف رجل ، ولم تنطفىء جذوة هذه الثورة الا بعـد أن أطلق بسمارك سراح الجيش الفرنسي الذى كان معتقلا فى المانيا بعد الحرب السبعينية .

وقضى الاستعمار الفرنسى على الشعب الجزائرى المناضل بالأحكام الآتية :

١ ــ اعدام ٦ آلاف شخص .

٢ ــ غرامة ٣٦ مليون فرنك .

٣ ــ مصادرة نصف مليون هكتار ( الهكتار نحو فدانين ونصف الفدان )

وساد اذ ذاك الهدوء الجزائر ولكن الى حين

**سرقة شعب :**

كانت فى الجزائر أنواع مختلفة من الملكية قبل الاحتـلال الفرنسي وكان النظام فى عمومه نظاما اقطاعيا ، فهناك اقطاعيات للأتراك تعرف باسم الحوش ، وباقى الأرض تنقسم الى :

١ ــ أراضي العرش وملكيتها مشاعة بـين الجماعة أو القبيلة كالمراعي والغابات .

٢ ــ أرض الملك ، أى المملوكة ملكية فردية .

٣ ــ أراضي الحبوس ، وهى الاوقاف المحبوسـة على المستحقين ثم على الخيرات

٤ ــ أراضي الدولة وهى الملك العام .

ولكن لم يقدر لهذا النظام أن يستمر فى عهد الاحتـلال ، فقد كان هدف الاستعمار الفرنسى استغلال الجزائر ، فاتجـه

الى الارض ، والى انتاج السكان ، فهما مصدر السرقة الدائم ، أما الثروة المنقولة فيكفى أن تسلب مرة واحدة ثم لا تتكرر ، ثسم ان فى مغانم حرب الابادة ، وفى الغرامات التى تفرض بعد النصر مايسد مطامع الاستعمار الفرنسى بعد كل ماسبق .

وحتى يتم الاستعمار الفرنسى استغلال الجزائر استغلالا كاملا ، لابد له من أن يسيطر على الارض وعلى الانتاج الزراعى ويحوله من انتاج كاف لسد حاجات الشعب الجزائرى الى انتاج مصدر الى السوق الفرنسية ، وكان لابد له ايضا من أن يخلق طبقة العمال الاجراء ، ويكون طبقة اقطاعية جديدة ، تنتج السلع اللازمة للسوق الفرنسية وتشترى المنتجات الفرنسية ، وترتبط مصالح هذه الطبقة ارتباطا وثيقا ببقاء الاستعمار لانه هو خالقها ، وكانت تعرف هذه الطبقة الاقطاعية باسم ( الكولون ) .

وقد بدأ اغتصاب الفرنسيين للارض بقرار ٨ من سبتمبر سنة ١٨٣٠ ، فبرغم الوعد الذى قطعه على نفسه القائد العام بأن يحترم ملكية السكان ، صادر لحساب الدولة الجديدة ملكية الاتراك وملكية الاوقاف

وتبدو خطورة هذا القرار اذا عرفنا أن جزءا كبيرا من الملكية العقارية كان موقوفا ، فمصادرته حققت للاستعمار الفرنسى هدفين : أولهما انه استولى على جانب كبير من الارض ، والاخر انه حرم الخدمات الدينية والخيرية مصادرها واخضعها لسيطرته المباشرة .

ولم يجد الاستعمار صعوبة فى تسويغ عملية المصادرة فعمد الى تفسير ملتو لحجج الوقف التى تقضى بأن الملك يؤول فى النهاية الى الخيرات فقال : ان الدولة هى القيمة على الخيرات ، ومن ثم فيجب أن تؤول اليها الملكية .

واستمر الاستعمار بعد ذلك تحت ستار تحديد الملك العام او الدومين فى سرقة الارض من شعب الجزائر ، وكانت الخطوة الثانية هى اصدار قانون فى الاول من اكتوبر سنة ١٨٤٤ يقضى بمصادرة اراضى العرش لمصلحة الدولة .

وتتابعت القوانين التى تزيد ملكية الدولة توسعا فصدر قرار سنة ١٨٣٢ يقضى بأن تؤول كل أرض لا يستطيع صاحبها أن يثبت انه مالك لها بعقد .

ثم أصدر الاستعمار قانون ٣١ من يوليو سنة ١٨٤٦ الذى يقضى بتملكه الارض التى تقيم فيها القبائل الرحالة ، فاصبحت الاكثرية العظمى من سكان الجزائر تعمل في أرض الدولة كاجراء .

وفى سنة ١٨٥١ صدر قانون يقضى بأن الدولة تملك ٢٠٠ر٠٠٠ هكتار من الغابات و ٦١ر٠٠٠ هكتار من اراضى العرش

ولم يكتف الاستعمار بالمصادرات السابقة ، فقد كانت لاتزال هناك مساحات كبيرة من الارض فى أيدى الجزائريين . فاكتشف الاستعمار لها لونا جديدا من السرقة عرف بسياسة تحديد ملكية القبائل .

وجوهر هذه السياسة ان على الاستعمار واجبا لا مناص منه ، هو نشر السلام والامن بين ربوع الجزائر ، وليس ثمةشك فى أن عدم تحديد الارض المملوكة لكل قبيلة على وجه التحديد من أهم الاسباب فى اثارة المنازعات والحروب بين القبائل . وعلى ذلك وجب لحفظ السلام أن تحدد ملكية القبائل

ولم يكن هذا الرأى صحيحا على اطلاقه ، بل كان الهدف هو محاولة حصر ملكية كل قبيلة على الدقة باعتبار أن هذا هو الوسيلة الوحيدة لخلق الاف المنازعات بين القبائل

فقامت منازعات كبيرة وتكونت سنة ١٨٥١ لجنة عرفت باسم لجنة الصفقات استمرت تعمل ثلاثة عشر عاما لكل الجزائر . تفصل فيها وكان من الطبيعى أن يثور النزاع على قطع كثيرةمن الارض ، ويتعذر اثبات الملكية ، وكان من الطبيعى ايضا أنتعرض اللجنة ـ كلما حزب الامر ـ بيع الارض حسما للنزاع الى الفرنسيين من الكولون ، بثمن بخس ، الى أن أصدر الامبراطور نابليون الثالث فى سنة ١٨٦٣ قانونا يقضى بأن ارض القبائل ملك القبائل .

وكان لابد لتطبيق القانون من فرز ملكية القبائل عن الاملاك العامة ، فتكونت لجنة لمسح الارض ، واختار الدومين العام اجود الارض الموجودة وعزل بين الارض المنزرعة وبين الارض المشاعة التى اعتبرت ملكا للدولة ، وهكذا وجد الفلاحون الجزائريون ان الاراضى الباقية تحت ايديهم بعد التحديد لاتصلح للاستغلال الاقتصادى بأية حال .

ثم صدر سنة ١٨٧٣ قانون يقضى ( بتحويل الملكيات الكبيرة غير المقسمة الى مربعات صغيرة جدا من الاملاك الفردية )

وفى سنة ١٨٩٧ تقرر جواز الملكية ( للمديونية ) ، وبذلك استقر نظام الملكية على الوجه الذى يرضاه الاستعمار فبلغت اذ ذاك ملكية الدولة ١١ مليون هكتار .

## فتح ابواب الهجرة للاجانب :

بذل الاستعمار الفرنسى جهدا كبيرا لاسكان الاوربيين بالجزائر ، فقد اعترضت ذلك صعوبات كثيرة ، فلم يكن الوضع العسكرى او السياسى فى الجزائر قد استقر على حال ، ولم تكن الخدمات الصحية بالقدر الذى يحمى الاجانب الذين لم يتعودوا الجو الجديد .

وعلى الرغم من فتح ابواب الهجرة ، فان عددهم ظل قليلا جدا لم يزد فى سنة ١٨٣٩ على ٢٥٠٠٠ كان منهم ١١٠٠٠ فرنسى فقط ، وبلغت الحال بالاستعمار الفرنسى حد اصطياد المهاجرين برغم انفهم ، فقد وصلت الى ميناء الهافر الفرنسية جماعة من المهاجرين الالمان فارغم هؤلاء بالقوة على الاستقرار فى الجزائر .

ثم كان ترحيل المسجونين وغير المرغوب فيهم سياسيا بعد ثورة سنة ١٨٤٨ ، وفى اعقاب ثورة العموم سنة ١٨٧٠ .. وهى اول ثورة بروليتارية فى العالم .. ولكن الامراض فتكت بعدد كبير منهم ، وهاجر الكثير من سكان الالزاس واللورين الذين تمسكوا بفرنسيتهم كذلك الى الجزائر بعد ضم هاتين المقاطعتين الى المانيا اثر الحرب السبعينية .

ومهما يكن من شيء فان الكولون (الاجانب) لم يبدأوا في الاستقرار وفي الزيادة العددية الا بعد دخول رأس المال الفرنسي الجزائر للاستثمار المباشر .

ففي سنة ١٨٥٨ حصلت شركة الجنفوار على ١٢ ألف هكتار من الارض في مقابل تعهدها باسكان ٥٠٠ من السويسريين

وفي سنة ١٨٦٣ انشئت شركة تسليف عقاري ، كما انشيء مصرف . وفي سنة ١٨٦٥ تكونت شركة تسليف مرسيليه وشركة حديد في مقطع ، وشركة عامة للنقل البحري التجاري .

وفي سنة ١٨٦٧ حصلت الشركة العامة للجزائر على اراض تبلغ نحو ٧٠٫٠٠٠ هكتار وكان ذلك كضمان لقرض بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك بفائدة كبيرة في مقابل ان تصرف ١٠٠ مليون فرنك على اصلاحات زراعية ، بيد انها لم تقرض بالفعل الا ٨٧ مليون فرنك ، ولم تصرف على الاصلاحات الا عشر المبلغ المطلوب .

وفي الوقت نفسه وزعت ١٦٠٫٠٠٠ هكتار من أراضي العقارات على ٣٠ رأسماليا .

وحصلت شركة الهابرا والقطع على ٢٥ الف هكتار من الغابات في مقابل بناء سد في وادي السايح واصلاحات اخرى ، ولكن هذا السد انهار عقب بنائه ، وظلت مع ذلك ملكية الأرض للشركة .

وفي أوائل القرن العشرين ازداد النظام الراسمالي ضراوة فكثرت رءوس الاموال المستثمرة في الجزائر ، وبدأت الملكيات الكبيرة انتاجها الزراعي الآلي .

كما بدأت عملية تركيز الملكيات الزراعية ، والقضاء تدريجيا على صغار الملاك ومتوسطيهم حتى من الكولون .

وتم تحويل الانتاج الزراعي في اراضي الكولون (الاجانب) الى انتاج تجاري ، فامتدت زراعة قصب السكر ، والقطن ، والزيتون ، والتبغ .

## سيطرة الاحتكارات على الجزائر :

كانت طبقة (الكولون) هى حجر الزاوية فى صرح الاستغلال الاستعمارى للجزائر ، الذى عول على امتصاص الجزائر واستغلالها بطريقين :

الأول : السيطرة على السوق الداخلية .

الآخر : تصدير رؤوس الأموال .

وبدأت السيطرة على السوق الداخلية منذ الايام الاولى للاحتلال ، وقد تمت عن طريق الوحدة الجمركية مع الجزائر ، وعن طريق احتكار النقل البحرى وكانت النتيجة الحتمية لذلك تحطيم الصناعات الحرفية الوطنية وتوجيه الانتاج الزراعى الى تصدير المحصولات التجارية للسوق الفرنسية ، أما تصدير رؤوس الاموال ، فقد امتد الى كل انواع النشاط الاقتصادى ، الزراعى ، والتجارى والنقل ، فانشئت المصارف والصناعات الاستخراجية كمناجم الحديد والفوسفات وغيرها .

ومنذ بدء الاحتلال فتحت السوق الجزائرية لمنتجات الصناعة الفرنسية وكانت اولى نتائج السيطرة على السوق هى تحطيم الصناعات الوطنية التى كانت فى سنة ١٨٣٠ صناعة مزدهرة ، تقوم بسد حاجات الشعب المختلفة من منسوجات وملابس وأدوات وأسلحة .

وعن طريق احتكار النقل البحرى، بيعت المصنوعات الفرنسية فى الجزائر بأسعار رخيصة ، وعن طريق الاتحاد الجمركى حرمت الجزائر اقامة حماية جمركية لصناعاتها .

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هى التطبيق الكامل لقانون المنافسة فى السوق الحرة فلم تستطع الصناعات الحرفية منافسة الصناعة الآلية الحديثة لافى الجودة ولا فى السعر .

وقضى على الصناعات الحرفية بالجزائر ، كما قضى على كل أمل فى تقدم الصناعة الجزائرية ، وليست المنافسة وحدها هى سبب

القضاء على الصناعة الوطنية ، بل هناك أسباب أخرى ، فان النظام الاستعمارى فى مجموعه يخدم بعضه بعضا ، ويتآزر فى العمل للوصول الى النتائج التى يريدها ·

فليس من شك فى أن طرد الفلاحين من الارض وما صحبه من انحدارهم الى درك المسغبة ساعد فى القضاء على الصناعة الجزائرية وذلك لانه قضى على القوة الشرائية للعملاء الجزائريين ·

وعن طريق السيطرة على السوق استطاعت الشركات الاحتكارية الفرنسية أن تحارب أية محاولة فى الجزائر لانشاء صناعة حديثة يمكن أن تنافس الصناعات الفرنسية . فقد تحكمت الشركات الفرنسية ـ عن طريق احتكار النقل البحرى ـ فى أسعار الواردات وأسعار الصادرات ، وهناك اليوم عشر شركات فرنسية بحرية تسيطر سيطرة تامة على النقل البحرى فى الجزائر ·

ثم ان الاتحاد الجمركى يؤمن الشركات الصناعية الفرنسية ضد أية منافسة جزائرية ، ومن ذلك انه فى خلال الحرب العالمية الثانية ، انفصلت الجزائر عن فرنسا بسبب الاحتلال الالمانى ، فاقيم فى الجزائر مصنع كبير للنسيج ، ماثبت أن أفلس بعد الحرب بفعل سياسة الاغراق التى تتبعها شركات الاحتكار الفرنسية ·

وترتب على هذا الاحتكار أن ٧٠٪ من صادرات الجزائر تذهب الى فرنسا ، وان ٧٣ ٪ من واردات الجزائر تستورد من فرنسا ·

وقد نتج عن تدفق رؤوس الأموال الفرنسية تركيز الملكيات الكبيرة فى أيدى قلة من الاجانب ، وتفتيت الملكيات الصغيرة ·

وكان لتركيز الملكيات أسباب عدة : منها أن الاستعمار الفرنسى قام بدور هام فى هذا الشأن ، فمنح الشركات الرأسمالية وعددا من كبار (الكولون) مساحات كبيرة من الارض ، ثم أتاح لهؤلاء الملاك الكبار فرصة شراء اراضى الفلاحين الجزائريين بثمن بخس ، ثم عمد مرة أخرى الى تفضيل الملاك الكبار عند توزيع الارض ·

والمالك الكبير هو الذى تعود عليه الفائدة الكبرى من رخص الايدى العاملة، ويلاحظ بهذه المناسبة أن عدد العاطلين يقدر بحسب الاحصائيات الرسمية بنحو ٨٠٠ر٠٠٠ شخص . وان عدد العمال الذين يجدون العمل المنظم مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر فى العـــام نحو ٣٥٠ر٠٠٠

ويبدو تركيز الملكيات من الاحصائيات التالية :

**ملكية الكولون وملكية المسلمين**

كان توزيع الملكية العقارية عام ١٩٤٠ كالآتى :

٢٥ر٠٠٠ أوربى يملكون ٢ر٧٢٠ر٠٠٠ هكتار

٥٣٢ر٠٠٠ مسلم يملكون ٧ر٦٧٢ر٠٠٠ هكتار

ولما كانت أسباب تركيز الملكية أسبابا دائمة بهذا النظام ، فان حركة التركيز مازالت مستمرة ، ولذلك نجد أن عدد الملاك (الكولون) هبط من ٢٥ر٠٠٠ فى سنة ١٩٤٠ الى ٢١ر٠٠٠ فى سنة ١٩٥١ .

وقد لوحظ أيضا أن متوسط ملكية الفـــلاح العادى هى ٥ هكتارات ومتوسط ملكية الكولون العادى ٢٨ هكتارا ، وان عددا قليلا من الشركات الاحتكارية وكبـــار الكولون يمتلكون آلاف الهكتارات .

فالشركة الجزائرية تملك ٧٠ر٠٠٠ هكتار .

وشركة جينفوار تملك ٢٠ر٠٠٠ هكتار .

وشركة القبائل الصغرى تملك ٥٠ر٠٠٠ هكتار .

والمسيو روسيه يملك ١٨ر٠٠٠ فى حين يملك المسيو كديلون ١٣ر٠٠٠ هكتار .

وتسيطر الاحتكارات كذلك على الصناعة والتجارة والنقـل والائتمان ، وأصل هذه الاحتكارات الشركات الفرنسية (أولا) .. وكبار الملاك من الكولون (ثانيا) .

ورأس المال ممثلا في البنوك هو الذى قام بالجزء الاكبر من الاستثمار فى الجزائر . فالشركة الجزائرية وهى ذات صلة ببنك (اليونيون باريزيان) تشارك في ادارة أهم شركات المناجم وشركة الأونزا ومكنا للحديد وشركة فوسفات قسنطينه ، وهذه الشركات تسيطر بدورها على ثلاث شركات للمناجم ، كما تساهم الشركة الجزائرية ايضا فى شركات النقل كسكك طرق الجزائر وعبر الصحارى الحديدية ، ويشارك الكولون فى هذه الشركات بقسم من أرباحهم ، وأظهر الأمثلة على ذلك عائلة بورجو التى تملك ٢٠٠٠ هكتار ويمثلها أحد أفرادها في مجلس الشيوخ الفرنسى وهى تساهم فى أراضى بنى سليمان ، وشركة افريقيا تملك مصنعا للنسيج ، كما تساهم فى شركة غابات شمالى أفريقيا . وفى شركة تقطير الجزائر ، وفى شركة مطاحن شنيفل ، وفى شركة فوسفات القسنطينة وفى مصانع بوسنتوس وأخيرا تصدر هذه الأسرة احدى الصحف اليومية .

والصناعة فى الجزائر صناعة استخراجية، وقليل منها صناعة تحويلية أما الصناعات الثقيلة فلا توجد فى الجزائر .

وكانت أولى الصناعات التى أنشأتها الاحتكارات الفرنسية هى المناجم التى تؤدى الى تصدير منتجاتها الى السوق الفرنسية والعالمية .

ويلاحظ أن الصناعة فى الجزائر قليلة الاهمية ، ولا تتجاوز ١٠ فى المائة من الدخل القومى، ولم يزد نصيب الصناعة التحويلية على ١ من المائة من مجموع الاستثمارات فى سنة ١٩٤٠ .

## المجتمع الجزائرى فى ظل الاستعمار :

ينقسم المجتمع فى الجزائر الى قسمين :

١ ـ الطبقة الاقطاعية أو الرأسمالية .

٢ ـ الاغلبية الساحقة من شعب الجزائر ، وهم الفلاحون والعمال العاطلون وفقراء التجار .

١ ـ الطبقة الرأسمالية :

تتكون هذه الطبقة من نحو ١٫٨٠٠٫٠٠٠ شخص ، أى انها لا تشتمل على أكثر من ٢٠ فى المائة من السكان ، ونصف هذه الطبقة من أصل أوربى والنصف الآخر من سكان الجزائر الاصليين المسلمين واليهود .

ويبلغ عدد الاقطاعيين فى الزراعة نحو ٤٠٫٠٠٠ مالك من الاوربيين والمسلمين ، وعدد الرأسماليين فى الصناعة والنقل نحو ١٣٥٠ولا يزيد عدد المسلمين منهم على ٦٠، ويبلغ عدد الرأسماليين فى التجارة نحو ٣٥٠٠ ، ثلثهم تقريبا من المسلمين .

وعدد اعضاء المهن الحرة نحو ١٣٫٠٠٠ شخص ، عشرة فى المائة منهم فقط من المسلمين .

٢ ـ الاغلبية الساحقة من شعب الجزائر :

وهؤلاء يبلغ عددهم سبعة ملايين شخص ، وهم يعملون فى الارض لقاء لقمة العيش فقط ، واذا ضاقت بهم الارض عمدوا الى الهجرة من الجزائر الى فرنسا ، ويبلغ عدد المهاجرين منهم الى فرنسا نحو ٤٠٠٫٠٠٠ عامل من جميع انحاء الجزائر .

ويقوم تنظيم المجتمع فى الجزائر على استغلال الشعب، وبمرور الوقت اخذت وطأة الاستغلال الفرنسى تزداد على الشعب الجزائرى فى الزراعة والصناعة والتجارة .

أما فى الزراعة فان تحويل الانتاج الزراعى الى محصولات تجارية للتصدير تم على حساب المواد الغذائية اللازمة لقوت الشعب

وكانت النتيجة الحتمية ، لهذا التحويل ، أن حلت بالجزائر مجاعة فى سنة ١٨٦٧ أدت الى هلاك نصف مليون من المسلمين .

والصناعة الاستخراجية عملية افقار مستمرة للجزائر فانها تنقل المواد المعدنية فى شكلها الخام الى الخارج ، وتعمل على خفض الثروة المخزونة فى الجزائر باطراد .

وفى التجارة تؤدى طبيعة العلاقات الاستعمارية الى عجز الميزان الحسابى باستمرار ، ويلاحظ أن هذا العجز كان ١٨ مليارا من الفرنكات فى سنة ١٩٣٨ ، فارتفع فى سنة ١٩٥٣ الى ٦٤مليارا وفرنسا توازن هذا العجز عن طريق القروض ، وهو طريق تصدير رأس المال .

وكان من المستحيل أن يظل هذا الوضع الصارخ قائما الى الابد ، وكان لابد أن يثور شعب الجزائر على جلاديه .

# ثورة شعب .. ومحاولة تحطيم أمة

وفى أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، بدأ انطلاق شعب الجزائر وثورته على الاستعمار الفرنسى .. ففى هذا اليوم هاجمت جماعات من الوطنيين المنشئات العسكرية الفرنسية ، وفى أماكن متعددة من الجزائر ، فى شرقى مقاطعة قسنطينة ، وفى منطقة الاوراس ، واطلقت النار على رجال الدرك الفرنسى .

وكانت السلطات الفرنسية تأمل اعادة النظام والهدوء الى الجزائر بعد أن اتخذت الاجراءات الصارمة لحماية مصالحها الاستعمارية ، لكن الشعب الثائر خيب ظنون الاستعمار ، ومازال ثائرا حتى اليوم فى كل مكان بالجزائر ، وكانت هذه الهجمات بداية الثورة

وقيام هذه الثورة كانت له أسباب عدة ، وعلق على شروط متعددة : منها توقيت الثورة ، وتوقيت الثورة معناه تحديد الوقت المناسب الذى يبلغ فيه السخط والغضب بالشعب مداه، والذى يقدم فيه الشعب على التضحية والفداء بكل شىء حتى لا تستمر الأوضاع القائمة .

والوقت المناسب أيضا هو الذى يعجز فيه الاستعمار عن مواجهة الموقف وعن التطور مع الظروف المتغيرة .

ومن الظروف ما هو موضوعى ، يتصل بالواقع الاقتصادى وأزماته والواقع السياسى وتطوراته .

ومنها ما هو ذاتى : يرجع الى الدور الذى أعدت فيه الثورة ونظمت ولم تقم ثورة الجزائر الا بعد أن تهيأت لها الظروف الموضوعية ، وبعد أن تم جزء من الاعداد السياسى والتنظيمى يتيح للقائمين بها القدرة على بدء الكفاح .

واذا أمعنا النظر فى الأسباب الموضوعية لثورة شعب الجزائر ، تبين لنا أنها لا تخرج عن هذا الاستغلال الاقتصادى الذى ذكرناه آنفا والاضطهاد السياسى للقومية الجزائرية .

وقد تكونت الأمة الجزائرية على مدى العصور ، واصل شعب الجزائر يرجع الى البربر ، وكانت للجزائر مدنية مزدهرة ، قبل الفتح الرومانى ، ثم احتفظ الجزائريون بشخصيتهم خلال حكم الرومان والبيزنطيين .

وجاء الاسلام فى القرن السابع ، فحرر الشعب الجزائرى من الاضطهاد البيزنطى ، ودخل الجزائريون فى دين الله أفواجا وانتشرت اللغة العربية بل سادت مع تقدم القبائل العربية التى استقرت فى الجزائر .

وفى العصور الوسطى نشأت دول متتابعة لهـا على وجه التقريب الحدود الحالية للجزائر .

وفى القرن السادس عشر احتل الأتراك الجزائر ، وعزلوها عن مراكش ، وتونس ، وظلت الجزائر ، ولاية عثمانية حتى الفتح الفرنسى .

ولا شك أن القومية الجزائرية كانت قد استكملت تكوينها قبيل الغزو الفرنسى وذلك لأن تكوين الأمة عملية تاريخية تستلزم وقتا طويلا تتجمع فيه عناصرها وتنمو وتتآلف ، وليس من الضرورى ان توجد كل هذه العناصر فى وقت واحد أو توجد القوة نفسها خلال المراحل المتعددة لتكوين الأمة .

ولكن ما خصائص الأمة ؟

« خصائص الأمة خمس » :

١ ـ انها مجتمع من الناس تكون تدريجيا ، مع الثبات والاستمرار ، وليس حتما أن يكون هؤلاء الناس من جنس واحد ، أو من قبيلة واحدة .

٢ ـ مجتمع من الناس يتكلم لغة واحدة ، فمن المحال أن توجد أمة لا تربط اللغة بين أفرادها ، ولكن هذا لا يمنع وجود اكثر من أمة تتكلم اللغة نفسها أو وجود مجتمع يشمل أكثر من أمة أو أكثر من لغة .

٣ ـ مجتمع من الناس له وطن واحد ، فالأمة وهى نتاج علاقات كثيرة بين افرادها علاقات أنتجتها الحياة المشتركة ، لا توجد دون أرض مشتركة .

٤ ـ مجتمع من الناس يكون وحدة اقتصادية ، وذلك لأن حياة افراد المجتمع على أرض واحدة لا يكفى تكوين أمة اذا لم يدخل هؤلاء الأفراد فى علاقات مشتركة ومترابطة بحيث يتعاون بعضهم مع بعض فى الحياة .

٥ ـ مجتمع من الناس يشترك فى العادات والتقاليد فتكون له ثقافة واحدة .

ونحن اذا أمعنا النظر فى هذه العناصر الخمسة ، اتضح لنا أن اكثرها قد توافر للجزائر فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولهذا تعارض الرأى الذى يقول ان الجزائر لم تكن أمة فى سنة ١٨٣٠ .

ومن المرجح أيضا أن شعب الجزائر كان قد استكمل هذه الخصائص بعد نجاح الفتح العربى ، وتأكدت هذه الخصائص بعد فشل الحكم التركى ، ولم تتكون له وحدة قومية كاملة عند الفتح الفرنسى لأسباب اهمها :

ان نظام القبائل كان قوى النفوذ ، وان العلاقات القبلية ظلت سائدة بين الكثير من السكان وانفصلت الجزائر اقتصاديا فلم تربط بينها سوق واحدة ، ولم يتكون للجزائر مجتمع يسود فى داخله تقسيم العمل الاجتماعى ، ولذلك ظل هذا الوعى الوطنى متأخرا ، واهيا .

وكان على الاستعمار الفرنسى كى يحكم الجزائر أن يسيطر عليها فكريا وسياسيا بعد أن سيطر عليها عسكريا .

وقد بذل الاستعمار من أجل هذا جهدا كبيرا ، ليبعد شعب الجزائر عن السياسة ، وليقنع الجزائريين بأن السياسة فن من اختصاص مواطنى الطبقة الأولى ، وأن الفرنسيين سيقومون بها خير قيام ، نيابة عن الشعب الجزائرى القاصر الجاهل .

وحاول الاستعمار أن يذيب كل مقومات الشعب الجزائرى وراح يردد فى أسماعه انه ليس شعبا قائما بذاته ، وان الجزائر فى الحقيقة هى فرنسا ، وهذه هى السياسة المعروفة بسياسة الادماج .

وقد نهج الاستعمار منهجا يسيطر به على الجزائر سيطرة كاملة ، ويتلخص فيما يلى :

١ ـ انشاء ادارة فرنسية .

٢ ـ كبت حريات الشعب الجزائرى .

٣ ـ تحطيم معنويات الشعب ، وتفتيت وحدته واقناعه بانه ليس شعبا قائما بذاته ، وذلك بطريق محاربة وسائل مقوماته جميعا : الدين ، واللغة ، والتقاليد ، والتاريخ ، والتعليم .

وكانت الادارة الفرنسية هى الحكم المطلق واستمر هذا النظام قائما حتى سنة ١٩٤٦ .

وقد شاركت طبقة الكولون مع نموها وتقدمها الاقتصادى الحكومة الفرنسية فى حكم الجزائر .

وعلى ذلك يمكن القول بأن تاريخ الادارة الفرنسية فى الجزائر هو تاريخ انتقال السلطة المطلقة تدريجيا من يد الجيش الى يد كبار الاحتكاريين والاقطاعيين من الكولون .

لقد حكم الاستعمار الجزائر عسكريا من بداية الاحتلال حتى سنة ١٨٧١ .

وفى سنة ١٨٣٢ أعلن أن الجزائر من الممتلكات الفرنسية ، وعين لها حاكما عاما يشرف على الادارة العسكرية والمدنية ويتبع وزير الحربية الفرنسى ويجمع بين عمل الحاكم ووظيفة القائد العام لقوات الاحتلال

وكانت السلطة التشريعية فى الجزائر فى يد الدولة الفرنسية ، وكان حجر الزاوية فى الحكم الاستعمارى فى هذه

الفترة هو النظام الذى أطلق عليه اسم « المكتب العربى » ويتبع احد الضباط ، اما اختصاصه فهو كل شىء .. فالمطلوب من الضابط الذى يراس المكتب العربى ، أن يكون جنديا ومهندسا وقاضيا وخبيرا وزراعيا .. اما المؤهلات المطلوبة لتولى هذا المنصب الخطير فهى : الجهل المطبق .. فلقد كان رئيس المكتب لا يعرف شيئا عن الجزائر ومشكلاتها ويتمتع بسلطات مطلقة بلا رقيب ولا حسيب .

وفى سنة ١٨٧٠، بدات مرحلة الادارة المدنية ، فقد انتشرت المجاعة فى الجزائر سنة ١٨٦٣ حتى اهلكت نصف مليون مسلم ، واهتز الرأى العام الفرنسى لهذه الكارثة ، وانتهز كبار الكولون الفرصة فطالبوا بالحكم المدنى بعد ان ثار النزاع بينهم وبين العسكريين على السلطة .

ولهذا السبب اعلن فى سنة ١٨٧٠ ان الجزائر تتالف من ثلاث مقاطعات فرنسية هى : قسنطينة ، والجزائر ، ووهران ، ثم الغى الحكم العسكرى فى سنة ١٨٧١ وتقرر تعيين حاكم مدنى يتبع وزير الداخلية .

وكان فى الجزائر نظام للبلديات يجرى على النهج الفرنسى، وينتظم ثلاثة انواع :

أ ـ البلدية العامة :

وهى ادارة كبيرة تتناسب هى وقيمة المدينة من حيث العمران ، وتشمل كل المدن فى الجهة الشمالية وبعض القرى ، واذ كانت اغلبية المجلس البلدى مؤلفة من الأوربيين ، فشيخ المدينة يجب أن يكون فرنسيا ، وقد كون شيوخ المدن هؤلاء جمعية استعمارية صارت تملى ارادتها على الحكومة .

ب ـ البلدية الممتزجة :

وهى فى المقاطعات التى يقل فيها العنصر الأوربى ، وهذه البلدية يديرها موظف فرنسى ، مطلق التصرف يدعى المدير ، وله مجلس ينتخب الفرنسيون ـ مهما قل عددهم ـ اغلبيته ، فى حين تعين الادارة جماعة من اعوانها المسلمين ، وبرغم أن

دستور سنة ١٩٤٧ الغى هذا النظام . فانه ظل قائما حتى قامت الثورة .

جـ ـ البلدية العربية :

الفرنسيون فى هذه البلدية هم رجال السلطة العسكرية . والمسلمون فيها هم أعوان هذه السلطة - من قواد وغيرهم ، والقائد فى الاصطلاح الادارى الجزائرى موظف صغير مسلم ، يختارونه عادة من قدماء المحاربين ليكون حارسا للنظام فى القرى والبادية . ويعين السلطة على تحصيل الضرائب وتدعو الاهالى الى الولاء لها .

ولكن كبار « الكولون » كانوا يريدون أن يتولوا حكم الجزائر بأنفسهم فبدأوا يتهمون الوزارات الفرنسية المختلفة بالجهل بشئون الجزائر ، واخذ كبار الكولون فى انتزاع السلطة من الحكومة الفرنسية شيئا فشيئا ، ففى سنة ١٨٩٦ أعيد الى الحاكم العام الكثير من سلطاته ، وانشىء مجلس أعلى للجزائر له سلطة تشريعية عينه الحاكم العام وتكون اغلبيته الساحقة من الكولون .

وفى سنة ١٩٠٠ منحت الجزائر ميزانيه مستقله . وانفرد الكولون بحكم البلاد .

وقد حاول الاستعمار الفرنسى القضاء على القومية الجزائرية بحرب كل مظاهر الدين واللغة والتعليم . بل حارب التقاليد والعادات . وكان هدفه من هذه الحرب أن يحول الجزائر الى مقاطعة فرنسية .

وكانت اول ضربة وجهها الاستعمار الى الدين . هى التى سلبها الى الأوقاف الاسلامية وضمها الى الدولة سنة ١٨٣٠ . فكل المساجد والمؤسسات الاسلامية اصبحت ملكا لفرنسا ، وبذلك اصبح رجال الدين المسلمون موظفين حكوميين فى حكومة فرنسا ، وهم لا يتسلمون وظائفهم الا اذا قدموا للاستعمار ما يوجب رضاه .

وكتب مسيو برك أحد كبار موظفى الدولة العامة الجزائرية

يقول : لقد وصل بنا امتهان الدين الاسلامي واحتقاره الى درجه اننا أصبحنا لا نسمح بأن نطلق لقب المفتي أو الامام الا على الذين اجتازوا بنجاح درجات التجسس ولا يمكن لأي موظف ديني أن ينال اية ترقية الا اذا اظهر للادارة الفرنسية اخلاصا منقطع النظير .

وحاول المسلمون ، تنفيذ القوانين الفرنسية ، مثل قانون سنة ١٩٠٥ ، الذى يقضى بفصل الدين عن الدولة ، وقيام كل طائفة دينية بأمور دينها مستقلة عن الدولة ، بيد أن الاستعمار رفض ، حتى اضطر المسلمون لمقاطعة المساجد الحكومية ، واخذوا ينشئون لانفسهم مساجد ( أهلية ) .

والقضاء فى الجزائر ، قضاء فرنسى ، وليس للجزائريين حق المشاركة فيه . فهناك محكمة استئناف عالية ليس للجزائريين فيها نصيب ، و ١٧ محكمة جنائية ليس فيها جزائرى ، و ١٧ محكمة ابتدائية يشارك فيها اثنان فقط من الجزائريين ، و ١١٣ محكمة صلح ، لا يشارك فيها الجزائريون أيضا .

أما القضاء الشرعى الاسلامى فقد حطمه الاستعمار تحطيما ، ولم يبق منه الا صورة مشوهة يخجل منها الاسلام .

والبلاد القبلية أيضا حاولت فرنسا فصلها عن الاسلام ، فالقضاء الاسلامي يعتمد هناك منذ سنة ١٨٧٤ على العرف والتقاليد القبلية .

ذلك ان من دأب الاستعمار دائما أن يتبع سياسة ( التجهيل ) الى جانب سياسة الافقار .. وقد سار الاستعمار الفرنسى على هذا المنهج فى الجزائر وأخذت فرنسا تفتح ابواب المدارس منذ سنة ١٨٨٣ ، ولكن التعليم كان وما يزال فرنسيا بحتا ، فاللغة الفرنسية هى لغة الوطن ، وبلاد فرنسا هى الوطن ، وتاريخ فرنسا هو تاريخ الوطن .

وفى المدارس الابتدائية الفرنسية فى الجزائر نحو ١٥٠.٠٠٠ تلميذ أوربى و ٢٠٠.٠٠٠ تلميذ جزائرى ، أى ان هناك مليونى تلميذ من الجزائريين لا يجدون لهم مقعدا فى اية مدرسة ابتدائية .

وفى جامعة الجزائر ٥٫٣٠٠ من الطلبة الجزائريين و ٦٥٢ طالبا اوربيا .

واخيرا حاول الاستعمار ادماج الجزائر ، فى فرنسا الام ، وكانت هذه المحاولة واضحة تمام الوضوح من قوانين الادماج : فقد اعلنت فرنسا سنة ١٨٣٤ ان الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية ، وفى سنة ١٨٤٦ قررت فرنسا اعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين واعتبار الجزائر بلادا مفتوحة ، وكان هذا القرار بداية حرب الابادة .

ولم يكن يتوقع ان اعتراف فرنسا بالرعوية الفرنسية للجزائريين يترتب عليه اى اثر او حق ، ولكن الامبراطور نابليون الثالث أصدر مرسوما فى سنة ١٨٦٥ يتيح للجزائريين ان يشغلوا الوظائف العامة فى بلادهم ، وقرر هذا المرسوم الامبراطورى ايضا انه يحق للجزائريين الحصول على حقوق المواطن الفرنسى بعد تقديم طلب التجنس بشرط النزول عن الأحوال الشخصية للمسلمين .

وفى سنة ١٨٧١ أصدرت الحكومة عدة قوانين ، اولها : قانون كريمو وزير العدل اليهودى فى حكومة جمبتا ، ويقضى هذا القانون بمنح فرنسا يهود الجزائر صفة المواطنين الفرنسيين ، وكان هدف فرنسا من هذا القانون التفرقة العنصرية .

اما القوانين الاخرى فقد زادت فى ابعاد شعب الجزائر عن دائرة الحق العام .

وفى سنة ١٩٤٤ أصدر الجنرال ديجول مرسوما يقضى بمنح ١٦ فئة من مسلمى الجزائر صفة المواطن الفرنسى ، ولم يتضمن هذا المرسوم شرط النزول عن الأحوال الشخصية للمسلمين ، بيد ان ديجول سرعان ماعدل المرسوم وجعل اكتساب صفة المواطن حقا شخصيا لاينتقل الى اسرة المواطن الجديد ولا الى اولاده .

وقد نصت المادة ١١ من مجموعة قانون الجنسية الفرنسى على سريانه فى الجزائر ، كما نص قانون ٧ مايو ١٩٤٩ على أن

للمنتمين للجزائر صفة المواطن كالفرنسيين تماما . كما نصت المادة التاسعة من الباب الرابع من قانون الجزائر الصادر فى ٢٥ فبراير ١٩٥٨ تحت عنوان « السيادة القومية » على أن الجنسية من المسائل التى يختص بها برلمان وحكومة الجمهورية ، وكان الهدف من ذلك كله هو محاولة ادماج الشعب العربى فى الجزائر ليكون شعبا فرنسيا ، بيد أن هذه السياسة باءت بالفشل وبقى شعب الجزائر عربيا .

***

# مراحل الحركة التحريرية

بدأت الحركة الوطنية فى الجزائر . قبيل الحرب العالمية الأولى ، وكانت طبقة كبـــــار ملاك الاراضى المسلمين ، هى التى أوقدت شرارتها الاولى . ثم أخذت الحركة تـــع وتنتشر بين جميع أفراد الشعب .

وقد ارتبطت تطورات الحركة التحريريه فى الجزائر بتطورات الحركة الديموقراطية والاشتراكية فى فرنسا . والموقف الداخلى فى فرنسا دائما يؤثر على الموقف فى الجـزائر . ثم تأثر الموقفان بالاحداث الدوليه .

وفى سنة ١٨٧١ قامت أول حركة سياسية فى الجزائر . فقد انتهز السيد محمد البدوى أحد مثقفى مدينة الجزائر فرصة ثورة الكومون فى باريس ، فكون هيئـة تطالب بمنح الجزائريين حقوقا كاملة . بيد أن عمل هذه الهيئة لم يستمر طويلا بعد القضاء على ثورة الكومون .

وبمضى الأيام سراعـا وتتوالى حوادث هجرة بعض الأسر الكبيرة الجزائرية الى تركيا سنة ١٨٩٨ وحوادث هجرة تلمسان فى سنة ١٩١١ تلك الهجرة التى دفع اليها اليأس الذى ألم بالطبقة الكادحة فى الجزائر .

وفى الفترة السابقة على الحرب العالميه الاولى ، بعد أن تأزم الموقف الدولى وخيم الضباب على العالم ... وفرضت فرنسا التجنيد الاجبارى على الجزائريين ... طالب الشعب بتعديل نظام الضرائب وباصلاح التعليم وزيادة عدد النواب المسلمين فى المجالس البلدية ، فصمت فرنسا آذانها عن هذه المطـــالب . ولم تنفذ شيئا منها وانتشرت الحركة التحريرية شيئا فشيئا فهرب المجندون الجزائريون الى الجبال ، واندلعت فى البلاد المظاهرات ، فارسل المسيو بريون رئيس وزراء فرنســا كتابا الى البرلمان يقول

فيه : « ان الوقت قد حان لكى يتمتع الجزائريون بالحقوق المدنية »

وما كادت الحرب العالمية الاولى تضع أوزارها ، حتى تكون وفد من الضباط الجزائريين فى الجيش الفرنسى برياسة الأمير خالد ، حفيد الأمير عبد القادر ، وطلب هذا الوفد من الرئيس ولسون تطبيق مبادئه المعروفة باسمه ، ولكنه لم يجبه الى ما يطلب .

ثم كون الأمير خالد هذا أول هيئة للنواب المسلمين فى المجالس الجزائرية وكانت تتلخص أهداف هذه الهيئة فى المطالبة بمساواة الجزائريين بالمواطنين الفرنسيين فى الحقوق وغير ذلك من المطالب .

فوافقت فرنسا على بعض هذه المطالب ، واصدرت قانونا فى ٤ من فبراير سنة ١٩١٩ اباحت فيه للجزائريين ان يتجنسوا بالجنسية الفرنسية بشرط النزول عن احوالهم الشخصية ، ثم وافقت على أن يكون للمسلمين ربع عدد المقاعد فى المقاطعات وان يكون لهم ثلث عدد المقاعد فى المجالس البلدية ولكن دون ان يكون لهم حق الاشتراك فى انتخابات العمدة او نائبه .

وهدأت الحركة التحررية فى الجزائر فى سنة ١٩٢٥ ونبتت فى هذه الفترة ثلاثة اتجاهات :

١ ـ الاتجاه الكفاحى ، الذى يعتمد على الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين .

٢ ـ الاتجاه الاصلاحى ، الذى يستند الى النواب المسلمين ممثلى الملاك والبورجوازيه .

٣ ـ الاتجاه المعتدل وتدين به جمعية العلماء التى تتوسط بين الاتجاهين وتأخذ من كليهما .

**أولا ـ الاتجاه الكفاحى :**

بدأ الاتجاه الكفاحى فى فرنسا سنة ١٩٢٥ بسبب وجود عدد كبير من العمال الجزائريين المهاجرين ، ويرتبط هؤلاء بالحركة العاملة فى فرنسا ، ويؤمنون بأفكارهم الثورية ، ولذلك نشأت فى ظل الحزب الشيوعى الفرنسى ، جمعية ( نجم شمال افريقية )

انشاها فى سنه ١٩٢٥ الحاج على عبد القادر للدفاع عن المصالح الادبية والمادية والاجتماعية لمسلمى افريقية .

ثم تولى زعامة الجمعية ( مصالى الحاج )واستقل بشئونها وتنظيمها عن الحزب الشيوعى الفرنسى ، بيد أن مصالى الحاج ظل وثيق الصلة به . متأثرا باتجاهاته الى مدى بعيد .

وواجه الحزب الشيوعى الفرنسى . وجمعية ( نجم شمال افريقية ) مشكلة عويصة هى :

هل الجزائر امة متميزة عن فرنسا ؟

لقد انكر الحزب الشيوعى الحركة التحررية فى الجزائر ولكن هذا الحزب غير رايه فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ . واستمر مصمما على أنه لابد من تكوين جبهة ثورية من العرب تكافح من اجل الاستقلال . وتوحد بين الاقلية الاوربية والاغلبية المسلمة وتضع حدا للنزاع الذى يستفيد منه الاستعمار .

وفى سنة ١٩٣٥ قرر الحزب انشاء حزب جزائرى مستقل . وقد بدا هذا الحزب ـ تحت رياسة جان شانترون المسمى ببارتل بكتسب صفة محلية ، واسندت مناصب القيادة فى هذا الحزب الى الجزائريين امثال « اوزجان عمار » .

اما جمعية ( نجم شمال افريقية ) فقد استقر برنامجها على المطالبة بالاستقلال فاتفقت فى الرأى مع الحزب الشيوعى الفرنسى الذى تقدم معها فى عام ١٩٣٤ ببرنامج موحد .

وقد هاجمت الحكومة الفرنسية جمعية ( نجم شمال افريقية ) هجوما عنيفا متهمة اياها بأنها منظمة شيوعية .

واعلن مؤتمر الحزب الشيوعى وجمعية (نجم شمال افريقية) فى سنة ١٩٣٣ عن برنامج المؤتمر وهو :

١ ـ استقلال الجزائر استقلالا تاما .

٢ ـ انسحاب جميع قوات الاحتلال .

٣ ـ انشاء جيش وطنى .

واشار المؤتمر الى واجبات الحكومة الوطنية . ومن هذه الواجبات ماهو سياسى كانشاء جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام ومنح حق الانتخاب لجميع سكان الجزائر واعتبار اللغة العربية هى لغة البلاد الرسمية .

وتضمن البرنامج ايضا انه يجب « تسليم جميع المرافق الاقتصادية والعمرانية والمناجم التى اغتصبها المحتلون الى الدولة الجزائرية صاحبة الحق الشرعى فيها » .

وقال البرنامج ان على الدولة « مصادرة الملكيات الكبيرة التى استولى عليها المستعمرون « الكولون » واذناب الغاصب والشركات الاستغلالية . وتوزيع هذه الاراضى على الفلاحين الذين يزرعونها واحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة » .

اما فيما يختص بالعمال فذكر البرنامج « ان الدولة الجزائرية تعترف بحق النقابيين فى الاضراب والتضامن وتنمية الحقوق الاجتماعية بالكفاح النقابى » .

**ثانيا ـ الاتجاه الاصلاحى :**

هو اتجاه كبار الملاك المسلمين الذين رضيت عنهم الادارة الفرنسية و « عينتهم » كنواب منتخبين عن الشعب العربى فى مجالس البلديات والمقاطعات

وهذه الطبقة ترتبط مصالحها ببقاء الاستعمار . ولذلك اقتصر برنامجها على المطالبة بالمساواة بينها وبين الفرنسيين فى الحقوق والواجبات .

**ثالثا ـ جمعية العلماء ، أو الاتجاه المعتدل :**

انشئ هذه الجمعية الشيخ عبد الحميد بن باديس فى سنة ١٩٢٨ ، وأصدر لها جريدة أسبوعية هى ( الشهاب ) تنطق باسمها .

وكانت أهداف الجمعية هى : تحرير الدين الاسلامى من الاوهام والبدع ، والعمل على نشر اللغة العربية .

وكانت الدعوى التى اتخذتها الجمعية شعارا يحميها من الاصطدام السريع بالاستعمار ، ولكن طبيعة العمل الذى تدعو اليه الجمعية اتخذ صبغة سياسية وطنية بسبب الظروف التى تحيط

بالجزائر . وكانت الجمعية تتفق مع جمعية النجم شمال افريقية في الايمان بالقومية الجزائرية وفي التمسك بالاستقلال .

ولكن هذه الجمعية كانت ترى ان الاستقلال يأتي تدريجيا . ولا يستلزم انفصال الجزائر عن فرنسا . بل من الممكن ان تصبح الجزائر ، دوميينون . ومع ذلك اضطهدت فرنسا هذه الجمعية واغلقت مدارسها .

وعاشت الجزائر على فوهة بركان .. واصابت الازمة الاقتصادية التي حلت بالعالم في سنة ١٩٢٩ الجزائر . فاصبحت كانها مجموعة من الحطب الجاف ، تكفي شرارة لاشعالها .

وكانت الشرارة الاولى .. حادثا وقع في اغسطس سنة ١٩٣٤ اذ توجه احد الجنود اليهود الى مسجد . فبال عليه ، وسب المسلمين وقامت مشاجرة بين المسلمين واليهود . اطلق فيها الاخيرون الرصاص وانتهى اليوم بعدد من القتلى والجرحى من الفريقين .

وعقد المسلمون مؤتمرا احتجوا فيه على تحيز السلطات الفرنسية لجانب اليهود ، وقام قتال عنيف بين الشعب والجيش من جهة ، وبين المسلمين واليهود من جهة اخرى .

وكان هذا الحادث ـ ومرده الى التفرقة العنصرية التي اصطنعها الاستعمار بين يهود الجزائر والمسلمين ـ كان هذا الحادث نقطة ابتداء لحركة شعبية تحررية طالب فيها الجزائريون بحقوقهم المهضومة . وهاجموا السياسة الاستعمارية والتفرقة العنصرية .

واستطاع رجال الحركة التحررية ، ان يكسبوا الى جانبهم الاحزاب اليسارية كافة في فرنسا ، وهب الفلاحون والعمال في الجزائر يطالبون بالارض وبالمساواة ، واحتلوا الطرق واخلوا العزب ، وفي يوم ١٤ من يونيو احتشد جمهور كبير في ا سيدى بالعباس ووقعت مشادة بين المسلمين والمستعمرين . اسفرت عن ٤٠ جريحا .

وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٣٧ وقع صراع عنيف في سيدى

بالعباس . وفى مارس قرر الفلاحون والعمال الاضراب،وحاصروا الطرق المؤدية الى السوق وهو اشارة اعلان الثورة فى القبيلة .

وكان لهذه الانتفاضات اثرها ، فتكون على اثر ذلك اول مؤتمر من جميع الآراء السياسية ، أريد به أن يكون على نسق حزب المؤتمر فى الهند وسمى بالمؤتمر الاسلامى ، بيد أنه ماكادت الجبهة الشعبية تنتصر فى فرنسا حتى تفرقت الوحدة ، وانعقد مؤتمر ثان على أثر تولى حكومة ليون بلوم الحكم فانشق عنه اعضاء جمعية ( نجم شمال افريقية ) .

وتقدمت حكومة بلوم بمشروع للاندماج فى فرنسا عرف بمشروع ( بلوم فيوليت ) فوافق عليه النواب المسلمون ، فى حين عارضته الاتجاهات الاخرى فى الجزائر ، بيد انه كان للنواب نفوذ كبير على الشعب الذى انساق وراء المشروع ، ولكن الأمر انتهى بالمشروع الى الفشل ، فقد رفضه البرلمان الفرنسى .

## انتفاضة الجزائر :

تمكن الحلفاء فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ من انزال قواتهم فى الجزائر فوجدوا شعبها قد نفض عن نفسه الغبار ونبذ سياسة الاندماج مع فرنسا وصمم على أن يعيش حرا مستقلا فى بلده .

واجتمع أحرار الجزائر والمستقلون وبعض انصار حزب الشعب والعلماء والنواب فى ٣ من فبراير سنة ١٩٤٣ ، وتشاوروا فى مستقبل الأمة الجزائرية وخروجها نهائيا من منطقة النفوذ الاستعمارى ، وقرروا تقديم بيان الى الحاكم العام الفرنسى فرفضه ، لأنه موجه الى الأمة الفرنسية والمسئولين فى الدول المتحالفة ، لا الى الادارة الفرنسية فحسب .

ثم ان البيان قد اتخذ شكل الانذار . وكان يعلن افلاس الاستعمار فى سياسته ، مع تفصيل مراحل الافلاس ، وان الاستعمار قد حكم على الأمة الجزائرية بالفقر والجهل والتشرد ، وابعدها عن كل ميادين الحياة ، وان الأمة الجزائرية لن تستطيع بعد اليوم الصبر على هذا النظام ، وان المخرج الوحيد لشعب الجزائر مما نزل به من المهانة الاستعمارية ، انما هو اعلان الجمهورية الجزائرية المستقلة مع ارتباطها بفرنسا ارتباطا

تعاقديا ، ومع احترامها لحقوق سائر السكان دون تمييز بين جنس ودين ، وعلى أن تكون للجمهورية الجزائرية جنسيتها الخاصة وعلمها الخاص .

وجاء الجنرال ديجول الى مدينة قسطنطينة ، وأعلن برنامجا سمه برنامج فيوليت للاندماج مع فرنسا . ووعد الجزائريين بعدد من الاصلاحات باعتبارهم فرنسيين واعتبار بلادهم جزءا من فرنسا الى الأبد .

وتكلت حكومة الاستعمار برجال حزب البيان ، والقت القبض على فرحات عباس وزجت به في السجن ، وأرسلت أحمد المصالى الى منفاه في الصحراء ، وكان شعب الجزائر يغلى غليانا على أثر وقوع هذه الحوادث وينذر بانفجار شديد وكان فرحات عباس قد خرج من سجنه ، وعاد رجال أنصار البيان والحرية الى العمل ، والاستعداد لخوض المعارك السياسية عندما تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها .

وفى ٨ من مايو سنة ١٩٤٥ ، احتفل العالم الغربى بعقد الهدنة مع المانيا ، فأراد شعب الجزائر أن يشارك فى هذا الاحتفال ، وأن يتخذ منه وسيلة لاظهار عواطفه ، وبيان أهدافه ، لكن الاستعمار الفرنسى كان قد علم بما دبر وأعد معركة يخوضها ضد الجزائريين .

فما كاد شعب مدينة يخرج فى مظاهرة سلمية ، حتى هجم البوليس على المتظاهرين واطلق الرصاص ، واندس بين المتظاهرين جماعة من المخربين وأخذوا يعيثون فى المدينة حرقا وتدميرا ، واختفت قوات البوليس ٢٤ ساعة ثم عادت الى الظهور فجأة ، لتضع حدا لهذا الارهاب وأسفرت هذه المجزرة عن ١٥٠٠ قتيل طبقا لبيان الحكومة الفرنسية ، و ٨٠٠٠ قتيل على مارواه الضباط الفرنسيون و ٤٥٠٠٠ قتيل على مارواه رجال الحركة التحررية ، وابدهم فى ذلك القنصل الامريكى فى ذلك الوقت .

والقت الحكومة القبض على ٤٥٦٠ رجلا هم نخبة الأمة ومفكروها وصدرت الأحكام على ١٣٠٠ رجل : منهم ٩٩ حكم عليهم بالاعدام ، و ٦٤ بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وفى ١٦ من مارس سنة ١٩٤٦ اطلق سراح المعتقلين فقام فرحات عباس بتكوين حـــزب جديد سماه ( حزب الاتحـــاد الديمقراطي للبيان الجزائرى ) ، أما رجال حزب الشعب فقد أسسوا أيضا حزبا جديدا دعوه « حزب انتصار الحريات الديمقراطية » .

ومنحت فرنسا الجزائر دستورا : تضمن المبادىء الآتية :

١ ــ الجزائر قطعة من الارض الفرنسية : تتألف من ثلاث مقاطعات يتساوى سكانها فى الحقوق والواجبات . جنسيهم فرنسية .

٢ ــ المسلمون يحافظون على حالتهم الشخصية الاسلامية ولايحول ذلك دون التمتع بالحقوق السياسية .

٣ ــ تتمتع الجزائر تحت سلطة الوالى العام . بنظام خاص تقتضيه أرضها وحالة سكانها . وهذا النظام يقتضى انشـــاء مجلس جزائرى . ينتخب الفرنسيون والمسلمون الذين اشتركوا معهم فى الانتخاب نصفه اى ٦٠ نائبا . وينتخب المسلمون الذين لا يشاركون الفرنسيين . وهم غير المثقفين أو أصحاب الوظائف أو قدماء الجنود نصفه الآخر اى ٦٠ نائبا وتكون الرياسة مداولة بين القسمين كل سنة .

٤ ــ هذا المجلس الجزائرى مختص بدراســـة ميزانيه الجزائر . وله حق اقتراح المشروعات التى تتعلـــق بحياتها الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن الميزانية الجزائرية لاتوضع موضع التنفيذ الا بعد موافقة الحكومة الفرنسية عليها ، وكذلك لا يمكن أن ينفذ أى قرار من قرارات المجلس الجزائرى الا بعـد موافقة الحكومة الفرنسية .

٥ ــ القوانين الفرنسية كلها تنفذ على القطر الجزائرى : بعد ان يدرسها المجلس الجزائرى ويوافق عليها .

٦ ــ المسلمون الجزائريون ينتخبون لســـائر المجالس الفرنسية بباريس عددا من النواب يتساوى مع عـــدد نواب الفرنسيين المستقرين بالجزائر .

٧ ــ اللغة العربية تعتبر اللغة الرسمية الثانية فى الجزائر ولا علاقة للدين الاسلامى بالحكومة .

٨ ـ الوظائف العامة ـ المدنية والعسكرية ـ مفتوحة أمـــام شعب الجزائر على السواء .

٩ ـ الغاء البلديات الممتزجة فى الجزائر ، والغاء الحـــكم العسكرى ببلاد الجنوب .

١٠ ـ يكون الى جانب الحاكم (مجلس الحكومة ) ويتكون من ستة رجال : اثنان يعينهما الحاكم العام . واثنان ينتخبهم قسما المجلس ورئيس المجلس ونائب الرئيس ( ٣ من المسلمين و ٣ من الأوربيين ) . وينظر هذا المجلس فى تنفيذ قرارات المجلس الجزائرى وما يتعلق به .

وهكذا اراد الدستور ـ ان تظل الجزائر قطعة من فرنسا ـ وان تكون جنسية الجزائرى فرنسية . ولاتملك الجزائر شيئا من حقوق التشريع ـ وأن يمثل ٦٠ نائبا تسعة الملايين من المسلمين ـ فى حين يمثل ٦٠ نائبا ايضا مليونا من الأوربيين ـ وان يبقى الجزائر دون حكومة ودون كيان دولى .

ولكن الفرنسيين رأوا ان هذا الدستور ـ قد ينزع السلطة من ايديهم ويمكن للجزائريين من ان يوسعوا نفوذهم ، ويفيدوا من نصوصه ـ فاخترعت الادارة الفرنسية حكاية « الانتخابات الجزائرية » .. وبرعت الادارة فى تزوير الانتخابات وقد بلغ من جرأة الادارة الفرنسية فى التزوير أن أخذ بعض ممثلى الكولون انفسهم يحتجون على ذلك من مغبة هذه التصرفات ـ ومن ذلك بماكتبه المسيو « جاك فالوب » الى وزير الداخلية الفرنسية :

« ان الناخبين فى الجزائر لايختارون نوابهم ـ ولكن الادارة الفرنسية هى التى تختارهم ، متبعة فى ذلك الطرق التى تعلمتها من التجارب التى مرت بها فى الجزائر .. ولاتكتفى الادارة بالتزوير سرا ، بل هى تعلنه » .

وتوالت عمليات التزوير فى انتخابات الجزائر .. ففى اول انتخابات الجمعية الجزائرية عينت الادارة ثلاثة واربعين نائبا مستقلا ، وسمحت لتسعة من نواب أنصار الحرية بالنجاح ، وثمانية من حزب البيان بالنجاح ايضا .

وفى الانتخابات الفرعية التى اجريت سنة ١٩٥١ فقد انصار الحرية اربعة مقاعد وفقد حزب البيان مقعدين .

وفى انتخابات يونيو سنة ١٩٥١ لمجلس النواب الفرنسى ، فقد انصار الحرية جميع مقاعدهم فى مجلس النواب ، وسقط جميع نواب حزب البيان .

واستمرت الادارة الفرنسية من جهة اخرى فى سياسة اضطهاد العناصر الوطنية ، واستمرت حملات الاغتيال والارهاب

فمثلا فى يوليو سنة ١٩٤٨ تمت عملية ارهاب فى منطقة ( هاسونفييه ) أحرقت فيها المنازل والقرى .. وقبض على عدد كبير من السكان .. وانتهكت حرمات النساء وقد ارتكبت هذه الفظائع فى مناطق ( برج أم نائل ودلس ) وغيرها .

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٨ هاجم الجند الفرنسيون قرية ( سيدى على بوناب ) بحجة التفتيش عن رجل هارب من الجندية فحطموا القرية واعتدوا على حرمات النساء بصورة وحشية شنيعة .

وفى بلاد الأوراس هاجمت القوات الفرنسية سنة ١٩٥٠ القرى والمدن وارتكبوا من الاعمال الوحشية ماظل عالقا بأذهان شعب الجزائر .

وفى مارس سنة ١٩٥٠ اعلنت حكومة فرنسا ، انها اكتشفت مؤامرة حاك اطرافها ( حزب انصار الحريات الديمقراطية ) ، فحلت الحزب ، واعتقلت اكثر من الف من رجاله ، وقدمتهم للمحاكمة ، وحكم على فريق منهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى فريق آخر بالسجن .

وكان الشعب الجزائرى يعمل على توحيد صفوفه ، لمواجهة العدو ، وبعد محاولات أسفرت الجهود عن تأسيس (جبهةالدفاع عن الحريات ) ولم يكن لها برنامج محدد ، ولكنها كانت محاولة اولى لاتحاد شعبى عام وجد مستقره النهائى فى جبهة التحرير الوطنى الجزائرى التى أسفرت عنها ثورة الجزائر الكبرى .

وكانت الجبهة تطالب بحل المجالس النيابية ، وباجراء

انتخابات حرة وتنفيذ فصل الدين عن الدولة ، وتعميم اللغة العربية في المدارس . ولكن الهدف الحقيقي للجبهة كان توحيد جميع القوى الشعبية في كتلة واحدة لتمضي في طريق الثورة التحررية التي تحطم الاستعمار .

ولكن حدث في ابريل سنة ١٩٥٣ انقسام في صفوف حزب انتصار الديمقراطية ، وادى هذه الانقسام الى تصدع الحزب . فقد عقد أحمد الحاج مصالي في بلجيكا مؤتمرا للحزب يوم ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٤ قرر فيه فصل أعضاء اللجنة المركزية للحزب ، لانهم رفضوا منحه التفويض المطلق في سياسة الحزب ، ولكن اعضاء اللجنة المركزية عقدوا مؤتمرا للحزب بمدينة الجزائر في اغسطس سنة ١٩٥٤ وقرروا فصل الحاج مصالي وقد جاهد شعب الجزائر لحسم هذا الخلاف .

وفي هذه الأثناء كانت الثورة التونسية مشتعلة الأوار . فاضطرت فرنسا لاعلان الاستقلال الداخلي في سنة ١٩٥٤ . وكانت مراكش تلتهب نارا بعد اقصاء الملك محمد الخامس ، كما كانت حرب الهند الصينية قد أضعفت فرنسا وحطمت معنوياتها فاستقر رأى الوطنيين الجزائريين على بدء الكفاح المسلح ، وفي الاول من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، انطلقت قوى الوطنيين تعلن للشعب أن ساعة الخلاص لطرد المستعمر قد دنت .

وبعد ثمانية ايام من بدء الثورة اصدرت الحكومة فورا قرارا بحل حزب ( انتصار الحريات الديمقراطية ) والقت القبض على جماعات كبيرة من رجاله ، وقال في ذلك وزير داخلية فرنسا كلمته المشهورة :

( ان الجزائر فرنسية وستبقى فرنسية ، وان لاجواب لنا على هذه الثورة الا الحرب الى النهاية ) .

وكانت هذه الكلمة بمثابة اعلان حرب حقيقية على شعب الجزائر .

ان الجزائريين الاحرار ، يقاتلون قوى الاستعمار في بسالة نادرة ، قلما يعرف التاريخ لها مثيلا ، والقوات الجزائرية التي

تحوض المعركة في قوة وعزم واضرار في جيش منظم ·· يدافع عن حق شعب الجزائر في الحرية والاستقرار ، وقد تكبدت فرنسا في حربها مع الجزائر خسائر فادحة في الرجال والمال طيلة أربع سنوات وتنفق فرنسا بليوني دولار سنويا على حرب الجزائر . حتى أوشكت أن تفلس ، وكاد اقتصادها ينهار .

وقذف الاستعمار الفرنسي ما بين ٤٠٠ الف و ٥٠٠ الف الى أرض المعركة التي تدور رحاها بين قوى التحرير الجزائرية ، وقوى الشر الاستعمارية . وتدعي فرنسا انها تقوم بحملات تأديبية ضد عصابات الثوار . لتعيد الأمن والنظام الى ربوع الجزائر .

بيد أن هذه الحجة واهية والهدف منها ذر الرماد في العيون وصرف انظار الرأى العام العالمي عن الحرب الحقيقية المحتدمة الأوار في الجزائر ، وعن جريمة حرب الابادة التي ترتكبها تحت سمع وبصر الأمم المتحدة ، فالقوات التي تحارب الاستعمار الفرنسي في الجزائر جيش حقيقي منظم ··· ويعتنق هذا الجيش المبادىء العشرة الآتية :

١ ـ مواصلة الكفاح الى أن تتحرر البلاد وتحقق استقلالها التام .

٢ ـ مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات الى اقصى حد ممكن .

٣ ـ تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني .

٤ ـ الجنوح بأقصى مايمكن الى الحركة والحق والى التفرق ثم الالتئام بعد ذلك والهجوم .

٥ ـ تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات .

٦ ـ توسيع شبكة المخابرات في وسط العدو ووسط السكان .

٧ ـ توسيع الشبكة العاملة على اقرار وتعزيز نفوذ جبهة



مراجعة ـ م . ٤ م . م ١

التحرير الوطنى لدى الشعب لتجعل منه سندا أمينا ثابتا .

٨ ـ تقوية روح الامتثال للأوامر واتباع النظام فى صفوف جيش التحرير الوطنى .

٩ ـ تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل الدائب فى نفوس المجاهدين .

١٠ ـ مراعاة المبادىء الاسلامية والقوانين الدولية فى تحطيم قوات العدو .

وقد كتب ارنولد بيكمان مراسل مجلة ( نيوزويك ) الأمريكية بعد أن امضى ثلاثة أيام فى ارض المعركة بالجزائر .. عن انطباعاته ومشاهداته التى رآها فى بلد الاحرار .. فقال :

من العسير على المرء أن يطلق على هذه القـــوى اسما غير ( الجيش ) انها جيش بكل معنى الكلمة .. وتستطيع أن تتبين ذلك فى يسر من النظام الذى شاهدته ومن الجنود المقاتلين ، ومن السلاح ، ومن القيادة ، ومن الروح المعنوية .. انهم ليسوا ثوارا بل انهم جيش حقيقى .

ان ثلاثة أيام لاتجعل من الشخص خبيرا عسكريا ، بيد انى اســتطيع ، من هنا على الاقل ، أن اقول انه من العســير على ان افهم كيف ستستطيع ان تكسب حرب ( الكمائن والمصــادمات ) هذه .. وهما اصطلاحان ثوريان مفضلان ، ان فصائل المناضــلين تسير احيانا فوق ارض وعرة ، صلبة ، مــافة خمســين ميلا بين الغسق والفجر ، حاملة معهــا الاسلحة الثقيلة والذخيرة فقط ، وكثيرا ما يسير رجال هذه الفصائل بدون طعام مدة يومين ، وبدون ماء يوما كاملا .

وقد حاول الفرنسيون منذ بضعة اشهر ان يغلقوا الحدود الجزائرية التونسية البالغة ٤٦٠ كيلو مترا ، والكثيرة المنــافذ ، لكى يقطعوا على المناضــلين الجزائريين الامدادات والمعدات ، ولكى يمنعوهم من التراجع الى داخل تونس ليضمدوا جراحاتهم ويعيدوا تنظيماتهم استعدادا للقيام بعمليات جديده .

ومهمــا يــكن من شىء فان ( جيش جبهة التحرير القومى )

المناضل يدير على المكشوف « قاعدة القيادة الشرقية » فى الطابق الثالث من بناية الشابى فى ٢٦ من شارع الصادقى بمدينة تونس ومثل ذلك « قاعدة القيادة العربية » فى مدينة مراكش ، وقد دبر القائد التونسى المناضل « كاس » البالغ من العمر ٣٣ عاما ، زيارتى لمنطقة الحدود وأعد التسهيلات اللازمة كافة ، وكان هدف الرحلة زيارة الفرقة التاسعة من الجيش الثالث المحتشد فى مكان ما على طول الحدود ، وقد قدرت فيما بعد أن يكون هذا المكان قرب القرية التونسية الصغيرة « الكيف » .

وركبنا أنا وثلاثة من الجزائريين المسلحين سيارة «سيميكا أوونده » بعد ظهر أحد الايام ، وكان أحد هؤلاء الثلاثة يدعو نفسه « صلاح » ، وقد خصص لمرافقتى ، اما غذاؤنا فكان الخبز وجبن الماعز وقطعا من الشيكولاته ، وذلك فى اثناء اجتيازنا سهول القمح بسرعة ٦٠ ميلا فى الساعة ، وكان مكان وقوفنا الاول فى قرية صغيرة قرب الحدود ، وهناك فى ساحة دار ذات مدخل مظلم تقدم الى القائد المحلى « تامور » ومساعداه وقال لى تامور : أن جنوده قد التقطوا فى الغابة ستة من جنود الفرقة الاجنبية الفارين واحتفظوا بهم فى بيت قريب ، وقد سمح لى أن اتحدث اليهم فوجدتهم خمسة من الشبان الالمان ، وتركيا واحدا ، وقد هجروا الجيش الفرنسى بعد أن خدموا فى الفرقة الاجنبية عاما واحدا ، واطلعونى على نداء قالوا : ان طائرات الاستكشاف الفرنسية ألقت به ، وكان النداء يقول : ارجعوا فى الحال .. انكم تقومون بغلطة كبيرة وخطيرة .. فلماذا فر هؤلاء الجنود ؟ .

اجابنى عن ذلك احد الجنود الألمان وهو فردريك هوبنسون « لم نكن راغبين فيما كنا نقوم به » .

وقال لنا أحد المناضلين الجزائريين : ان الجهود تبذل لاعادة هؤلاء الفارين الى بلادهم الاصلية ، وقال ان اعادتهم تعتبر دعاية طيبة ، لأن الفرنسيين يروجون اشاعات بأن المناضلين يقتلون الفارين .

وقد صرح رئيس الجمهورية التونسية حبيب بورقيبة لمجلة « نيوزويك » بأن انتصار الفرنسيين فى الجزائر مستحيل ، لأن الثوار يستطيعون ابقاء حرب العصابات الى مالا نهاية ، وقال وما داموا لا يختلفون فانهم يفوزون لا محالة .

# الأطماع الاستعمارية الجديدة

قال موريس بورجيس مونوري ، رئيس وزراء فرنسا السابق الذي استقال في أكتوبر سنة ١٩٧٥ : «ان ثروات الصحراء ومعادنها ستكون العامل الفعال في رفع مستوى معيشة الفرنسيين » ..

والصحراء التي يقصدها رئيس الوزراء في الجزائر : ولأول مرة عينت فرنسا وزيرا لشئون الصحراء هو ماكس لينون ، وقد فسر الاقتصاديون في فرنسا هذا التعيين بأنه « بداية تحول خطير لكي تصبح الجزائر موردا يرفع معيشة الفرنسيين وكنزا يغدق عليهم الرخاء بعد طول الحرمان » خصوصا بعد أن ذهبت من أيديهم مناجم « الروهر » للحديد والفحم التي استولت عليها ألمانيا .

والسر الخفي يكمن في البترول الذي يتدفق في حاجي مسعود جنوبي الجزائر ويعمل الآن ٣٠٠ فرنسي في حفر آبار جديدة للبترول وسط الصحراء على بعد ٩٠٠ كيلو متر جنوبي الجزائر .. وقد زحف آلاف المهندسين والعمال الفرنسيين على الجمال ، وفوق سيارات الجيب وبالطائرات وعثروا على ثلاثة حقوق غنية بالبترول قرب حاجي مسعود ، وحفروا تسعة آبار .

ومن المعروف أن بترول الجزائر من نوع ممتاز ، وتستطيع الآلات استخدامه كما هو دون تكرير ، وقدرت الكمية الموجودة بثلاثة بلايين ونصف بليون البرميل والاحتياطي بـ ٧ بلايين برميل .

ولما علمت الشركات الامريكية بالنبأ أسرع مندوبها لمفاوضة الشركات الفرنسية والانجليزية والهولاندية التي تعمل هناك ، وابدى المسئولون الامريكيون انهم لا يردون اقل من ٤٥ في المائة من الاسهم .

واعترف رئيس المهندسين الفرنسيين في حديث أدلى به الى مجلة ( بارى ماتش ) بأن الحكومة الفرنسية والشركات أنفقت

حتى الآن ٤٠ مليون جنيه لانشاء مستعمرات للبحث عن البترول ووضعت برنامجا للسنوات الأربع القادمة رصدت له ٢٥٠ مليون جنيه : ولن تستطيع فرنسا وحدها طبعا أن تتكفل بهذه المبالغ الكبيرة ، فى حين أنها تعانى أزمة اقتصادية ، بل انها ستستعين بالشركات الأمريكية التى أبدت استعدادها لتمويل هذه المشروعات .

وقد تقدمت شركة الأبحاث البترولية فى الصحراء على غيرها من الشركات التى تعمل فى المنطقة ، بما توصلت اليه من اكتشافات هامة ففى مارس سنة ١٩٥٤ اكتشفت بئر الزيت الطبيعى فى (برجا) وهذه البئر وباقى آبار هذه المنطقة وهى بازين ، وجبل طهارة ، موضوع دراسة تكميلية : وقد وجد البترول فى هذه المنطقة فى بداية عام ١٩٥٦ : فعثر عليه اولا فى منطقة ( ايد جبلية ) قرب الحدود الليبية ، وبعد ذلك عثر عليه على بعد ٧٠ كيلو مترا فى الشمال الغربى من هذه المنطقة فى ( تيجينتورين ) وقد جرى العمل على اكتشاف هاتين البئرين بنشاط مطرد الزيادة منذ عام وبذل مجهود ضخم فى انشاء المطارات واقامة المساكن .

وفى منطقة ( تن أسامید ) على بعد ٧٠ كيلو مترا جنوب غرب « ايدجيلية » يجرى العمل فى حفر بئر على عمق ١١٦٠ مترا تسمح باستخراج ٤٠٠٠ متر مكعب من الغاز الطبيعى فى الساعة .

وفى « زازائتين » على بعد ٧٠ كيلو مترا من شمال ( ايدجيلية ) تم حفر بئر على عمق ١٢٠٤ أمتار : تسمح باستخراج ٢٥٠٠ متر مكعب من الغاز فى الساعة .

أما شركتا ريبال والشركة الفرنسية للبترول فقد توصلتا الى اتفاق فيما بينهما على اقتسام نتائج ابحاثهما وتوصلتا الى اكتشاف مناطق من الأهمية بمكان هى : حاسى ـ مسعود ـ ، وحاسى ـ وميل .

وتبعد بئر حاسى مسعود مسافة ٢٧٠ كيلو مترا جنوبى نهاية خط سكة بسكرة الحديدية ، وقد حددت مقدمات الابحاث الزلزالية وابحاث الاعماق ان الجزء الاكبر من هذه البئر فى اختصاص شركة ريبال ، أما الجزء الشمالى منه وهو الاقل امتدادا ففى الدائرة التى تخص الشركة الفرنسية للبترول ، ولكن دوائر

الاختصاص هذه لا تؤثر فى اقتسام الفوائد الناتجة ، وذلك بسبب الاتفاق بين الشركتين ، وتواصل شركة بترول الجزائر حفر بئر يبلغ عمقها ٣٠٠٠ متر ، انتجت كميات كبيرة من الغاز ، وهذه البئر فى منطقة ( تنيلد جان ) فى جنوب شرق الجوليا .

ونتيجة حتمية للحصول على البترول ، ورغبة من الشركات فى الربح قدم مندبو شركات البترول التماسا الى حكومة بورجيس موبورى - كما تقول جريدة ( الصنداى تايمز ) - يطالبونها - بعدم منح اى نوع من الحريات للجزائر ، وابدت هذه الشركات استعدادها لسد العجز فى ميزانية القوات الملحة الفرنسية التى تحارب فى الجزائر وذكرت انها تستثمر ٣٠ مليون جنيه فى استغلال بترول حاجى مسعود وحدها ولا تريد تعريضها للضياع ، وان مبلغ مليون الجنيه الذى تنفقه فرنسا كل يوم على حرب الابادة فى الجزائر لا يساوى شيئا بجانب كميات البترول الهائلة التى ستكسبها فرنسا من آبار بترول الجزائر .

وقد بدات فرنسا فى مد خط انابيب يصل ( حاسى مسعود ) « بتنهور » التى على بعد ١٢٥ ميلا نحو الشمال ، ومن المقرر ان يصل هذا الخط الى « بسكرة » المتصلة بالخط الحديدى الرئيسى

وهناك مشروع لمد خط بترول عريض من حاسى مسعود مخترقا جبال الأطلس الغربية الى مرفأ بوجى او الى مدينة فيليب التى على الشاطىء الجزائرى .

أما البترول المكتشف فى ( أيدجيلية ) - فان كمياته المقدرة أقل من الكميات التى فى منطقة حاسى مسعود ، ولكن هذا لم يمنع الحكومة الفرنسية من رسم الخطط لاستثمار واستغلال هذه المنطقة .

وقد تم وضع مشروع خط انابيب يخترق الحدود التونسية الى ميناء « قابس » او تحويله اذا اقتضت الحال الى ليبيا فى ميناء طرابلس .

وتتهم فرنسا الولايات المتحدة الامريكية وشركات البترول الأمريكية بأنها تطمع فى استغلال هذه الطاقات البترولية الجديدة .

ولذلك وضعت الدوائر الاقتصادية الفرنسية مشروعاتها ودراساتها على أساس اشتراك الشركات الامريكية فى استخراج ونقل البترول من الصحراء الغربية الى موانى البحر الابيض المتوسط .

ويرجع سبب اهتمام فرنسا بالشركات الأمريكية الى الاسباب الآتية :

أ ـ أن فرنسا وحدها لا تستطيع تمويل هذه المشروعات الضخمة ، فقد قدر الخبراء تكاليفها بمبلغ بليون دولار ، فالشركات الفرنسية بمساعدة الشركات الأمريكية تستطيع انجاز هذه المشروعات واستغلالها .

ب ـ اشتراك الشركات الامريكية يدخل النفوذ الاقتصادى الأمريكى الى الصحراء الغربية ، وبذلك تضمن فرنسا تأييد الولايات المتحدة الأمريكية الفعلى لانهاء حرب الجزائر لمصلحتها .

وهذه الاكتشافات الأخيرة تزيد من خطورة الحالة فى الجزائر وتزيد كذلك من تصميم المستعمرين على البقاء فيها .

# فرنسا ترتكب جريمة سياسية

فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بدأت أولى حلقات السياسة العسكرية البالغة العنف تنتهجها فرنسا حتى الان فى الجزائر ، فقد أعلن منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا يومئذ انه ارسل امدادات من القوات الفرنسية المسلحة قوامها ٤٠ الف جندى الى هناك ، وقد اخذت فى الازدياد حتى قاربت نصف مليون جندى .

ومنذ ذلك التاريخ عرف العالم كله أن فرنسا تستعد لاشعال نيران حرب حقيقية فى الجزائر التى صمم شعبها على التحرر من نيران الاستعمار الفرنسى ، كما سبق البيان .

ومنذ ذلك التاريخ ايضا تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لنقد مرير من جانب الرأى العام العالمى لأنها سمحت لفرنسا بسحب قوات وأسلحة مخصصة للدفاع الاوربى فى نطاق حلف شمال الاطلنطى ونقلها الى الجزائر لاستخدامها فى قتال الوطنيين العرب ولم يخفف من حدة هذا النقد المر ، قول الصحافة الأمريكية : ان واشنطن اعترضت أشد الاعتراض على هذا التصرف ، كما أنها لم تفلح فى اقناع الساسة الفرنسيين بوجهة نظرها فى هذا الشأن .

ان أمريكا يمكنها وقف حرب الابادة التى تشنها فرنسا ضد المدنيين العرب فى الجزائر اذا اوقفت المعونة الحربية التى تمد بها فرنسا بمقتضى اشتراكها معها فى حلف شمال الاطلنطى .

ثم أعلنت فرنسا منذ شهور قليلة انه يلزم نقل الشعب الجزائرى من المدن وابادة كل جماعة جزائرية لا تحترم هذه الاوامر الفرنسية .

فما موقف الأمم المتحدة اليوم بعد هذا الاعلان الخطير ؟ .

لا بد من الخروج اذن من نطاق السلطان الداخلى للدولة الى جريمة ابادة الجماعات البشرية ، وسنبين هذه الجريمة فيما يلى :

ان الهدف من ادخال هذه الجريمة فى النطاق الدولى ، انما

هو وضع حد لطغيان الحكام الذين يظلمون أقليات وطنيـــة أو دينية أو جنسية ، فليس الغرض منها حماية مصـــالح دولة من الدول ، وانما هو حماية القيم الانسانية .

والجريمة ضد الانســانية معروفة منذ القدم ، فقد تدخلت الدول الأوربية فى ســنة ١٨٦٠ دفاعا عن الانســانية عندما قتل الدروز بالاشتراك مع السلطات العثمانية ستة آلاف مسيحى .

وفى ســنة ١٨٦٠ تدخلت الولايات المتحــدة الأمريكية لدى حكومة رومانيا لمصلحة الصهيونيين .

واذن فقد اصبحت الحقوق الانسانية معترفا بها ، دون أن تكون هناك معاهدات ، فان هذا الاعتراف مســتمد من مبادىء العدالة المحضة .

وقد تضــمنت اتفاقية لاهاى سنة ١٩٠٧ انه ( لا يمكن أن يدخل فى روع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أن الحالات التى لم ينص عليها لعدم وجود نص مكتوب تترك للتقدير الحكمى ، لقادة الجيوش ، فالى أن يمكن وضــع تقنين مجموعة كاملة من قوانين الحرب ، ترى الــدول المتعاقدة أنه من المناســب ان تذكر انه فى الحالات التى لا تتضمنها النصوص التنظيمية التى وضعها الاطراف يبقى السكان والمحاربون تحت حماية مبادىء قانون الشــعوب وأحكامها ، كما تستخلص من العادات المتبعة فى الأمم المتمدينــة ومن قوانين الانســانية وما يمليه الضمير العالمى ) .

وتضمنت معاهدة سيفر المبرمــة سنة ١٩٢٠ ــ والتى لم يصدق عليها ــ التزام تركيا بأن تسلم للدول المتحاربة المسئولين عن القتل بالجملة ، ولا سيما قتل الأرمن الذى دبر فى تركيا فى المدة مابين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩١٨ .

ونص ميثاق عصبة الأمم الصادر فى سنة ١٩٢٠ في المادة ٢٣ على الزام الدولة بمعاملة رعايا الاقاليم التى تحكمها ، معــاملة عادلة .

ويعرف أحد فقهاء الرومان الجريمة ضد الانسانية ، بأنهــا جريمة دولية من أحد جرائم القانون العام التى من أجلها تعد دولة ما

مجرمة اذا الحقت الضرر بسبب الجنس أو التعصب للوطن أو لأسباب سياسية أو دينية بحياةشخص أو مجموعة من الاشخاص الأبرياء ..

وعرفها الاستاذ ( ليمكين ) بانها خطة منظمة لاعمال عدة تهدف الى هدم الاسس الاجتماعية لحياة جماعة وطنية بقصد القضاء على هذه الجماعات .

والهدف من هذه الخطة هو هدم النظم السياسية والاجتماعية والثقافية واللغة والمشاعر الوطنية والدين ، والنظام الاقتصادى للجماعات الوطنية والقضاء على الأمن الشخصى والحرية الشخصية وصحة الاشخاص وكرامتهم ، بل القضاء ايضا على حياة الافراد المنتمين لهذه الجماعات .

أما الفقيه ( جورزسكى ) فقد عرفها تفصيليا فقال .

ان الجريمة تنقسم الى نوعين من الأفعال :

النوع الأول : يتضمن ابادة الشعوب اجمع ، عن طريق القيام بأحد الأفعال الآتية :

١ ـ الاضطهاد الوطنى أو الدينى أو الجنسى الذى يؤدى الى القتل المنظم للسكان المدنيين فى الأقليم المحتل .

٢ ـ الاعتقال او القتل المستند الى فكرة المسئولية الجماعية كنظام الرهائن او بعد اجراء محاكمات صورية .

٣ ـ سياسة الاهلاك بوساطة تجويع الشعب .

٤ ـ ابعاد المدنيين الى معسكرات الاعتقال أو الى اماكن مجهولة .

النوع الآخر : الحاق الضرر بثقافات أو ديانات الأمم عن طريق القيام بأحد الافعال الآتية :

١ ـ اتلاف آلات المعاهد العلمية ، او اغلاق المدارس والجامعات .

٢ ـ قتل أو نفى صفوة العلماء .

٣ ـ الاضطهاد الدينى للافراد أو الجماعات الدينية سواء اكان بقتل القساوسة أم بنفيهم أم باغلاق أماكن العبادة والكنائس أم بهدمها .

وقد عرفت لجنة القانون الدولى سنة ١٩٥٠ الجريمة ضد الانسانية عند قيامها بصياغة مبادىء نورمبرج فقالت : انها : القتل والاهلاك والاسترقاق والنفى والاعمال الأخرى غير الانسانية التى ترتكب ضد أى شخص مدنى أو الاضطهادات التى تقع لدوافع سياسية أو دينية أو عنصرية ، اذا ما ارتكبت هذه الاعمال أو الاضطهادات تنفيذا لجريمة ضد السلم ، أو جريمة من جرائم الحرب أو لاتصالها بها ) .

وقد نص على الجريمة ضد الانسانية فى المادة السادسة من ميثاق محكمة نورمبرج وهناك ملاحظتان :

الملاحظة الأولى : ان الجرائم ضد الانسانية نوعان :

ا ـ الجرائم التى ترتكب داخل الدولة التى ينتمى اليها الجناة قبل الحرب أو فى أثنائها .

ب ـ الجرائم التى ترتكب فى المناطق المحتلة فى أثناء الحرب .

والنوع الأول من هذه الجرائم يقع تحت طائلة القانون الاقليمى للدولة فى حين ان النوع الآخر لا يقع تحت طائلة هذا القانون ، وقد تقرر اعتبار الجرائم التى من النوع الاخير من جرائم الحرب اذا تميزت بتوافر العنصر الدولى .

الملاحظة الأخرى : انه يشترط للعقاب على الجريمة ضد الانسانية من القضاء الدولى أن تكون هناك علاقة ارتباط بينها وبين جريمة الاعتداء أو التآمر عليها ، سواء وقعت هذه الاعمال التى تضمنتها هذه الجريمة فى وقت السلم أو فى وقت الحرب ، فيجب الا يعاقب عليها القانون الاقليمى للدولة التى وقعت فيها الجريمة أو ألا تقوم الدولة بعقاب المجرمين اذا كان قانونها يتضمن نصا يعاقب عليها ، والا فيما كان هناك داع لتدخل الاختصاص الدولى ، وهذا الشرط تلتزمه المحاكم برغم عدم النص عليه .

وقد رات المحكمة التى حكمت فى قضية ( انيسا تزجراين )

التى كان المتهمون فيها قد اتهموا بقتل الصهيونيين فى سنة ١٩٤٩ وبعدها ، ( أن الجرائم ضد الانسانية أفعال ارتكبت فى غضون اعتداء منظم بالجملة على الحرية والحياة ) .

ويلاحظ أن ولاية القضاء الدولى فيما يتعلق بالجرائم ضد الانسانية لا تقوم اذا كان القانون الجنائى فى الدولة به نصوص كافية للعقاب على هذه الافعال ، ولا يقوم الاختصاص الدولى الا اذا كانت الدولة التى ارتكبت فيها هذه الجرائم غير قادرة أو رفضت وقف الجرائم ومعاقبة المجرمين لعدم اهتمامها بالمجنى عليهم أو لعدائها لهم ، واشتراكها هى نفسها فى هذه الجرائم ) .

وقد شغلت نظرية الجريمة ضد الانسانية أهم جزء فى القانون الدولى الحديث ، واتضحت أهمية هذه الجريمة بعد الحرب العالمية الثانية فى النطاق الداخلى والنطاق الدولى .

## أولا : فى النطاق الداخلى :

تضمنت الدساتير الجديدة التى وضعت بعد الحرب العالمية الثانية نصوصا الغرض منها تحريم هذه الجريمة ، ومن هذه الدساتير الدستور المجرى سنة ١٩٥٢ ، ودستور الجمهورية الشعبية الرومانية سنة ١٩٥٢ .

## ثانيا ـ فى النطاق الدولى :

تضمن ميثاق هيئة الأمم المتحدة الموقع عليه بسان فرانسيسكو فى ٢٦ من يونيه سنة١٩٤٥ العمل على منع هذه الجريمة ، ومن ذلك الفقرة الثالثة من المادة الأولى .

« تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء » .

والمادة الثالثة عشرة :

« انما التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية ، والاعانة على تحقيق حقوق الانسان والحريات للناس كافة بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء . وكذلك قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، ومن ذلك القرار الذى اصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ بالاجماع ويتضمن ما يلى :

« تعلن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة انه من المصلحة العليا ، للانسانية وضع حد نهائى للاضطهادات والفوارق الدينية أو الجنسية وتدعو الحكومات والسلطات المختصة الى اتباع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا واتخاذ التدابير الحاسمة الناجزة والكفيلة بتحقيق هذا الغرض » .

واخيرا ما جاء فى اعلان حقوق الانسان الصادرة فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ومعاهدات الصلح التى عقدت سنة ١٩٤٧ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى والدول المتحالفة من جهة ، وبين هنغاريا وبلغاريا ورومانيا من جهةاخرى ثم اهتمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بوضع اتفاقية خاصة بتحريم ابادة الجنس .

# فرنسا وجريمة ابادة الجنس

قدم ممثلو كوبا والهند وبنما مشروعا لدراسة جريمة ابادة الجنس الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، واحالت الجمعية هذا المشروع الى اللجنة السادسة عشرة لدراسته وتقديم تقرير عن امكان اعتبار ابادة الجنس جريمة دولية ، وقد ناقشت اللجنة المشروع فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ثم عرضت عليها ثلاث مسائل للبحث .

١ ـ تعريف ابادة الجنس .

٢ ـ تعداد جميع الافعال التى تدخل فى هذا التعريف .

٣ ـ نصوص لتأكيد منع وعقاب مرتكبى جريمة ابادة الجنس .

وبناء على دراسة اللجنة السادسة عشرة اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرارا يتضمن :

( ان ابادة الجنس انكار لحق الوجود لمجموعات بشرية جمعاء ، كالقتل وهو انكار لحق الشخص فى الحياة ، وهذا الانكار لحق الوجود يتنافى مع الضمير الانسانى ويصيب الانسانية بأضرار جسيمة ، سواء أكانت من ناحية ( الثقافة ) أم من النواحى التى تساهم فيها الجماعات البشرية ، وهذا مالا يتفق مع القانون الاخلاقى وروح وأغراض الأمم المتحدة ) .

وقد وجدت أمثلة كثيرة لجرائم ابادة الجنس ، اذ أبيدت كلية او جزئية جماعات بشرية نظرا لصفتها العنصرية أو الدينية او السياسية او غيرها .

ولما كانت معاقبة جريمة ابادة الجنس مسألة ذات اختصاص دولى ، فان الجمعية العامة تؤكد ان ابادة الجنس جريمة تقع تحت طائلة القانون الدولى ويدين مرتكبها العالم المتمدين ومرتكبوها يعاقبون سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء ، وسواء أقاموا

بارتكابها بناء على أسس تتعلق بالدين أم السياسة أم الجنس ، أم على أى أساس آخر .

وتوصى الجمعية بتنظيم التعاون الدولى بين الدول لتسهيل التحريم العاجل ومعاقبة مرتكبى جرائم ابادة الجنس .

وقد كلفت الجمعية العامة المجلس الاقتصادى وضع مشروع اتفاقية الجريمة ابادة الجنس ، وبعد أن انتهى المجلس من مهمته أحيل المشروع الى الجمعية العامة التى وافقت عليه فى اجتماعها بباريس فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ..

وطبقا لهذه الاتفاقية أصبحت المعاملة التى تعاملها دولة لرعاياها الوطنيين ليست، من اختصاصها المطلق ، ولكنها أصبحت مسألة دولية ، سواء أكانت تلك المعاملة فى وقت السلم أم فى وقت الحرب وهذا ما نصت عليه الاتفاقية فى المادة الأولى :

( تؤكد الاطراف المتعاقدة أن الأفعال التى ترمى الى ابادة الجنس سواء ارتكبت فى زمن السلم أم فى زمن الحرب تعد جريمة فى نظر القانون الدولى وتتعهد باتخاذ التدابير لمنع ارتكابها والعقاب عليها ) .

وقد عرفت المادة الثانية من الاتفاقية جريمة ابادة الجنس بأنها :

( ارتكاب فعل من الافعال المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة بقصد القضاء الكلى أو الجزئى على جماعة بشرية بسبب صفتها الوطنية أو العنصرية او الجنسية أو الدينية ) .

والافعال التى تضمنتها المادة الثانية هى :

١ ـ قتل أعضاء الجماعة .

٢ ـ الاعتداء الجسيم على أفراد هذه الجماعة جسمانيا أو نفسيا .

٣ ـ اخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية من شأنها القضاء عليها ماديا كلا أو بعضا .

٤ ــ اتخاذ وسائل من شأنها اعاقة التناسل داخل هذه الجماعة .

٥ ــ نقل الصغار قسرا من جماعة الى جماعة اخرى .

وتتضمن المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ما يلى :

تعتبر الأفعال الاتية معاقبا عليها :

١ ــ ابادة الجنس .

٢ ــ الاتفاق بقصد ارتكاب ابادة الجنس .

٣ ــ التحريض المباشر العلنى على ارتكاب ابادة الجنس .

٤ ــ الشروع فى ابادة الجنس .

٥ ــ الاشتراك فى ابادة الجنس .

وتفرض اتفاقية ابادة الجنس التزامات على الاعضاء الموقعين عليها سواء كان ذلك فى النطاق الداخلى أم فى النطاق الدولى .

أولا ــ فى النطاق الداخلى ( الوطنى ) :

تلزم الاتفاقية الدول المتعاقدة باصدار التشريعات الضرورية لجعل نصوصها ملزمة ، ولاسيما فيما يتعلق بالعقوبات ، فقد نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على أن : ( تتعهد الاطراف المتعاقدة بأن تتخذ وفقا للاوضاع الدستورية الخاصة بكل منها التدابير التشريعية اللازمة لتحقيق تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، وعلى الاخص النص فى تشريعاتها على العقوبات الجنائية الكفيلة بمعاقبة كل من يرتكب جريمة ابادة الجنس أو أى فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة )

كما تلتزم الدول المتعاقدة ايضا محاكمة الاشخاص المتهمين بهذه الجرائم فى محاكمها الوطنية ، فقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على أن .

« يحال الأشخاص المتهمون بارتكاب جريمة ابادة الجنس ، او اى فعل من الافعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة ، الى

المحاكم المختصة فى الدولة التى ارتكب الفعل فى أراضيها أو الى محكمة جنائية دولية تكون مختصة بنظره ، وذلك بالنسبة الى الأطراف المتعاقدة التى تقبل مثل هذا الاختصاص » .

ثانيا ـ فى النطاق الدولى :

توافق الدول المتعاقدة على ان الافعال التى ذكرت فى المادة الثالثة من الاتفاقية لا تعتبر من الجرائم السياسية ، وانما تعتبر من جرائم القانون العام ،وبناء عليه يجوزتسليم المجرمين فيها وفقا لقوانينها ومعاهداتهاوهذا ما نصت عليه المادة السابعة من الاتفاقية

« لا تعتبر جريمة ابادة الجنس والأفعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الجرائم السياسية من حيث تسليم المجرمين ، وتتعهد الأطراف المتعاقدة فى هذه الحالة بأجراء التسليم وفقا لتشريعاتها وللمعاهدات القائمة فى هذا الشأن » .

وقد روعيت أثناء بحث المشروع أمام اللجنة السادسة التابعة لهيئة الأمم المتحدة مسألة الاختصاص الدولى ، وكان من نتيجة ذلك ان نصت المادة السادسة من الاتفاقية على اختصاص محكمة دولية بنظر هذه الجريمة بالنسبة للدول التى تقبل هذا الاختصاص .

واصدرت الجمعية العامة مع الاتفاقية قرارا يتضمن ثلاث مسائل .

المسألة الاولى ـ اعترفت بأنه فى مجرى تطور الجماعة الدولية ستزداد الحاجة لهيئة قضائية دولية لمحاكمة مرتكبى بعض الجرائم طبقا للقانون الدولى .

المسألة الثانية ـ عرضت على لجنة القانون الدولى دراسة احتمال انه من الملائم والممكن انشاء مثل هذه الهيئة القضائية لمحاكمة الاشخاص المتهمين بجريمة ابادة الجنس أو الجرائم الاخرى التى تصبح بناء على اتفاقيات دولية من اختصاص هذه الهيئة .

المسألة الثالثة ـ طالبت لجنة القانون الدولى عند قيامها

بعملها هذا ان يراعى امكان انشاء دائرة جنائية فى محكمة العدل الدولية .

وقد تضمنت اتفاقية جريمة ابادة الجنس امكان قيام اية دولة متعاقدة باتهام اية دولة اخرى بارتكاب هذه الجريمة ، امام الهيئات المختصة للامم المتحدة وتطلب اتخاذ الاجراء المناسب وفقا للميثاق ، لمعاقبة المتهمين بارتكاب جريمة ابادة الجنس او اى فعل من الافعال المتعلقة بها .

واذا قام نزاع بين دولتين او اكثر على تفسير او تطبيق او تنفيذ الاتفاقية فان هذا النزاع يجب أن يخضع لمحكمة العدل الدولية بناء على طلب أى طرف من اطراف النزاع .

وقضت المادة الثامنة من الاتفاقية بأن : ( لكل طرف متعاقد ن يرفع الامر الى الهيئات المختصة التابعة للامم المتحدة لكى تتخذ وفقا لأحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة ما يلزم من تدابير ملائمة للوقاية أو العقاب على أفعال ابادة الجنس أو أى فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة ) .

وتنص المادة التاسعة من الاتفاقية على ان : ( كل نزاع ينشأ بين الأطراف المتعاقدة فى شأن تفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها او تنفيذها ، بما فى ذلك من المنازعات الخاصة بمسئولية الدولة عن اعمال ابادة الجنس أو أى فعل من الافعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة يحال أمره الى محكمة العدل الدولية بناء على طلب الدولة ذات الشأن ) .

ويلاحظ انه لما كانت هذه الجريمة لا يرتكبها عادة أفراد عاديون ، ولكن يقوم بارتكابها اصحاب السلطة والنفوذ ، فقد جاءت المادة الرابعة لتمنع أى شخص مهما كان من أن يدفع بالحصانة ، لأنه رئيس دولة او موظف :

فتنص المادة الرابعة على ان ( يعاقب كل من يرتكب جريمة ابادة الجنس او اى فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة سواء اكان الجانى من الحكام أم من الموظفين أم من الأفراد ) .

**ادلة الاتهام :**

وقعت فرنسا والدول التى تساندها فى عملية ابادة شعب

الجزائر ، على اتفاقية جريمة ابادة الجنس فى باريس ١٩٤٨ ، وبرغم توقيع فرنسا على هذه الاتفاقية فانها ترتكب جريمة ابادة الجنس علنا وتحت سمع وبصر الأمم المتحدة . .

ولحن نورد هنا ادلة اتهام فرنسا بابادة شعب الجزائر ، وبقى على محكمة العدل الدولية أن تتحرك ، وتدين فرنسا بمقتضى الاتفاقية المبرمة فى سنة ١٩٤٨ حتى يؤمن الراى العام العالمى بأن الانسانية تعيش فى عصر القانون ، لافى عصر شريعة الغاب .

ففى شهر مايو سنة ١٩٤٥ اجتاحت الجزائر نوبة جنونية من المجازر راح ضحيتها أكثر من أربعين الف قتيل ، وكان من الممكن ملاحظة حكمة هذه الابادة ، فقد قتل على الأخص العنصر الذى يعرف الكتابة والقراءة ، وهو النخبة الممتازة فى بلد كانت الأمية فيه سائدة .

وقال الكاتب الفرنسى « بيار هنرى سيمون » فى كتابه (ضد التعذيب ):

( اننى لا اتكلم كثيرا عن القسوة والتعذيب والقاء القنابل على المدن والقرى بما فيها من نساء واطفال ومواش ، ولا اتكلم عن حوادث القتل التى قام بها جنود المظلات ، اذ من السهل على كل مسافر بالقطار الحديدى أن يشاهد على طول الطريق آثار دمار الحرب بادية فى جميع المدن والقرى التى يمر بها جنودنا ، كما يشاهد حطام المنازل التى اوقدت فيها نيران رشاشاتنا للانتقام .

ان الجنود الفرنسيين يقومون غالبا بهدم المنازل واحراقها دون شفقة ولا رحمة بسكانها ، وقد قال لى احد الجنود : هذا جميل جدا ، يجب احراق الجزائريين فى مساكنهم الحقيرة لانهم لا يفهمون الا بهذه الطريقة لسفالتهم .

وقال الكاتب ايضا عن حادث وقع فى ٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ :

( لم يصبنى ملل من الحياة كما أصابنى فى الجزائر ، فان الالمان النازيين فى وحشيتهم القاسية ليسوا الا اطفالا صغارا امامنا

رايت بعيني اجراءات المكتب الثاني لجنود المظلات الذى كان يعذب الوطنيين الجزائريين طول اليوم بابشع الوسائل لارغامهم على الكلام ، وذلك بوضع ماسورة فى فم الوطنى تحت ضغط الماء حتى يخرج الماء من جميع منافذ الجسم والايدى مكتوفة وراء الظهر ، ثم يعلق من راسه حتى تخرج المفاصل من مواضعها ، وحين ذلك ينهال عليه جنود المظلات ضربا لا هوادة فيه ولا رحمة ، وبعد ذلك أن لم يعترف بشيء يرضيهم ـ يرتكبون عندئذ اشد الاعمال فظاعة الا وهى تسليط الكهرباء على راسه ورجله حتى يكاد يموت ،واخيرا بضرب بالخنجر بين الكتفين .

وجاء فى كتاب ( المجندون ) لكاتب فرنسى :

( استجوب احد المتهمين يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٥٦ فارغمه الجند الفرنسيون ، على النطق بكلمة « تحيا فرنسا » وراح يهدد بالهتاف مرة ثانية وثالثة واخيرا اجبروه على أن ينادى ( تحيا البطاطس المقلية ) ولما كان المتهم لا يتكلم الفرنسية فقد عجز عن تكرار الهتاف فقتلوه .

وقال الكاتب كذلك :

« نحن الآن فى وادى الصمام ، وقد جيء بثلاثة من الوطنيين الجزائريين وامرهم الجند الفرنسيون بحفر حفرة ، ثم دفنوا فيها الى العنق وبقى راسهم معرضا لوهج الشمس .. ووضعوا امام كل منهم وعاء فيه ماء يبعد عن فمه نصف متر ، وقيل لهم انهم لن ينالوا شيئا الا اذا تكلموا ، وقد ظلوا على هذه الحال يومين كاملين ولم يذبث اثنان منهم ببنت شفة فأعدما وهما على تلك الحالة اما الثالث فقال بعض كلمات فى آخر لحظة ثم اعدم ايضا على اثر ذلك » .

وجاء فى الكتاب ايضا :

« بينما تجرى أعمال التعذيب الفظيعة على هذه الصورة توزع فتيات الوطنيين على حثالة الجنود للاستمتاع بهم فى حضور اقربائهن » .

واورد سيمون فى كتابه ( ضد التعذيب ) هذه المأساة

فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ بقرية « أولاد باشيبيا » القى القبض على ٣٢ رجلا اعدموا دون محاكمة ، بعد ان عذبوا العذاب الشديد ، ولم تعد وجوههم تعرف بعد ما أصابها من تورم وكسر ولم يكن هؤلاء الرجال قد حملوا السلاح او شاركوا فى الثورة ، وانما كانوا يعيشون فى قريتهم ويباشرون اعمال الفلاحة وادعين .

وفى ٥ من اغسطس سنة ١٩٥٦ اعدم ٩٥ جزائريا رميا بالرصاص بناحية « دوار صراف » وقد استطاع الفرنسيون بعد هذه العملية ان يستردوا ثلاث بنادق من بنادق الصيد ، ونظرا لفقدان النسبة بين عدد الضحايا وعدد البنادق المستردة فقد خفض البلاغ الرسمى عدد القتلى الى ٤٥ ، ويدل كشف الاسماء على أن هؤلاء القتلى يشملون نساء واطفالا ومن بينهم طفل عمره ثلاث سنوات ، كما جاء فى محضر البوليس .

وقال الصحفى الانجليزى « جون جبتل » : ان متوسط عدد القتلى الجزائريين فى سنة ١٩٥٤ زاد على ٢٠٠ قتيل فى الشهر الواحد ، اما فى سنة ١٩٥٦ فقد وصل المتوسط الى ١٤٠٠ قتيل فى الشهر ، ويرتفع العدد فى الاشهر الأربعة الاولى من سنة ١٩٥٧ حتى لقد وصل الى ٢٦٠٠ قتيل فى الشهر .

وقد قدم الى الموظف الفرنسى هذه الاحصائيات .. وكانه يقدم لى احدى مفاخر فرنسا .

وذكرت مجلة « الاكسبريس » الفرنسية بتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٩٥٧ :

« بينما كانت جميلة بوحيرد تجتاز مع اثنين من المجاهدين احد ازقة القصبة فى مدينة الجزائر تصدت لهم دورية فرنسية ، واطلقت عليهم الرصاص ، فاصيبت جميلة فى كتفها وسقطت على على الارض وتمكن رفيقاها من الهرب . ونقلها الجند الفرنسيون الى غرفة التحقيق ، وبرغم جراحها بدأوا يستجوبونها .

وعراها الجند من ثيابها وربطوا اطرافها بالحبال ، وجاءوا بآلة كهربية ادخلوها فى عضوها التناسلى وفى فمها ، وكرروا العملية بيد أن جميلة لم تتكلم ومع هذا احالوها الى القضاء بتهمة كاذبة انها القت قنبلة .

وبالطريقة ذاتهـا انتزعوا اعترافا من فتاة جزائرية اخرى ، بان جميلة اعطتها قنبلة لالقائها على حشد من الفرنسيين ، وعندما جاءوا بالشاهدة الى ساحةالمحكمة لتكراعترافها ، اصيبت بالجنون وحكموا على جميلة بوحيرد بالاعدام .

وتمضى المجلة الفرنسية تقول : انافراد جيش التحرير الذين يقعون فى اسر الفرنسيين يحرمون ابسط حقوق المتهم فى الدفاع عن نفسه وتصدر عليهم احكام الاعدام ، وهى معدة سلفا ، وتحال الى رئيس الجمهورية الفرنسية الذى يصدق عليها دون ان يستعمل مرة واحدة حقه فى العفو .

وتقول ( الاكسبريس ) انه فى خلال ستة اشهر صدر ٤٥٠ حكما بالاعدام فى مدينة الجزائر وحدها ، وان المحكوم عليهم بالاعدام يضربون ضربا مبرحا وهم فى طريقهم الى المقصلة . وذلك ليمنعوهم من ترديد اناشيدهم الوطنية التى تتجاوب فى سجن الجزائر حيث يجرى الاعدام فى القصبة .

وتروى المجلة الفرنسية : ان الاناشيد التى يطلقها هؤلاء الابطال يتحدون بها ظلم فرنسا وبطشها ، يرددها معهم سكان القصبة كلهم .

## فرنسا تفاوض ... ثم تغدر

وحدث فى شهر ابريل سنة ٩٥٦ أن اعلن زعماء الجزائر وعلى راسهم فرحات عباس ـ اثناء وجودهم بالقاهرة ـ انضواءهم جميعا تحت لواء جبهة التحرير الوطنية الجزائرية .

وعقد فرحات عباس فى يوم ٢٥ ابريل ١٩٥٦ مؤتمرا صحفيا اعلن فيه انضواء الحزب الذى ينتمى اليه تحت لواء جبهة التحرير ، واضاف قائلا : « يتساءل الفرنسيون مع من يمكنهم التفاوض ؟ ونحن نجيب فى وضوح : ان رجال جبهة التحرير الوطنية الجزائرية هم اصحاب الحق فى المفاوضة ، اذ هم الذين يقاتلون دفاعا عن الحرية وعن شعب الجزائر ... ان جميع القوات المكافحة الآن فى شمالى افريقية متحدة الآن تحت لواء واحد .. ولن يكون هناك سلام او مهادنة ، ولكن اصرار على الكفاح الذى فرضه الفرنسيون علينا حتى تتحطم جميع القوات الاستعمارية الفرنسية او تجلو عن البلاد .. نحن على استعداد لمفاوضة فرنسا باسم الجبهة ، ونعلن الآن أن لنا شرطا واحدا للمفاوضة وهو أنه يجب على فرنسا ان تعترف بالوطن الجزائرى » .

وكان احمد بن بيللا قد عين قبيل ذلك قائدا عاما لقوات الجبهة .

وعلى الاثر اشتدت هجمات الجزائريين المضادة ، على قوات فرنسا التى قد زاد عدد افرادها من ٤٠٠ الف جندى الى حوالى نصف المليون بعد أن طلب الوزير المقيم فى الجزائر ( لاكوست ) ضرورة الاسراع بتزويده بهذا العدد حتى يستطيع القضاء على مقاومة الوطنيين الثائرين .

وحدث بعد الاضطرابات التى قام بها المدنيون فى انحاء فرنسا ضد تجنيد ابنائهم للحرب الجزائرية ، ان ذهب «جى موليه» لرئيس وزراء فرنسا الاسبق الى هناك لتفقد جبهة القتال على

الطبيعة ، يرافقه وزير الحـــربيه ( ماكسولوجين ) الذى تولى ادارة العمليات الحربية بالاشتراك مع قوات الحملة الفرنسية .

وقد اسفرت مباحثات الثلاثة عن اجابة طلب لاكوست حتى يمكن مواجهة جيش التحرير الذى ازدادت قواته بانضـــمام الكثيرين من أبناء الشعب الجزائرى اليه ، وتعهد «لاكوست» بأنه يستطيع بذلك ان يقضى على المقاومة الوطنية فى غضون ســـتة أشهر حيث يتم تسريح أول فوج من المجندين الفرنسيين واعادتهم الى وطنهم فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

ولما عاد «جى موليه» الى فرنسا ، لم يستطع أن يمد الوزير الفرنسى المقيم فى الجزائر بمزيد من القوات ، بسبب سخط الراى العام الفرنسى على استمرار الحرب واطالتها كل هذ المدة التى ارهقت الميزانيـــة الفرنسية واثقلت كاهـــل الشعب الفرنسى بالضرائب .

ومضت شهور .. وبدأت كفة الجيش الوطنى الجـزائرى ترجح على الفرنسيين .

ونشبت ازمة السـويس ، ووجدها «لاكوست» فرصـــة سانحة لتبرير فشله فى الجزائر فصرح بأن الحل الكامل لمشكلة فرنسا فى الجزائر ، وفى المغرب العربى كله أصبح الآن على ضفاف قنال السويس .

وبعد ان فشلت المؤامرة الانجلوفرنسية الاسرائيلية ضـد مصر ، تقدم الجنرال «جوان» الذى كان يشغل منصب المقيم الفرنسى العام فى مراكش باقتراح يرمى الى اعتراف فرنسا بأن يكون للجزائريين مجلس تشريعى منتخب وحكومة وطنية اعضاؤها من الجزائريين ، ورئيسها فرنسى تعينه حكومة باريس ، على أن ينشأ أيضا للفرنسيين مجلس تشريعى مماثل ، عدد اعضائه مساو لعدد أعضاء البرلمان الجزائرى ، وبهذا يكون جوهر الاقتراح انما هو «اتحاد فيدرالى» بين فرنسا والجزائر .

ونحن اذا امعنا النظر فى هذا الاقتراح ، نجد انه يكشف عن حقيقة لا مناص من الاعتراف بها ، وهى عدم ثقة «جـوان» بوصفه احد كبار قواد الامبراطورية الفرنســـية بامكان هزيمة

الجيش الجزائري ولا سيما بعد ان اعلن اصحاب المصالح في المغرب العربي من مديري الشركات الاحتكارية الفرنسية انهم لن يستطيعوا الاستمرار في مزاولة نشاطهم وسط هذه العواصف التي تثيرها الحركات الوطنية التي لا تنتهي .

وعرض اقتراح الجنرال «جوان» على ممثلي جبهة التحرير الجزائرية في القاهرة وفي بعض عواصم أوربا ، فكان نصيبه الرفض .

وذكر «جي موليه» في ادخال تعديلات جوهرية على مشروع «جوان» ليكون أقرب الى ارضاء الجزائريين ، بحيث يصلح اساسا تدور عليه المباحثات لانهاء الحرب وعقد الهدنة ، ويرمي اقتراح «جي موليه» الى اعطاء الجزائريين نوعا من الاستقلال الداخلي الكامل ، والاعتراف بأن يكون للجزائر برلمان وحكومة وطنية ولكن بشرط تقسيم البلاد الى عدة مناطق لا مركزية . لكل منطقة ادارة ومجلس نيابي ، على ان يكون للجزائر كلها مجلس عام تمثل فيه المناطق ويكون للمستعمرين الفرنسيين مناطق خاصة بهم .

بيد أن الوطنيين الجزائريين فطنوا الى الخطة الاستعمارية التي تهدف الى سحب الجزائريين من المناطق الغنية الخصبة التي يسكنها فرنسيون وتخصيص مناطق اقل خصبا وفي حاجة الى أيد عاملة لتعميرها ، ورفض الجزائريون هذا المشروع .

وفي ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ تم الاتفاق على ان يعقد اجتماع في تونس يضم ( محمد بن يوسف ) سلطان ( مراكش ) اذ ذاك ، ( وحبيب بورقيبة ) رئيس جمهورية تونس الحالي وكان رئيسا للوزارة ، وقادة جيش التحرير الجزائري وممثلي الحكومة الفرنسية للبحث في حل سلمي لمشكلة الجزائر .

وقد اشتملت المباحثات التمهيدية التي أجراها الملك الحسن ولي عهد المغرب في باريس للاتفاق على خروج القوات الفرنسية من البلاد طبقا لنصوص الاتفاق الفرنسي المغربي ، على ضرورة وقف اطلاق النار في الجزائر ، وفقا لما أشار اليه جلالة والده في خطابه المعروف ( بوجدة ) اذ قال :

ان رجوع الامن والطمأنينة الى الجزائر من الشواغل التي تهمنا أكثر من غيرها في الوقت الحاضر .
ولكن السلطات الفرنسية أبدت تحفظا ازاء هذا الامر لان الهدنة المقترحة ستنقض في مستقبل الايام اذا لم يتحقق للجزائريين ما يتطلعون اليه من استقلال حقيقي لبلادهم .

وعندئذ ظهر في الافق اقتراح مراكشي يرمي الى منح الجزائريين أكثر ما يمكن اعطاؤه من الحقوق ، على أن يسبق ذلك اعلان من فرنسا باجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني على اساس الاعتراف باستقلال الجزائر في نطاق التكافل الدولي .

وعرضت فرنسا من جانبها انشاء دولة فيدرالية تضم عدة مقاطعات ويكون نظامها شبيها بمقاطعات المانيا الغربية ، وتكون هذه المقاطعات مسيرة بقانون فرنسي اذ كانت اغلبية سكانها من الفرنسيين ، أما المقاطعات الاخرى التي يسكنها الجزائريون فيوضع لها قانون عربي ، على أن ينشأ مجلس فيدرالي يحمل اخطارا كثيرة ، لانه يمنح الفرنسيين الذين يبلغ عددهم نحو مليون حقوقا كاملة في السيادة ، ويحفظ لهم جميع امتيازاتهم التي يتمتعون بها اليوم ، والتي ستظل سائرة بموجب القانون الجديد .

وفضلا عن ذلك فانه يجعل الاغلبية الجزائرية التي يبلغ عددها نحو ثمانية ملايين ونصف مليون نسمة ، مساوية في عدد اعضائها البرلمانيين للاقلية الفرنسية حتى لا تطغى عليها في المجلس الاتحادي البرلماني ، كما انه يسمح بتحطيم وحدة الجزائر وتثبيت النفوذ الفرنسي .

وعندئذ اقترحت الحكومة الفرنسية منح الجزائر استقلالين احدهما يسمى ( الاستقلال العام ) والآخر يطلق عليه اسم ( الاستقلال الفرنسي ) اي يتمتع الفرنسيون المنتشرون في انحاء الجزائر بحرية الانخراط في المجموعة الجزائرية والحصول على صفة المواطن فيها ، ويكون لهم ايضا الحق في تكوين مجلس نيابي وادارة محلية تدير شئونهم كما هو الحال مع الجزائريين العرب،

اما فيما يختص بالامور المشتركة التي تهم الفرنسيين والجزائريين، فيجب أن ينظر فيها بمعرفة ( هيئة تحكيمية ) تجمع ممثلين للطرفين ويكون مقرها باريس .

اما تنفيذ القوانين فيعهد به الى جزائرى تعاونه هيئة تنفيذية مختلطة ويكون من حقها تقديم مشروعات القوانين الى كلا المجلسين النيابيين الفرنسى والجزائرى .

وهذا المشروع صورة مماثلة ، ولكنها ملتوية ، للنظام الفيدرالى الأول ولذلك رفضه الأمير الحسن .

ورأت جبهة التحرير الجزائرية ان عقد الهدنة فى الجزائر لا يتم الا بعد أن تصدر فرنسا تصريحا تعترف فيه بمبدأ الاستقلال ، وعندئذ فقط يمكن وقف اطلاق النار والدخول فى مفاوضات فى هذا النطاق ، هذا الى ان النظام الفيدرالى المقترح قائم بصوره المتعددة منذ سنة ١٩٠٠ بين فرنسا والجزائر وكل عودة اليه عودة الى تأكيد الاحتلال الفرنسي للجزائر ، الامر الذى دفع بالشعب الجزائرى الى خوض معركة الحرية .

وانشأ المجاهدون الجزائريون حكومة وطنية فى المناطق التى حرروها من الحكم الفرنسى ، وهى تمتد مسافة ١٩٠ ميلا الى الداخل فى القطاع الشرقى واخذت أعمال المجاهدين تكلف الفرنسيين كثيرا من الضحايا كما كلفتهم نفقات باهظة اذ دعت وزارة المالية الفرنسية الى قرض وطنى بشأن الجزائر .

وبالرغم من ان الحكومة الفرنسية اكثرت من محاولاتها لتهدئةالحالة ، فأن الفشل حالفها أمام اصرار الوطنيين على ضرورة نيل الاستقلال ، فلجأت امام ذلك الى تنفيذ سياسة ( الارض المحترقة ) اذ اصدرت الاوامر الى قواتها فى الجزائر بحرق كل ما يقع تحت يدها من قرى وغابات ومساكن ومزارع ، فاحرقت مثلا جميع الغابات فى القسنطينة وجبالها ، وكذلك فعلت فى منطقة وهران ، وكانت عمليات الاحراق تتم بقنابل البترول ونافثات اللهب والقنابل الحارقة .

وقد رد جيش التحرير الوطنى على هذه السياسة ببيان جاء فيه :

( ايماننا يتغذى من المحن التى تغلبنا عليها ) .

وفى هذا الأتون الذى قذفت فرنسا بنفسها فيه ، اعلن السيد حبيب بورقيبة انه على استعداد للتوسط بين المناضلين الجزائريين وفرنسا ، لوضع حد لاعمال العنف فى الجزائر .

واجتمع عباس فرحات والسيد حبيب بوقيبة وجرى بينهما حديث شامل ومفاوضات طويلة لم تنته الى وضع اى اساس لوقف القتال فى الجزائر ، لان الجبهة الجزائرية تصر على ضرورة اعلان استقلال الجزائر .

وفى ٢٣ من اكتوبر ، استقل اعضاء الجبهة الجزائرية : احمد بن بيلا ومحمد خيضر وحسين آية احمد ومصطفى الاشرف ومحمد بوضياف ، طائرة من الرباط بقيادة طيار فرنسى ، متجهة الى تونس ، واتصلت السلطات الفرنسية بالطيار وطلبت اليه الهبوط فى الجزائر ، وبينما كانت خمس طائرات فرنسية مقاتلة تحوم فى الأفق ، قامت الطائرة التى تقلهم بدورة فوق البحر ثم هبطت فى مطار ( البيت الابيض ) الجزائرى ، فقبضت عليهم السلطات الفرنسية التى كانت فى انتظارهم على الفور .

واحمد بن بيلا هو أحد الرءوس الكبيرة للثورة الجزائرية ، ومنذ اليوم الاول الذى اشتعلت فيه الثورة الجزائرية فى الاول من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، دعا بن بيلا رجال الاحزاب التى كان فيها فى جبهة واحدة ، ونفض هو يده من جميع الاحزاب التى كان فيها مثل حزب « الشعب » و « جمعية انتصار الحريات » واقتفى أثره جميع رجال الاحزاب الجزائرية فاعلنوا حل أحزابهم والانضواء تحت لواء الثورة .

اما محمد خيضر ، فقد استقال من حزب «الشعب» وانضم للثورة فاختير مستشارا سياسيا لها ، وقد انتخب عضوا فى البرلمان الفرنسى اربع سنوات كان خلالها يحتمى بالحصانة البرلمانية لتوجيه الحركات الوطنية المسلحة ضد الاستعمار الفرنسى ، وكان يحتذى حذو زعماء ايرلندا الذين قبلوا عضوية البرلمان البريطانى ليطالبوا من فوق منبره باستقلال بلادهم .

واكتشفت الحكومة الفرنسية الدور الايجابى الذى يقوم به خيضر لتاجيج الثورة ، فاسرعت باسقاط الحصانة البرلمانية عنه ، وقدمته للمحاكمة ، وفى الوقت الذى صدر عليه الحكم بالاعدام غيابيا ثم استبدلت به الاشغال الشاقة ٢٠ سنة كان خيضر فى طريقه الى القاهرة حيث كان قد اقام فيها من قبل ست سنوات .

اما حسين آية احمد ، فقد عهد اليه بدور سرى ليؤديه بين منظمات الكشافة الجزائرية ، وعلمت الحكومة الفرنسية بسره الخفى ، فجندت قواها للايقاع به ، ورصدت مكافأة مالية، لمن يقبض عليه حيا او ميتا . بيد أنه هرب الى القاهرة .

وفى سنة ١٩٥٥ انتدب حسين بن احمد لتمثيل جبهة التحرير الجزائرية لدى وفود الامم المتحدة فى امريكا ، وبقى هناك منذ الدورة الحادية عشرة للامم المتحدة الى ان استدعى للقدوم الى مراكش والانضمام الى زملائه فى المباحثات التى كانت قد بدات بينهم وبين سلطان مراكش لايجاد حل سلمى لمشكلة الجزائر .

وقد اختير مصطفى الأشرف ومحمد بوضياف منذ اكثرمن سنة ليكونا مندوبين عن جبهة التحرير فى مراكش وفى اسبانيا بالتبادل .

وتتركز المبادىء الثورية الوطنية الجزائرية التى كان هؤلاء يتزعمون النداء بها فيما يلى :

١ ـ اعلان استقلال الجزائر وقيام النظام الجمهورى .

٢ ـ انشاء جمعية تأسيسية تمهيدا للمرحلة الاستقلالية للدولة الجزائرية العربية ، باجراء انتخابات حرة يستفتى فيها الشعب . على أن يختار الفرنسيون المقيمون فى البلاد بين الجنسية الجزائرية ، فيكون لهم حقوق المواطنين وعليهم واجباتهم . او الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية فيعاملون معاملة الاجانب .

٣ ـ تتولى الحكومة التى يسفر عنها الوضع الاستقلالى

المتحرر من كل قيد بحث نوع العلاقات التى يمكن ان تربط بين الجزائر وفرنسا .

٤ ـ اتخاذ الاجراءات العاجلة لضم الجزائر الى مجموعة الدول العربية .

وبينما كانت فرنسا تبدى استعدادها للتفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية كانت تدبر مؤامرة ضد الزعماء الجزائريين واختطفتهم على طريقة القراصنة .

وقد كتب الكاتب الفرنسى ( مارسيل فوربيه ) مقالا بتاريخ ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ فى جريدة «ليبراسيون» انتقد فيه الطريقة التى اعتقل بها الزعماء الجزائريون فقال :

بالامس اقدمت وانت الاشتراكى ـ جى موليه ـ على عمل بوليسى وضيع يتنافى مع ابسط قواعد القانون والخلق الدولى ، فقد القيت القبض على بعض الزعماء الجزائريين ، ولكن هل علمت أن هناك غيرهم .. ، وان اختطافك لهم لن يخلصك من المشكلات ، ولن يؤدى الى اقرار الهدوء والسلام فى الجزائر .

اننا نخشى أن يؤدى عملك هذا الى مضاعفة مقاومة الثوار بدلا من احباط عزائمهم ، كما أنك باختطافك لهؤلاء الزعماء قضيت على الجهود التى بذلتها حكومتا تونس ومراكش لوضع حد لاراقة الدماء التى لا طائل من وراء اهدارها ، ثم انك فى الوقت نفسه حركت شعورا شعبيا ( مناهضا ) ضد فرنسا ، لان الاجراءات التعسفية والغدر والاغتصاب لا تصلح لاعادة الثقة ولا لتحسين علاقاتنا مع الشعوب الاسلامية واقناعها بحسن نياتنا .

وختم الكاتب مقاله بقوله : الى اين تسوقنا يامسيو موليه .. ؟ انك تتحدث عن السلام ، ولكن املك ان تضرم نار الحرب بعد ان سفكت دماء فرنسية غزيرة ) .

وفى ٢٥ من اكتوبر ١٩٥٦ اعلنت قيادة جيش التحرير الجزائرى ، انها اجتمعت على هيئة مؤتمر حربى سريع فى مكان ما بالقطر الجزائرى ، واتخذت القرارات التالية :

اولا ـ ان القاء القبض بتلك الصفة الدنيئة على خمسة من زعماء الجيش والجبهة لا يمكن أن يؤثر على سير العمليات العسكرية ولا على الاتجاه السياسي للجبهة.

ثانيا ـ ان هذا العدوان الصارخ على الكرامة لا يزيدنا الا ايمانا على ايماننا بأن هؤلاء المستعمرين الفرنسيين لا يحترمون عهدا ولا ميثاقا ، وان لغة القوة وحدها هي اللغة التي ترجعهم الى الصواب ومن اجل هذا فالمؤتمر يقرر مواصلة الكفاح الى نهايته المشرفة ويعتبر حادث الاعتقال كأنه لم يقع .

ثالثا ـ ان جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني يعلنان أن المطالب الأساسية التي أعلناها منذ فجر الثورة انما هي باقية على حالها لا يمكن ان تتغير أو تتبدل ، وهي اعلان الاستقلال واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمفاوضة مع حكومة وطنية جزائرية مؤقتة من اجل وقف اطلاق النار .

رابعا ـ ان جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير يعتبران أن حياة وراحة الزعماء الابطال أحمد بن بيلا ومحمد خيضر وحسين آية أحمد ومحمد بوضياف ومصطفى الأشرف ، أمانة في عنق العرب أجمعين وعنق الرجال الأحرار في كل انحاء العالم ، وقد كتبت السلطات الاستعمارية بيدها أخس صفحة في تاريخ فرنسا باختطافها الزعماء الجزائريين الخمسة .. بيد أن فالها خاب فان المد الثوري الجزائري ماض في طريقه حتى يتحقق انتصار الجزائر انتصارا كاملا .

## الثورة تسير .

واستمرت الحكومات الفرنسية المتتابعة التي كانت تهوى الواحدة بعد الاخرى على مذبح مسألة الجزائر .. استمرت سادرة في طريقها الخاطىء الدولي والانساني ازاء شعب الجزائر المكافح في سبيل حريته الكاملة تحت زعامة وطنية موحدة

ـ ولكنها ـ أى فرنسا ـ كانت تتوق الى وضع حد لهذه الثوره التي بدا واضحا بعد أن ظلت فى طريقها المظفر برغم كل الخسائر والعقبات سنة بعد اخرى ، أنها لن تنتهى أو تخمد جذوتها قبل أن تقضى على فرنسا نفسها .

ولهذا فقد عمدت هذه الحكومات الي وضع مشروعات وحلول واقتراحات علها تخرج من هذا المأزق الذى لم تعرف مثله فى تاريخها .. بعد أن أصبحت نهبا للخراب والفقر والافلاس .. وبعد أن أحس الشعب الفرنسى باليأس من العيش بعد اليوم فى سلام .

وكانت آخر الحكومات التى حاولت جاهدة انقاذ فرنسا من براثن الأزمة الجزائرية .. حكومة موريس بورجيس مونورى، ولكنها خذلت أمام الجمعية الوطنية عند الاقتراع بالثقة على مشروع القانون الذى تقدمت به فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ لتعديل بعض نصوص الدستور الفرنسى المتعلقة بالجزائر .. فقد أصدر البرلمان الفرنسى فى يوليو سنة ١٩٥٧ تشريعات منحت حكومة مونورى سلطات استثنائية أكثر من تلك التى قد كانت ممنوحة لحكومة موليه من قبل ، بشأن الحكم فى الجزائر وذلك حتى يتمكن من مواجهة أعمال العنف المتزايدة التى يقوم بها الجزائريون المقيمون فى شتى الاقاليم الفرنسية ذاتها .

وفى أول الأمر كانت الحكومة قد قدمت اقتراحا بتخويلها بعض السلطات الاستثنائية التى لا تطبق أحكامها الا على الاشخاص المولودين فى الجزائر ولكن استبعد شرط المولد على أساس انه يدعو الى التفرقة العنصرية .. ثم واجه المشروع معارضة أخرى قوية عندما همت ببحثه لجنة الشئون الداخلية التابعة للجمعية الوطنية ، وكانت النتيجة رفض المشروع فى ١١ من يوليو بأغلبية ١٥ صوتا .

وفى ٦ من يوليو بدات مناقشة المشروع أمام الجمعية الوطنية وبعد اجتماع مرهق استمر طيلة ليل ١٧ و ١٨ من يوليو ، تم تعديل المادة الثانية تعديلا شوه الاصل الذى طالبت به الحكومة .. وعلى هذا الاساس طلب مونورى الاقتراع بالثقة على حكومته .

وفى ٩ من يوليو فازت الحكومة بالثقة بأغلبية ٢٨٠ صوتا ضد ١٨٣ وامتناع ٢٩ ولم يشترك ٧٩ عضوا فى المناقشات .

وفى ٢٥ من يوليو وافق مجلس رياسة الجمهورية على مشروع السلطات الاستثنائية دون تعديل بأغلبية ٢٦٩ صوتا ضد ٢٥ .

وعملا بالوعد الذى قطعه مونورى على نفسه فى أثناء مناقشة مشروع السلطات الاستثنائية ، بدأ يتباحث فى شهر أغسطس مع الوزراء والزعماء البرلمانيين فى نطاق ومحتويات مشروع بقانون آخر لتعديل نظام الحكم فى الجزائر .

وعلى الرغم مما أعلن فى ١٩ من أغسطس من ان رئيس الوزراء و ( لاكوست ) الوزير المقيم فى الجزائر متفقان تماما على الخطوط الرئيسية لسياسة فرنسا الجديدة فى الجزائر ، فان الاعتراضات واختلاف وجهات النظر بدات تظهر داخل الوزارة عندما هم الوزراء ببحث تفاصيل المشروع . وكان اندريه موريس وزير الدفاع أشد المعارضين فى اقامة أية منظمات سياسية فى الجزائر او منحها حكما ذاتيا ، ولكن ازاء تصميم الوزراء الاشتراكيين على منح الجزائر تلك الحقوق المدونة فى النص الاصلى للمشروع ، وافق وزير الدفاع اخيرا على قبول راى زملائه الوزراء مؤقتا .

وقد ايد المستقلون والجمهوريون الاشتراكيون اندريه موريس فى موقفه وفى الوقت نفسه أعرب أعضاء مجلس الشيوخ عن الجزائر عن معارضتهم الشديدة لمنح الجزائر أية حقوق سياسية خاصة .

وفى ١٦ من سبتمبر رفض اندريه موريس التوقيع على المشروع واعلن أن اعضاء الحزب اليسارى المتطرف ( ١٣ عضوا ) يعضدونه فى موقفه .. وبعد يومين أكد أنه سيقدم استقالته هو وثلاثة وزراء آخرون اذا أصرت الحكومة على تقديم مشروعها .

وعلى ضوء هذه التطورات اقترح موريس بورجيس مونورى فى ٢٠ من سبتمبر عقد ( مائدة مستديرة ) تضم زعماء الاحزاب ـ باستثناء الشيوعيين والبوجاوست ـ للوصول الى اتفاق بشان

هذا المشروع ولضمان موافقة الاغلبية العظمى فى الجمعية الوطنية عليه .

وبعد مناقشات «المائدة المستديرة» فى ٢٠ و ٢١ من سبتمبر التى دامت ١٩ ساعة نجح مونورى فى الحصول على موافقة الاعضاء بعد استبعاد الفقرة الخاصة بسلطات الحكومة الفيدرالية المقترحة للجزائر وتحديد اختصاصات الجمعية الفيدرالية .

وفى ٢٤ من سبتمبر وافقت «لجنة الشئون الدولية» التابعة للجمعية الوطنية على المشروع بعد تعديله ، ولكن ( لجنة الشئون الداخلية ) رفضت اصدار قرار فيه بعد مناقشات دامت ٢٠ ساعة ، وقد اتخذت اللجنة هذا القرار بعد أن قدم مسيو روكلو ( المستقل ) رئيس اللجنة استقالته على أثر معارضته الشديدة لبعض نصوص المشروع ، وخاصة عندما رفضت اللجنة اقتراحه بوضع فقرة لالغاء نظام الانتخابات على مرحلتين بدلا من الاشارة الى أن الانتخاب سيكون على مرحلة واحدة .

وفى ٢٥ من سبتمبر وضع المشروع أمام الجمعية الوطنية واستمرت المناقشة حتى يوم ٢٦ حيث رات الجمعية أن المشروع فى حاجة الى كثير من التعديلات ، ولكن قبل أن يتم بحث جميع مواد المشروع المختلفة بالتفصيل طرح مونورى الثقة بحكومته ازاء المشروع ككل كما اقره «مؤتمر المائدة المستديرة» مع توخى بعض التعديلات التى اثيرت فى اثناء المناقشات .

وكانت «الانتخابات على مرحلة واحدة» هى نقطة الجدل الرئيسية التى اثارها عدد من اعضاء حزب اليمين فى مناقشات ٢٥ و٢٦ من سبتمبر وكانت نتيجة ذلك أن طالب النائب بروكاس «اشتراكى متطرف» بتعديل المادة الخامسة من المشروع بحيث تنص على أن الانتخابات تتم على مرحلة واحدة مع النص على حماية الفرنسيين واليهود والاقليات الاخرى فى الجزائر من أن تقمرهم الاغلبية من المسلمين .

وقد وافقت الحكومة على ( تعديل بروكاس ) واضافه مونورى الى النسخة الجديدة للمشروع التى طرح على اساسها الثقة بحكومته .

وكانت النتيجة خذلان الحكومة بأغلبية ٢٧٩ صوتا وامتناع خمسة عن التصويت ولم يشترك ٣٩ نائبا فى هذه الجلسة ـ وعلى الفور تقدم مونورى باستقالته الى الرئيس كوتى .

وبعد أن قبل الرئيس كوتى استقالة موريس بورجيس مونورى تشاور مع رؤساء الاحزاب ، ثم استدعى جى موليه فى ٤ من اكتوبر وكلفه تأليف الوزارة الجديدة ـ ولكن موليه اعتذر فى ٦ من اكتوبر لعدم استطاعته تشكيل الوزارة بعد المشاورات التى دارت بينه وبين زعماء الاحزاب وممثلى نقابات الموظفين والعمال .

فعرض الرئيس كوتى مهمة تشكيل الوزارة على رينيه بليفان رئيس الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، ولكن بليفان اشترط أن تشترك معه جميع الاحزاب الوطنية والجمهورية فى تكوين الوزارة الجديدة .

واستمرت الاحزاب فى مشاورات داخلية لمدة ثلاثةايام . ورفض الاشتراكيون فى البرلمان بأغلبية ٢١ صوتا ضد ٩٧ صوتا الاشتراك فى وزارة تحت رياسة بليفان مما ادى الى تخليه عن فكرة تأليف الوزارة فى ٩ من اكتوبر .

وفى ١١ اكتوبر اخذ انطون بيناى «زعيم المستقلين» على عاتقه مهمة تأليف الوزارة الجديدة .. وعلى الرغم من القرار الذى اتخذه الاشتراكيون واليساريون والجمهوريون الشعبيون والجمهوريون الاشتراكيون بعدم التعاون معه استطاع فى ١٦ اكتوبر تشكيل وزارة صغيرة معظمها من المستقلين ، كما استعان ببعض العناصر من الاحزاب الصغيرة مثل الكتلة اليسارية الجمهورية .

واجتمعت الجمعية الوطنية فى ١٨ من أكتوبر لمنح الحكومة الجديدة الثقة ولكن النتيجة اسفرت عن خذلان : ١٤٨ صوتا ضد ١٩٨ وامتناع ٦٠ وعدم اشتراك ٧٠ عضوا .

وفى ١٩ من اكتوبر والازمة الوزارية تستهل اسبوعها الثالث ـ طلب الرئيس كوتى من روبير شومان تقديم تقرير عن

حالة البلاد المالية كخطوة اولى لبذل مساع اخرى للوصول الى اتفاق بين جميع الاحزاب السياسية بشأن الوسائل والتدابير اللازم اتباعها لحل الازمة الاقتصادية التى تواجهها فرنسا فى عنف .

وبعد يومين قضاهما شومان فى بحث الحالة مع المسئولين فى وزارة المالية ومع الخبراء الاقتصاديين قدم تقريرا وافيا الى رئيس الجمهورية فى ٢١ من اكتوبر ومع ان هذا التقرير لم يسمح بنشره ، فمن المفهوم انه اكد تدهور حالة فرنسا المالية والاقتصادية، والخطر الكبير الذى يهدد الفرنك . ومن المعروف أيضا ان شومان شرح فى تقريره التدابير التى يجب على اية حكومة قادمة ان تقوم بها كعلاج للموقف .

وبعد أن رفض شومان عرضا بتشكيل الوزارة على أساس ان اية مجهودات فى هذا الشأن ستبوء جميعها بالفشل ما لم تخف حدة الشقاق بين الاشتراكيين والمستقلين، استدعى الرئيس كلا من موليه وبيناى الى الشانزليه وأطلعهما على تقرير شومان وأكد لهما جدية الموقف وخطورته . والمعروف انه قد اقنعهما بأن الحاجة ماسة الى اتفاق الاشتراكيين والمستقلين كخطوة سابقة لامكان تشكيل وزارة تتفرغ لمواجهة مشكلات البلاد الاقتصادية .

وفى ٢٢ من اكتوبر وافق موليه على تأليف الوزارة ، وبعد أن قضى بضعة أيام فى مشاورة زعماء الاحزاب السياسية انتهى فى ٢٨ من اكتوبر من تشكيل وزارة «يسارية» باشتراك بعض العناصر من حزبه الاشتراكى ومن الحزب الجمهورى الشعبى والاشتراكى المتطرف والاشتراكى الديموقراطى .

ولكن موليه فشل فى الحصول على ثقة الجمعية الوطنية كما فشل غيره من قبله ، فبعد أن استمعت الجمعية الوطنية الى خطابه المطول عن المشكلات المالية والاقتصادية التى تواجه البلاد اخذت الاصوات ، وكانت النتيجة خذلان حكومته بأغلبية ٢٩٠ صوتا ضد ٢٢٧ وامتناع ٢٧ وتخلف ٣٢ عضوا .

واستدعى الرئيس كوتى فليكس جايار ( وزير المالية فى

وزارة مونورى ) فى الساعات الاولى من صبيحة يوم ٢٩ من اكتوبر وكلفه تشكيل الوزارة .

وفى صباح اليوم التالى وافق جايار على تأليف الوزارة بعد ان حصل على تأييد الاشتراكيين والجمهوريين الشعبيين والمستقلين والاشتراكيين والديمقراطيين .

وفى ٥ من نوفمبر قدم جايار وزارته الى الجمعية الوطنية ، وبعد ان منح ثقة الجمعية بأغلبية ٣٣٧ صوتا ضد ١٣٧ وامتناع ٢٠ وعدم اشتراك ٤٨ عضوا أوضح البرنامج العام لحكومته الذى يتركز حول مشكلة الجزائر وميزانية عام ١٩٥٨ والازمة الاقتصادية وتعديل الدستور .

وقد تكتل الجيش الفرنسى مع الكولون وانشأوا لجان الامن وتتابعت الاحداث منذ ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ حتى اول يونيو سنة ١٩٥٨ حين تولى الجنرال ديجول رئاسة الجمهورية الفرنسية .

وكانت اهداف هذه الحركة هى الادماج التام بين فرنسا والجزائر والحيلولة دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضة مع مسلمى الجزائر .

وقال ديجول ان للجزائر وضعا خاصا فى بناء سياسى يقوم لربط فرنسا بالجزائر وممتلكات ما وراء البحار كما قال بأنه من هذا اليوم لا يوجد بالجزائر سوى فرنسيين يتمتعون بنفس الحقوق وبعد رحلة ديجول عرض الدستور الجديد للاستفتاء وكان رفض الدستور يعنى الرغبة فى الاستقلال والحصول عليه فورا غير أن الجزائر لم تمنح هذه الفرصة انما عرض على الناخبين فيها الدستور لقبوله او رفضه بدون الاشارة لحق الاستقلال وقد قام الجيش الفرنسى متعاونا مع الكولون بتزوير نتائج الانتخابات التى وصلت الى ٩٥ر٥٪ قبلوا الدستور فى حين رفضه ٥ر٤ ٪ فقط ..

ومرة ثانية دخلت جبهة التحرير الوطنى الجزائرى فى معركة جديدة وهى اثبات كيانها أمام ادعاءات ديجول ومشروعاته الوهمية

وكان الاثبات بطريقة ايجابية أذهلت الرجعيـــة الفرنسية فقد انتقلت الحرب سريعا الى اراضى فرنسا ذاتها وحاول ديجول اجراء المفاوضات من جديد فعرض ايقاف اطلاق النار وما اسماه صلح الشجعان وهو فى جوهره استسلام من جانب الثوار بدون اى ضمان أو اتفاق الا الثقة فى كلمة وشرف فرنسا .

وعرض ديجول احد ثلاثة حلول على الجزائريين مع حـق تقرير المصير ، الاول : الانفصال عن فرنسا ، والثانى : الانضمام اليها كجزء منها ، والثالث الائتلاف ــ على أن يتم الاختيـار فى مدى اربع سنوات .

وقد اذاعت حكومة الثورة الجزائرية ردا على عرض ديجول فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٩ أكدت فيه حق الشعب الجـزائرى فى تقرير مصيره وان على ديجول ان يقدم ضمانات ايقاف اطلاق النار وضمانات حق تقرير المصير ..

وفى ١٠ أكتوبر أعلن وزير خارجية ديجول انه يطلب من المحاربين القاء السلاح وايقاف اطلاق النار . وانه يعد الجميع بالمشاركة فى الانتخابات لتقرير المصير .

وفى اول نوفمبر ١٩٥٩ دخلت الحرب الجزائرية فى عامها السـادس وكان قد بلغ عدد القتلى من الثـوار ١٢٠ر٠٠٠ الفا والاسرى ٦٠ر٠٠٠ الفا ، اما عدد قتلى الفرنسيين فبلغ ١٠ر٠٠٠ والجرحى ٩٠٠٠ والمفقودين ١٠ر٠٠٠ ، واعلن الجنرال ديجول ان عدد المحاربين فى الجزائر بلغ ٤٠ر٠٠٠ر١ وقد فقد عشرهم .

وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ طلبت الحكومة الجزائرية من ديجول الاتفاق على جدول الاعمال قبل اجراء المفاوضات ومن بين ما يتفق عليه هو شروط اجراء الانتخابات وان هذه المفاوضات يجب ان تتم مع وفد يتألف من أحمد بن بيلا واربعة من زملائه المسجونين .

ولكن ديجول رفض هذا العرض لانه خشى ان يؤدى هذا الموقف الى استقلال الجزائر فعلا فى حين انه يقوم بمنـاورات سياسية فقط .

وفي ديسمبر سنة ١٩٥٩ بدأت مناقشة مسألة الجزائر في هيئة الامم المتحدة ولكن المناقشة لم تسفر عن قرار .

وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٦٠ حدث اضراب الكولون في الجزائر وقام صراع دموي بين الفرنسيين ويرجع هذا الصراع الى تصريح ادلى به الجنرال ماسو من أن وصول ديجول الى الحكم كان غلطة وأن الجيش قد يستعمل القوة ضده .

ولما عزل ديجول الجنرال ماسو وأجرى بعض التعديلات في المناصب الكبرى ليضمن الولاء لنفسه حدثت بعض الاضطرابات ولكن ديجول صمد امامهم ولما انتهى الاضراب اخرج سوستيل من وزارته واجرى فيها تعديلا .

وفي مارس سنة ١٩٦٠ بعد أن أخمدت الثورة وأعاد ديجول تشكيل وزارته ذهب الى الجزائر ليتفقد حالة الجيش وصرح انه لا يزال أمام تسوية مشكلة الجزائر وقتا طويلا وانه يعارض ادماج الجزائر في فرنسا بنفس الشدة التي يعارض بها انفصالها عنها .

وفي ابريل سنة ١٩٦٠ توجه ديجول الى أمريكا وصرح هناك بانه يود أن تسوى مشكلة الجزائر بمعرفة الجزائريين أنفسهم وفي نفس الوقت اتهم بورقيبة الجنود الفرنسيين بالاعتداء على الأراضي الفرنسية . وشكت فرنسا تونس الى مجلس الأمن .

وفي يونيو سنة ١٩٦٠ فتحت محاكمات ضد الاسرى الجزائريين ومنها محاكمة جميلة بوباشا التي كانت متهمة في حادث انفجار قنبلة في الجزائر وكانت قد نشرت الكاتبتان الفرنسيتان سيمون دي بوفوار ، فرانسواز ساجان بأن السلطات الفرنسية قامت بتعذيب جميلة بوباشا للحصول منها على اعتراف بهذه الحادثة . كما تناولت المحاكمة أيضا صحفي أمريكي يدعى فرنسيس جونسون كان يدير جريدة سرية في باريس للدفاع عن الجزائر .

وأعلن ديجول استعداده لفتح مفاوضة مع الجزائريين للوصول الى تفاهم على الائتلاف مع فرنسا وعلى فتح استفتاء للشعب الجزائري وقبلت حكومة الثوار المفاوضة مع الفرنسيين وفتحت محادثات أولى في ميلون في يونيو سنة ١٩٦٠ ولكن الجزائريين رفضوا شروط

فرنسا فى المفاوضة وطلبوا اجراء استفتاء فى الجزائر تحت اشراف هيئة الامم المتحدة ·

وفى سبتمبر صرح الجنرال ديجـــول ثانيـــا بان الجزائر للجزائريين ودعاهم الى المفاوضة ·

وقبلت حكومة الجزائر أن ترسل وفدا الى باريس للتفاوض فى شروط عقد المؤتمر الفرنسى الجزائرى أى اعداد جدول اعمال هذا المؤتمر ولكن فشلت عروض التفاوض بين فرنسا والجزائر وفى اكتوبر توجه فرحات عباس الى روسيا حيث قابله الرئيس خروشوف وكان الغرض من الزيارة ايجاد جبهة فى هيـئة الامم المتحدة لتأييد قضية الجزائريين فى عمل استفتاء وكان قـــد انضم الى قضيتهم المارشال تيتو والرئيس نهرو · وقدم بورقيبه اقتراحا الى هيـئة الامم المتحدة عن حل مشكلة الجزائر بتوحيد تونس والجزائر توصلا لانهاء الحرب ولكن هـــذا الاقتراح لم ينل قبـــولا من الهيئة وفى ديسمبر قررت الهيئة فتـــح استفتاء فى الجزائر · وفى ١٦ يناير سنة ١٩٦١ أعلنت حكومة الجزائر المؤقتة انها على استعداد للدخول فى مفاوضات مع فرنسا للبحث فى شروط اجراء استفتاء فى الجزائر للوقوف على رأى الشعب الجزائرى فى مصير بلاده · وبلغ عدد من قيدوا أسماءهم فى الاستفتاء ٤ر٦١٥ر٠٠٠ منهم ٦٥٠ر٠٠٠ أوربى فى باريس ·

وقد ابدت الدوائر الرسمية فى باريس احتجاجا كبـــيرا على هذا العرض ففى اليوم التالى له اجتمع ديجـــول ومجلس الوزراء الفرنسى لبحث مشكلة الجزائر وكان بورقيبه هو الوسيط بـــين الجزائريين والجنرال ديجول وانتهى الاجتماع بأن أعلن المتـــحدث الرسمى ان قرار حكومة الثورة الجزائرية قد أسفر عن وضـــع أكثر ملاءمة لاحتمال الاتصالات السلمية ، وفى نفس الوقت أعلن المجلس انه سيواصل تنفيذ مشروعات ديجول الخاصة باعادة تنظيم الجزائر

وعلق السيد محمد يزيد وزير الاستعلامات فى حكومة الجزائر المؤقتة على البيان الفرنسى بقوله انه يفتقر الى الدقة ولكنه مع ذلك يبدو منه ان حكومة فرنسا تقبل التفاوض على أساس حرية استفتاء شعب الجزائر ثم دعا الحكومة الفرنسية أن تحول أقوالها الى افعال·

وفى ٢١ يناير ١٩٦١ أصدر ديجول خمسة مراسيم تهدف الى تفتيت الجزائر وتنص هذه المراسيم على ما يأتى :ـ

أولا : انشاء مجالس اقليمية فى مدينة الجزائر ووهران وقسنطينا مؤلفة من منتدبين عن رؤساء الادارات المحلية فى الجزائر

ثانيا : وضع مسئوليات أكبر على عاتق الادارة المحلية .

ثالثا : انشاء مجالس مركزية تتولى اسداء المشورة الى المجالس الاقليمية .

رابعا : تعيين ثلاثة مديرين فى المناطق الرئيسية فى الجزائر كممثلين لمندوب الحكومة الفرنسية .

خامسا : تخويل مجلس وزراء فرنسا ومندوب الحكومة الفرنسية فى الجزائر سلطة نقل بعض الاختصاصات المعينة الى رؤساء الادارات والمديرين وفى يناير سنة ١٩٦١ التفت وفود شعوب ستة وثلاثين دولة افريقية وآسيوية فى اجتماع طارىء لبحث الوسائل الفعالة لمساعدة الكونغو والجزائر .

وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٦١ اتخذ مجلس تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية بالاجماع قراراته التى جاء فيها بشأن الجزائر أن المجلس قرر مطالبة جميع الشعوب والحكومات المستقلة فى افريقيا وآسيا بتطبيق المقاطعة الاقتصادية ضد فرنسا . والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهاجم المجلس المساعدات التى تقدمها منظمة حلف شمال الاطلنطى لاستمرار الحرب الاستعمارية التى تشنها فرنسا على الشعب الجزائرى وأيد اقتراح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية على الشروط والوسائل التى تمليها ممارسة حق تقرير المصير بحرية .

وفى ٣١ يناير سنة ١٩٦١ ناقش مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذى عقد فى بغداد واشتركت فيه الجمهورية العربية المتحدة والعراق وتونس والمغرب وليبيا والأردن ولبنان والسودان وحكومة الجزائر المؤقتة قضية الجزائر وأصدر قرارا جاء فيه :ـ

١ ـ أن تقوم وفود الدول العربية لدى الامم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الافريقية وسائر الدول الصديقة بتتبع تنفيذ قرار الامم المتحدة فى دورته الحالية بشأن الجزائر .

٢ ـ تقديم المزيد من العون المادى والمالى الى حكومة الجزائر بالاضافة الى تنفيذ القرارات السابقة لمجلس الجامعة .

٣ ـ امداد الحكومة الجزائرية بمزيد من الأسلحة فى أقرب وقت ممكن .

٤ ـ أن تسمح كل دولة عربية لرعاياها بالتطوع فى جيش التحرير الجزائرى كما تسمح بأن يعبر أراضيها متطوعون وطنيون وتوفر وسائل نقلهم داخل أراضيها فى طريقهم الى الجزائر .

٥ ـ ان تضاعف الدول العربية جهودها لدى الحكومات الاجنبية للحصول على مزيد من التأييد السياسى لقضية الجزائر .

٦ ـ تؤكد الدول العربية من جديد تأييدها وحدة الجزائر وسلامة أراضيها .

٧ ـ تؤيد الدول العربية ما عرضته الحكومة الجزائرية فى يوم ١٦ يناير سنة ١٩٦١من اجراء مفاوضات ثنائية لتأمين الشروط والضمانات اللازمة لممارسة الشعب الجزائرى حق تقرير المصير .

٨ ـ تعيد الدولة العربية النظر فى علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا اذا ما استمرت هذه فى حربها ضد شعب الجزائر .

٩ ـ تواصل الدول العربية التى تقوم فى أراضيها قواعد أجنبية العمل بكافة الوسائل للحيلولة دون استخدام هذه القواعد لتزويد العمليات الفرنسية فى الجزائر .

١٠ ـ تشديد الحملة على الدول والمنظمات العسكرية والسياسية التى تؤيد فرنسا سياسيا أو عسكريا أو ماليا .

١١ ـ مناشدة الدول الآسيوية الافريقية وسائر الدول المؤيدة للكفاح القومى فى الجزائر تأييد هذه القرارات وخاصة ما ورد فى البند الثانى .

وفي ٣ مارس سنة ١٩٦١ أعلنت حكومة الجزائر أن وقف اطلاق النار في الجزائر لن يحدث الا نتيجة لمفاوضات مباشرة مع فرنسا وقد جاء هذا التصريح ردا على ما أذاعته وكالة الأنباء الفرنسية شبه الرسمية من أن الحكومة الفرنسية تشترط وقف اطلاق النار في الجزائر قبل بدء أية مفاوضات مع ممثلي الحكومة الجزائرية ٠

وفي ٨ مارس سنة ١٩٦١ قال محمد بايزيد وزير الاستعلامات في حكومة الجزائر اننا نقبل اجراء مفاوضات رسمية مباشرة مع الحكومة الفرنسية بدون أي شرط متقدم على هذه المفاوضات ونحن مستعدون لبدء المفاوضات ونعرف ما نريد واين نذهب وتؤيدنا في موقفنا حكومتا المغرب وتونس وشعباهما كما يؤيدنا العالم العربي وافريقيا وآسيا والشعوب الاخرى المحبة للسلام تأييدا مطلقا ٠ واننا لنعلم كذلك أن جانبا كبيرا من الرأى العام الفرنسي يقف الى جانبنا وهذا امر لا يقل اهمية عن غيره ٠

وقال الوزير الجزائري ان حملة من البيانات شبه الرسمية قد أثارت الاضطراب والغموض وضاعفت سوء التفاهم وهي حملة قام بها خصوم المفاوضات الذين يرومون الابقاء على الحرب الطاحنة المستمرة في الجزائر ٠

وأكد محمد بايزيد وزير الاستعلامات ما أعرب عنه أعضاء حكومة الجزائر من انهم غير راضين عن الاتصالات السرية وانهم يطالبون باجراء مفاوضات مفتوحة على مستوى عال لتحقيق السلام في الجزائر ٠ ولا يريد الوطنيون الجزائريون القيام باي اجراء نحو فرنسا قبل بدء هذه المفاوضات فان الحكومة الجزائرية المؤقتة ترى أن أي قرار هام بشأن السلام في الجزائر يجب أن يأتي نتيجة لاتفاق سياسي ويعتقد الوطنيون الجزائريون أن موقفهم قوى وان الحرب الجزائرية التي استمرت ستة أعوام قد أظهرت للعالم أن فرنسا لم تستطع حل المشكلة بدونهم ٠

وفي ١٥ مارس ١٩٦١ أعلنت الحكومة الفرنسية أنها على استعداد للدخول في مفاوضات رسمية مع زعماء الجزائر ٠

وصرح وزير الاستعلامات الجزائرى ان المحادثات ستتناول شروط تقرير المصير للشعب الجزائرى والمشاكل المتعلقة به .

وفى ١٧ مارس سنة ١٩٦١ أعلنت حكومة الجزائر موافقتها على العرض الذى قدمته رسميا حكومة فرنسا باجراء مفاوضات من الجانبين لاقرار السلام فى الجزائر .

وفى ١٩ مارس أدلى ميشيل دبريه رئيس وزراء فرنسا بانه اذا كانت نتيجة الاقتراع على تقرير المصير فى الجزائر هى الاتحاد والارتباط بفرنسا فان فرنسا حينئذ ستكون على استعداد للمساهمة فى تنمية اقتصاديات الجزائر وأحوالها الاجتماعية والثقافية ، أما اذا كانت النتيجة عكس ذلك واختارت الجزائر الانفصال عن فرنسا فمن واجب فرنسا حين ذلك أن تستخدم كل وسائلها وهى وسائل ضخمة ، فى تأكيد أمن الشعب الفرنسى ومصالحه وأولئك الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين بصرف النظر عن أصلهم .

وفى ١٧ مارس سنة ١٩٦١ أعلن فى كل من باريس وتونس فى وقت واحد أن فرنسا وحكومة الجزائر وافقتا على بدء المفاوضات فى ٧ ابريل سنة ١٩٦١ ، فى مدينة ايفيان الفرنسية على الحدود السويسرية .

ثم لم تلبث المفاوضات بين حكومة فرنسا وحكومة الجزائر ان تحطمت من قبل ان تبدأ فى الموعد المحدد لاجرائها بثمانية أيام عندما صرح « لوى جوكس » الوزير الفرنسى لشئون الجزائر ورئيس الوفد الذى كان مقررا أن يفاوض حكومة الجزائر فى مدينة وهران فى ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ بان الحكومة الفرنسية تعتزم اجراء مفاوضات مع مصالى الحاج رئيس حكومة التحرير الجزائرية وانها ستعامل وفد هذه الحركة على قدم المساواة مع وفد حكومة الجزائر ، ورد عليه محمد يزيد وزير الاستعلامات الجزائرى بتصريح قال فيه ان مفاوضة الفرنسيين للعملاء معناها طعن المحادثات والتهديد بنسفها وان ممثلى حكومة الجزائر لن يذهبوا الى ايفيان فى هذه الحالة .

وقال محمد يزيد ان حكومة الجزائر الوطنية لن تعدل عن قرار الغاء المفاوضات مالم تقبل حكومة ديجول شروط الحكومة

الجزائرية وفى مقدمتها الافراج عن احمد بن بيللا وزملائه الاربعة الذين اختطفتهم فرنسا عام ١٩٥٦ ، ثم الاعتراف بأن حكومة الجزائر الوطنية هى الهيئة الوحيدة الممثلة للشعب الجزائرى وبالتسبة لفرنسا قال المسئولون أنهم ماضون فى الاستعداد للمفاوضات فى اليوم المحدد لها وان الوفد الفرنسى برياسة لويس جوكس سيذهب الى ايفيان ليسجل طلب الوفد الجزائرى .

وفى ٢ ابريل ١٩٦١ أعلنت الحكومة الجزائرية فى بيان رسمى أنه اذا اعترفت فرنسا بأن المفاوضات التى ستجريها مع حكومة الجزائر لن تتعدى نطاق ايفيان فانه فى هذه الحالة يمكن الدخول فى المفاوضات فى المكان والموعد اللذين يتفق عليهما. وصرح وزير الاستعلامات الجزائرى بأن حكومته لا تمانع فى بدء المفاوضات فى ايفيان فى موعدها المحدد وهو ٧ ابريل سنة ١٩٦١ بشرط ان تظهر الحكومة الفرنسية حسن نيتها بشكل جدى اذ هى التى تستطيع تعديل الاوضاع التى نتجت عن تصريح لويس جوكس .

وفى ٢٢ ابريل سنة ١٩٦١ حاول أربعة من قواد فرنسا المعارضين لسياسة ديجول وهم موريس شال وراؤول سالان وادموند جوهر واندريه زيلر القيام بانقلاب فى الجزائر بدافع عقد الهزيمة بأمل اسقاط ديجول واحلال حكومة عسكرية محلية برياسة المارشال جوان لمنع اجراء اية مفاوضات بين فرنسا والجزائر ، والعمل على ابقاء الجزائر كمقاطعة فرنسية ، وأعلن شال أن هدفه حماية فرنسا من خطر الشيوعية وتهدئة الحال فى الجزائر مع اعادتها الى فرنسا .

بيد ان هذه الحركة باءت بالفشل اذ استسلم شال فى ٢٦ ابريل ١٩٦١ ، وهرب سائر قواد الانقلاب ، وهكذا انتهى ذلك الانقلاب الرجعى ونجت فرنسا بمعجزة من أزمة كادت تودى بالجمهورية الخامسة .

وقد ترتب على سقوط هذا الانقلاب القضاء نهائيا على اسطورة الجزائر فرنسية واظهر انه لا مناص من التفاوض مع حكومة الجزائر المؤقتة وأن هذه المفاوضة يجب أن تنتهى باستقلال الجزائر .

وفى ١٠ مايو ١٩٦١ اذيع فى كل من باريس وتونس معا ان محادثات الصلح ستبدا يوم عشرين مايو بايفيان ، وذلك بعد تراجع ديجول امام اصرار حكومة الجزائر الحرة وموافقته على قصر المفاوضات على وفدها .

وعينت حكومة الجزائر وفدا من ثمانية رجال هم : كريم بلقاسم وكيل رئيس الوزراء والرئيس السابق لجبهة التحرير وعلى مجدى قائد قوات الجزائريين فى شمال قسنطينا ، محمد سليمان قائد قوات الجزائريين فى أوران وأحمد فرنسيس وزير المالية بحكومة الجزائر المؤقتة وأحمد بوماجد مستشار الحكومة الذى يراس محادثات ميلون ، وطايب بولاحرف ، احمد بن يحيى السكرتير الاول لفرحات عباس ، سعد دحلب سكرتير عام وزارة الخارجية ومساعد كريم بلقاسم .
وترأس المفاوضات الفرنسية لوى جوكس الوزير الجزائرى الفرنسى .

وفى ٣٠ مايو فتحت المفاوضات فى ايفيان وأعلنت الحكومة الفرنسية وقف اطلاق النار من جانبها مدة ٣٠ يوما واطلاق سراح ٦٠٠٠ جزائرى ونقل بن بيللا وزملائه الاربعة الذين كانوا فى الاسر الى اقامة محددة فى قصر تورکانت بالقرب من سومور .

وتناولت المفاوضات موضوع قيام مشاركة بين الجزائر وفرنسا . وموضوع قيام جنسيتين فيها وموضوع تجزئتها وموضوع عدم اعتبار الصحراء الكبرى جزءا من الجزائر .
وفى ٣١ مايو صدر الحكم فى فرنسا على الجنرالين شال وزيلر بالحبس ١٥ سنة واستبدال الجنرال جامبيز الذى كان الثوار الفرنسيون أسروه بالقائد الأعلى شارل ايريه .

وفى ١٢ يونيو أوقفت فرنسا محادثات الجزائر الى أجل غير محدد حول نقط ثلاث وهى : (١) تسليم الجزائريين بقيام وضع خاص للجالية الاوربية فى الجزائر (٢) عدم اعتبار الصحراء جزءا من الجزائر (٣) توقيع اتفاق وقف اطلاق النار .

على ان الجنرال ديجول أعلن من جانبه مد فترة عدم

اطلاق النار من الناحية الفرنسية الى وقت غير محدد واعلنت حكومة الجزائر المؤقتة فى هيئة الامم المتحدة ان استئناف المفاوضات سيبدأ قبل آخر يونيو ـ ثم اعلن ديجول سحب فرقة من فرق الجيش الفرنسية من الجزائر كما صرح بأنه اذا لم يتيسر الاتفاق على قيام ( مشاركة ) فانه يتعين استجماع أولئك الاهالى الذين لا يستطيعون التعايش مع الباقين والح على التقسيم .

وفى ١١ يوليو صدر حكم المحكمة الفرنسية العسكرية باعدام الجنرالين سالان وجوهو وخمسة ضباط كبار اشتركوا فى ثورة ابريل .

وفى ٢٠ يوليو فتحت المفاوضات من جديد وفى نفس الوقت رفعت القوات الفرنسية الحصار عن ميناء بيزرته فى تونس نتيجة لتهديد بورقيبة بقفل جميع طرق الانتقال فى تونس اذا لم يرفع الحصار .

وتعثرت المفاوضات مرة ثانية حول موضوع الصحراء الكبرى وابدت فرنسا ان تمسكها بالصحراء هو لايجاد تعاون بين جميع البلدان المحيطة بها لاستغلال ثروتها الكبرى .

وفى اغسطس عدلت حكومة الجزائر المؤقتة تكوينها اذ عين يوسف بن خده رئيسا بدلا من فرحات عباس وعين كريم بلقاسم وزيرا للداخلية وعين سعد دحلب وزيرا للخارجية بدلا عنه . واعلن بن خده فى اول خطاب له تمسك الجزائريين بالصحراء وبانه متى نالت الجزائر استقلالها فانها ستتبع سياسة عدم الانحياز .

اما الجنرال ديجول فاعلن ان استقلال الجزائر يجب أن يكون عن طريق استفتاء وان كل ما ترغبه فرنسا هو التخلى عن الجزائر .

وفى أكتوبر صرح بن خده بوجوب فتح المفاوضات من جديد مع ابقاء موضوع ضمانات الأوربيين فى الجزائر والعلاقة بين الجزائر وفرنسا معلقين الى مرحلة أخيرة ، وان يتناول البحث اولا

موضوع استقلال الجزائر . واعترض على اقتراح فرنسا ايجاد حكومة مؤقتة لعمل استفتاء حول مستقبل الجزائر . وصرح محمد يزيد وزير الاستعلامات بأن الخطر المقال بانه قائم على المليون أوربى فى الجزائر انما يرجع الى وجود المنظمة السرية للجيش الفرنسى فى الجزائر التى يتزعمها الجنرالان سالان وجودار .

وفى نوفمبر كانت طائرة فرنسية تنقل القادة الثوار الخمسة بن بيللا وزملاءه من مراكش الى تونس فاعترضها الطيران الفرنسى وأرغمها على الدخول الى الجزائر وقام بن بيللا وزملاؤه بالاضراب عن الطعام وتبعه جميع الاسرى الجزائريين فى فرنسا واحتج الملك محمد الخامس على هذا الاجراء واعتبره اعتداء عليه من جانب الفرنسيين وقامت ضجة كبرى فى العالم العربى وفى المجال الدولى حول هذه الواقعة وطلبت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة الى الحكومة الفرنسية منح القادة المأسورين صفة الأسرى السياسيين وتحت تسوية انتهت الى عدول القادة الخمسة عن اضرابهم عن الطعام مع نقلهم الى مركز للاستشفاء تحت رعاية طبيب مراكشى ومع بقاء مندوب من قبل الملك محمد الخامس فى صحبتهم على أن يكونوا تحت حراسة فرنسية .

أما الجنرال سالان الذى كان مختبئا فى كولمبيا فقد بدأ يصدر نشرات واذاعات ضد حكومة فرنسا يحث فيها الامريكان على عدم التسليم باستقلال الجزائر مبديا بأنه انما يقصد ابعاد الشيوعيين عن الجزائر وأن الجزائر هى محطة خارجة يمكن القفز منها الى امريكا .

وفى نوفمبر صرح ديجول أن التفاهم قد تم على اعادة السير فى المفاوضات وأن موضوع استغلال البترول فى الصحراء الكبرى سيكون مضمونا بقيام حكومة مستقلة فى الجزائر مرتبطة ارتباطا تعاونيا مع فرنسا وأنه اذا رفض الجزائريون الاتفاق مع فرنسا فان الاوربيين فيها سيتجمعون فى مناطق معينة يحتمون فيها من بفرنسا وسيكون الباب مفتوحا أمام من يرغب منهم الدخول الى فرنسا .

وفى نوفمبر قامت مظاهرات فى باريس من مسلمى الجزائر

هناك وألقى البوليس القبض على عـــدد كبير منهم ورحل ١٣٤٨ جزائريا الى الجزائر وألقى بـ١٤٧٢ آخرين فى معتقل فرنسى فى فنسين . والقى القبض أيضـا على ٣٢ شخصـا فى باريس وجد لديهم مبلغ ٣ مليون فرنك جديد ( ٦٠٠٠٠٠ دولار ) يظهر أنهـا كانت جمعت من العمال الجزائريين فى فرنسا لمساعدة الثوار .

وفى ديسمبر تشاور مندوبون من حكومة الجزائر المؤقتة مع بن بيللا فى معتقله حول التفاوض مع فرنسا وقد صرح بن بيللا بأن بقاءه وزملاءه فى المعتقل لا يحول دون استئناف المفاوضـــات مع فرنســـا وكانت هذه أول مرة سمح فيها للوفد الجزائرى بالاتصال ببن بيللا .

وفى ٢٠ ديسمبر طلبت الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة الى حكومة فرنسا والجزائر العودة الى استئناف المحادثات لتحديد حق الشعب الجزائرى وعدم تجزئتها

وفى يناير سنة ١٩٦٢ أعلن الملك الحســـن ملك مراكش تشكيل لجنة مراكشية جزائرية من مستوى وزارى لبحث موضوع قيام اتحاد عربى مغربى وتكونت هذه اللجنة من أربعـــة وزراء مراكشيين وثلاثة جزائريين وكلفت بوضع ميثاق اتحاد دول شمال أفريقيا .

وفى ١٩ مارس ١٩٦٢ توقف القتال رســـميا بين قوات الاستعمار الفرنسى وقوات جبهة التحرير الجزائرية بعد ما عقد الاتفاق بين الحكومة الفرنسية وحكومة الجزائر المؤقتة أثر مفاوضات سرية ناجحة فى ايفيان . وأطلق سراح بن بيللا وزملائه الأربعة من الاعتقال وقد تضمنت الاتفاقية اعتراف فرنســـا بحق الجزائر فى الاستقلال وتقرير المصـــير ، والاعتراف للشعب الجزائرى بحقوق السيادة على أراضيه . وتضمن الاتفاق تكوين فرقـــة بوليسية من ٦٠٠٠٠ عسكرى مسلم لتوطيد الأمن فى الفترةبين وقف اطلاق النار والاستفتاء وتكوين هيئة من اثنى عشر شخصا اتفق عليهم لتتولى سلطة الحكم فى الجزائر أثناء هذه الفترة .

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية صراحة بأن الصحارى جزء

من الجزائر وكان هذا الاعتراف بمثابة التخلى عن فكرة ضم الصحارى الجزائرية نهائيا الى الممتلكات والأراضى الفرنسية وبهذا احتفظت الجزائر مع حق الاستقلال بوحدة أرض الوطن ٠

وكان هذا تحقيقا للمطلبين الأساسيين اللذين أيدتهما الأمم المتحدة فى دورتيها السابقتين لاتفاق ايفيان وهما الاستقلال وحدة التراب الجزائرى ٠ وفيما يلى نص الاتفاق الذى تم توقيعه بين الحكومة الجزائريه المؤقتة والحكومة الفرنسية ٠ كما أذاعه رئيس الوفد الجزائرى فى المفاوضات ٠٠ قال :

ان وقف اطلاق النيران يضع حدا للعمليات العسكرية والقتال المسلح فى شتى انحاء الجزائر ابتداء من اليوم ، وان الضمانات الخاصة بتقرير المصير وتنظيم السلطة العامةفى الجزائر أثناء فترة الانتقال ، قد حددت فى اتفاق مشترك ٠ وان قيام دولة مستقلة ، أمر يتفق مع الحقائق الثابتة عن القطر الجزائرى ٠

وقال البيان : ان استفتاء تقرير المصير الذى سيجرى عقب فترة الانتقال ، سيساعد الناخبين على أن يوضحوا ما اذا كانوا يريدون أن تصبح الجزائر مستقلة وما اذا كانوا فى هذه الحالة يرغبون فى أن تتعاون فرنسا والجزائر وفقا للشروط التى تم توقيعها ٠

وقال فيما يتصل بتنظيم السلطة العامة فى الجزائر أثناء فترة الانتقال ، أنه سينشأ مجلس تنفيذى مؤقت ومحكمة للنظام العام ، بمجرد أن يصبح وقف اطلاق النار نافذ المفعول ٠

وقال البيان : ان فرنسا سيمثلها فى الجزائر مندوب سام يحل محل سلطة الجمهورية الفرنسية فى الجزائر ، وبخاصة فيما يتعلق بالدفاع وحفظ الامن ٠

وستكون المهمة الرئيسية للمجلس التنفيذى ، ضمان سير الامور العامة فى الجزائر ، اذ أنه سيوجه سير الادارة هناك ٠ وستكون من مسئولياته العمل على أن يشغل الجزائريون مناصب فى مختلف فروع الجهاز الادارى ٠

وسيقوم المجلس بحفظ النظام العام ، وستوضع تحت تصرفه في سبيل اداء هذه المهمة ، خدمات قـــوات البوليس والامن التى ستخضع لسلطته · ويقوم المجلس ايضا بالاعداد لاستفتاء تقرير المصير ·

ويوضح البيان ان محكمة النظام العـــام ستكون مؤلفة من قضاة نصفهم فرنسيون ونصفهم جزائريون

وأعلن البيان أن المعتقلين فى فرنسا وفى الجزائر ، سيفرج عنهم خلال عشرين يوما من تاريخ وقف اطلاق النيران · وان العفو العام سيعلن فورا وسيطلق سراح جميع المعتقلين ·

واشتمل الجزء الخاص بالمسائل العسكرية فى البيان ، على عدد من المبادىء لحل هذه المسائل ، مع الأخـذ بفكرة اســتقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا ·

ويقول البيان : ان القوات الفرنسية التى سيتناقص عددهـا بصفة مطردة بعد وقف اطلاق النيران ، ستنسحب من منـــاطق الحدود الجزائرية فى اللحظة التى يتم فيها تقرير المصير » ·

وستنقص القوة الفعـــالة للجيش الفرنسى فى الجزائر الى ٨٠ ألف رجل فى مدى ١٢ شهرا بعد تقرير المصير ، على أن تتم اعادة هذه القوة الى فرنسا فى نهاية فترة ثانية مدتهـا ٢٤ شهرا ويتم تسليم المنشآت العسكرية فى مدة تتفق وهذا المعدل ·

وتمنح الجزائر فرنســـا حق استخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة ١٥ سنة على أساس التأجير ، على أن يكون ذلك التأجير قابلا للتجديد باتفاق البلدين ·

« وبالمثل تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام مطارات معينـــة وبعض المواقع والمنشآت العسكرية التى تعد لازمة لها »

وجاء فى القسم الخاص بالتعاون بين فرنسا والجزائر ، أن العلاقات بين البلدين ستكون على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل منهما وتبادل المنفعة ·

وتضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المادية والأدبية التى حصل عليها الافراد وفقا للشروط المنصوص عليها فى هذه البيانات. وفى مقابل ذلك تقدم فرنسا المعونة الفنية والثقافية للجزائر ، كما تقدم المعونة المالية فى سبيل تطوير الجزائر اجتماعيا واقتصاديا

وأوضح البيان أن الجـــزائر ستكون جزءا من منطقة الفرنك وسيكون لها عملتها الخاصة كمـــــا أنها ستحتفظ بنقدها الآجنبى الخاص .

أما فيما يتصل بموارد الجزائر الطبيعية فقد قال البيان : أن تعاون فرنسا والجزائر ستتضمنه هيئة فنية للتعاون فى استغلال الصحراء الكبرى . وسيكون هذا التنظيم على أساس من المساواة بين الجانبين .

كما أن الدولة الجزائرية ستمنح فرنسا امتيازات فيمـــــا يتصل بالتعدين وتضع الدولة الجزائرية التشريعات الخاصـــــة بالتعدين مستندة الى ســـيادتها الكاملة ، مع ضمان مصـــــالح فرنسا .

وفى ابريل حضر بن بيـــلا لزيـــارة الجمهورية العربية المتحدة وقد كان الرئيس عبد الناصر العضد الاكبر فى كفاح الجـــــزائر وبلغت قيمة ماقدمته مصر من مساعدات مالية لها فى كفاحها ٢ مليون جنيه سنويا وكان هذا العون هو الذى مكنهـــا من السير فى كفاحها طيلة هذه السنين وقد أعلن بن بيللا أنه متى تقرر استقلال الجزائر فانها ستسير على النظام الاشتراكى .

وفى ٢٠ ابريل اعتقل الجنرال راؤول سالان قائد المنظمـــة العسكرية السرية فى الجزائر هو وزوجته وابنته ونقلوا الى باريس
وفى ٢٧ ابريل صدر قرار تشكيل الحكومة المؤقتة للجـــزائر وأعضائها .

# نحو مستقبل أفضل

ان انتصار الثورة الجزائرية فى كفاحها الرائع ضد الاستعمار الفرنسى ، انما هو فى الحقيقة ـ انتصار لكل المثل والمبـــادىء الشريفه التى يدافع عنها الانسان فى كل مكان ٠٠ وليس شك فى أن الشعب العربى فى الجزائر سينطلق بكل طاقاته الخلاقة لبنـــاء بلده من جديد على أسس قومية عربية متينة ، ثابتة الاركان قوية الدعائم ولقد أذاعت الحكومة الجزائرية فى ١٣ يونيو ١٩٦٢ بيانا سياسيا دعت فيه جميع أفراد الشـــعب الجزائرى والمستوطنين الفرنسيين للاشتراك فى استفتاء تقرير المصير يوم أول يوليـــو وللاجابة على سؤال للاستفتاء بكلمة « نعم » ـ ودعا البيـــــان المستوطنين للمساهمة فى بناء صرح الجزائر الجـــديدة ، وقال ان حكومة الجزائر تؤكد ان اتفاقيات ايفيان ستكون أساســا للدولة الجزائرية الجديدة ، وأن شعب الجزائر سيحترم بدقـــة الضمانات التى نصت الاتفاقيات على توفيرها للمستوطنين ٠ وعلى هؤلاء ألا يستمعوا الى أقوال الجيش السرى الذى يحـــاول تخريب الجزائر ويقودهم الى الدمار ٠

وقال البيان ، انه عندما تصبح الجزائر دولة مستقلة فى أول يوليو ، سيأخذ الزعماء الشبان فى أيديهم مصير البلاد وسوف تدعم القوى الشعبية المكاسب التى أسفرت عنها حرب التحرير وسيؤدى الاستقلال السياسى الى ثورة اجتماعية حقيقية والى استئصال الاقطاع وبقايا الاستعمار والعنصرية والتعصب ٠

وستكون المهمة الأولى للدولة الجديدة الأخذ بنظام الاصـــلاح الزراعى وتنفيذه لمصلحة الشعب والفلاحين ، وخدمة الأجيال القادمة من أبناء الجزائر ٠

وختم البيان بقوله ، أن الاتفاقيات التى وقعتها حكومتا الجزائر وفرنسا ، تمثل قاعدة انطلاق فى بناء دولة الجزائر الحديثة ٠

وقبيل ان يغادر السيد بن يوسف بن خدة ، رئيس حكومة الجزائر الوطنية تونس فى طريقه الى القاهرة أدلى بتصريحات فى المطار قال فيها « ان حكومة الجزائر ترفض أن تمنح المستوطنين الاوربيين فى الجزائر أية ضمانات اضافية خارج نطاق اتفاقيات ايفيان • ونحن نرى الآن سلسلة من المناورات التى تستهدف احباط هذه الاتفاقيات أو تعديلها ، من أجل منح المستوطنين هذه الضمانات الاضافية ، والجزائر فى حاجة الى التأييد الكامل لها من جانب حليفاتها حتى تتمكن من مواجهة الاخطار والمناورات التى تستهدد استقلالها »

وأضاف بن خده الى ذلك قوله « ولا سبيل الى اعادة السلام الحقيقى الى الجزائر الا بالاخلاص فى تنفيذ اتفاقيات ايفيان» • وقال « ان السلطة التنفيذية المؤقتة فى الجزائر لاتتمتع الابسلطة ضئيلة، وأن الاجهزة التى قضت الاتفاقيات بانشائها لم تحصل على الوسائل اللازمة لحفظ الامن ومن الواضح أن فى بعض الدوائر الفرنسية من يتواطأون مع غلاة المستعمرين » •

وقد وزعت قيادة جيش التحرير الوطنى فى الجزائر فى ١٣ يونيو ١٩٦٢ منشورات تدعو المستوطنين للوقوف فى صف شعب الجزائر لتدعيم استقلاله بعد أن ثبت للعالم أجمع ، بل ولأعضاء المنظمة السرية أنفسهم ، أن أشد الاستفزازات وأبشع الجرائم لا يمكن أن تحطم وحدة الشعب الجزائرى وشعوره بواجبه وأن الجزائر المستقلة لتضمن للمستوطنين الاوربيين مكانهم وطمأنينتهم فيها ، وعلى هؤلاء ألا يدعوا بين صفوفهم مكانا للارهابيين وللتجمعات السياسية المضرة بسلامتهم وبمستقبلهم •

وفى ١٧ يونيو ١٩٦٢ أصدرت اللجنة السياسية لميثاق الدار البيضاء البيان التالى بشأن تطورات الاحداث فى الجزائر •

« أعلن وقف اطلاق النار بالجزائر فى ١٩ مارس الماضى وهذه الخطوة الاولى فى سبيل السلام كانت نتيجة للاتفاقيات المبرمة فى ايفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين الحكومة الفرنسية •

وان الدول الاعضاء في ميثاق الدار البيضاء الافريقي لتوجه تحية حارة لكل القوى التي ساهمت في انهاء الحرب · ولقد أبرز وقف اطلاق النار النظام السـائد في صفوف الشعب الجزائري واحترامه المطلق للاتفاقيات التي أبرمتها حكومته رغم استفزازات الاستعماريين المتطرفين المستمرة ـ كما أنه أوضح بجلاء التعارض بين التعهدات التي قطعتها الحكومة الفرنسية على نفسها وبين الاعمال الاجرامية التي يرتكبها بعض الفرنسيين بالتواطؤ الخفي أو السافر مع فئات من البوليس والجيش والبرلمان ·

ويستهدف الاستعماريون الفرنسيون المتطرفون من قيامهم بأعمالهم التخريبية أن يظهروا كطرف في المسألة بغية خلق ظروف لاعادة النظر في اتفاقيات ايفيان وتحقيق تقسيم البلاد ·

وهذه المناورات التي تفاقمت بسبب التأخر في انشاء وتجهيز قوة الامن المنصوص عليها في اتفاقيات ايفيان تشكل خطرا عاجلا على سلام وأمن أفريقيا ·

وأن التنفيذ المخلص الامين لاتفاقيات ايفيـان من شأنه أن يستبعد كل تردد في القيام بعمل سريع حاسم ضد الاستعماريين المتطرفين · وأن خطورة الموقف في الجزائر وخاصة في المدن الكبرى لتقتضي مزيدا من اليقظة وتعبئة للشعوب الافريقية ضـد الاعمال الاجرامية للاوساط الاستعمارية · ومن أجل تفادي الاخطار التي تثقل اليوم كاهل الجزائر والتي قد تتخذ صفة بالغة الخطورة أثنـاء استفتاء تقرير المصير أو يوم اعلان نتائجه فان اللجنة السياسية لميثاق الدار البيضاء الافريقي :

١ ـ تعلن مساندتها التـامة للحكومة المؤقتـة للجمهورية الجزائرية في نضالها من أجل التنفيذ الامين لاتفاقيات ايفيان ·

٢ ـ وتقرر استخدام كافة الوسائل التي يسمح بها حـكام الميثاق لضمان وحدة أراضي الجزائر ·

٣ ـ وتتعهد بتقديم أكبر عون للجزائر المستقلة لمواجهـة الاعمال التخريبية المنظمة ، الموجهة ضد الهيكل الاقتصـادي والاجتماعي ·

٤ ـ وتوجه النداء لكل الدول الافريقية باستقلال الجـزائر وبالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فى اعلان الاستفتاء ٠

٥ ـ وترى ضرورة انشاء لجنة يعهد اليها بمتابعـة تطورات الموقف فى الجزائر حتى تستطيع دول الميثاق مواجهة كل احتمال٠

٦ ـ تتعهد بطلب قبول الجزائر المستقلة عضـوا فى الامم المتحدة بعد اعلان نتائج استفتاء تقرير المصير ٠

ان الشعب الجزائرى الذى حقق استقلاله بكفاحه المجيـد ، سيمضى مع موكب العروبة المتحرر ليبنى لنفسه وللاجيال العـرب غدا أرغد وأرحب ٠٠

وفى ١٩ يونيو سنة ١٩٦٢ أذاع السيد يوسف بن خـده بيانا أشار فيه الى المشكلات الخطيرة التى تواجه الجزائر الآن ، ولم يبق على اجراء استفتاء تقرير المصير فيها سوى عشرة أيام فقط ٠

قال رئيس حكومة الجزائر الوطنية : ان المشكلة الأولى هى اضطراب الأمن فى الجزائر والثانية هى أن الاستعماريين لم يتخلوا بعد عن فكرة تقسيم الجزائر ، وأن هذه المشكلة الخطيرة تتجلى فى وهران بصفة خاصة ، وقال ان الفرقة الاجنبية أعلنت العصيان العلنى فى سيدى بلعباس وهى تتدخل تدخلا مسلحا ضد الجزائريين ، مما يعد خرقا واضحا لاتفاقيات وقف اطلاق النار التى عقدت فى ايفيان ، وفى وهران والموسى الكبير تنادى العناصر الاستعمارية الاوربية المتطرفة ، باقامة ( منطقة تجميع ) وهى تلقى المساعدة العلنية أحيانا والخفية أحيانا أخرى ، من جانب بعض الجماعات فى الجيش الفرنسى ٠

وقال بن خده : ان هذا كله يظهر بوضوح مدى الاخطار التى تحدق بالجزائر ويظهر ان الاسـتعماريين لم يتخلوا حتى الآن عن فكرة تقسيم الجزائر ٠

وقال : ان الهيئة التنفيذية المؤقتة تكونت بموجب اتفـاق مشترك بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية ومهمتها أثنـاء فترة

الانتقال هى اقرار الامن وايجاد أفضل الظروف الادبية والمادية من أجل اجراء استفتاء تقرير المصير يوم اول يوليو ، فى ظروف عادية وفى اطار هذه الاختصاصات تملك الهيئة التنفيذية سلطة اتخاذ الاجراءات الصالحة ٠

وقال : فى هذه الفترة الحاسمة التى تمر بها الجزائر الآن ، ستظل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، مصممة من جانبها على أن تطبق بنزاهة ، اتفاقيات ايفيان التى توصلت اليها مع الحكومة الفرنسية ، وتتضمن هذه الاتفاقيات بصفة خاصة ، وحدة التراب الجزائرى وسلامته ، غير ان التطورات الحالية تتطلب مزيدا من الحذر واليقظة ٠

وقال رئيس حكومة الجزائر : ( ولمواجهة المرحلة القادمة ، فاننا سنمضى ونحن متأكدون من التأييد الكامل من جانب رؤساء دول ميثاق الدار البيضاء ، ولقد أطلعنا كذلك جامعة الدول العربية على خطورة الحالة فى الجزائر ، وان جميع اخواننا وجميع حلفائنا مستعدون فى كل الاوقات لان يقفوا معنا فى مواجهة كل احتمال)٠

وأذاعت وكالة الانباء الجزائرية فى ١٩ يونيو ١٩٦٢ بيانا هاما ردت فيه على تصريح أدلى به كريستيان فوشيه المندوب السامى الفرنسى فى الجزائر وقال فيه : ان الشعب الجزائرى يتكون من طائفتين كبيرتين وقالت الوكالة : انفى الجزائر شعبا جزائريا واحدا متحدا متماسكا فى العمل من أجل تحقيق أمانيه القومية ، والى جانبه مستوطنون فرنسيون أقاموا منذ عهد الاستعمار ، ولقد تعهد الجزائريون فى اتفاقيات ايفيان باحترام خصائص المستوطنين مثل اللغة والثقافة والدين والاحوال الشخصية ، ولكن هذا التعهد لم يتناول بأى حال من الاحوال أى امتياز سياسى للمستوطنين ٠

ولقد قام الارهابيون من رجال الجيش السرى الفرنسى بضرب أحد الاحياء العربية فى مدينة وهران بمدافع الهاون ظهر ١٩ يونيو وقالت وكالة رويتر ان ١٨ جنديا من رجال قوات الامن قد أصيبوا فى الحادث عندما سقطت احدى القنابل فوق مخفر خاص بهم ، وقالت الوكالة انه لم ترد أنباء عن اصابة الوطنيين فى هذا الحادث،

وان أوامر قد صدرت الى قوات الامن في وهران بالكف عن اطلاق النار ، الا اذا هوجمت ٠

وكانت المنظمة السرية قد اذاعت بيانا من وهران طلبت فيه الى رجالها مواصلة القتال وقالت انه لايمكن تأمين سلامة المستوطنين الا بالسلاح وقالت انها ترفض الاتفاق الذى عقد بين ممثلى المستوطنين في مدينة الجزائر وبين الهيئة التنفيذية المؤقتة في الصخرة السوداء يوم الاحد الماضى ٠

وقالت وكالة اليونيتدبرس ان زعماء المنظمة السرية في مدينة عنابة في شرق الجزائر قد أعلنوا تضامنهم في الرأى مع زملائهم في وهران في غرب الجزائر ٠

وقد وزع الارهابيون منشورات في عنابة تتضمن ذلك ٠ كما فجروا أربع قنابل في أماكن مختلفة من المدينة ٠

وقالت الوكالة ان مدينة الجزائر سادها الهدوء أمس ، وألغت السلطات حظر التجول فيها أثناء الليل ، ولكن ذلك لم يحل دون أن يسيطر عليها القلق بسبب ما أذاعه الارهابيون في وهران وعنابة ٠٠ وقالت أن هذه البيانات المختلفة تدل على أن شقاقا قد وقع بين رجال المنظمة ٠

ولكن سوسينى ، الزعيم السياسى للمنظمة في الجزائر ، عاد مساء أمس فأعلن في اذاعة سرية أن المنظمة ستعود الى مواصلة أعمالها في مدينة الجزائر ، اذا لم تنفذ الهيئة التنفيذية اتفاقها مع المستوطنين بتعيين بعض الاوربيين في قوات الامن المحلية ، خلال ٤٨ ساعة ٠

وقالت وكالة رويتر ان المصادر المطلعة في الصخرة السوداء ، صرحت بأن جان كلود بيرز ، أحد زعماء المنظمة السرية من المستوطنين المدنيين ، قد غادر الجزائر أمس في طريقة الى أسبانيا ، وهو يحمل أربعة ملايين ونصف مليون فرنك جديد ، أى نحو ثلث مليون جنيه استرليني ٠

وقال بعض المسئولين في قوات الامن في الجزائر ان عددا من

أعضاء المنظمة السرية العسكريين قد سافروا الى فرنسا خـــلال الاسبوعين الماضيين ، ويعتقد البعض ان من هؤلاء من قصدوا فتح ميدان جديد للارهاب فى فرنســا ، والبعض الآخر فر من الجزائر خوفا من قصاص الوطنيين بعد الاستقلال ٠

وقالت رويتر ان مقاومة الارهابيين فى وهران بدأت تنهار وان زعماءهم هناك أخذوا يهربون الى الخـــارج ، وقال المسئولون فى شركات الطيران والملاحة انهم واجهوا ضغطا شديدا ليمكنوا زعماء منظمة الجيش السرى من الفرار ٠

وأضافت وكالة رويتر الى ذلك انه قيل انهم يتجهون الى ميناء طنجة ، بينما علم أن عددا من زعماء الارهابيين فى شرق الجزائر يتجهون الى سويسرا ٠

وقد أذاع عبد الرحمن فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة بيانا دعا فيه جميع الجزائريين للتصويت بكلمة ( نعم ) فى استفتاء تقرير المصير ، تعبيرا عن تأييدهم الكامل لاتفاقيات ايفيان ٠

# الجزائر والأمم المتحدة

كان من الطبيعي أن تعرض قضية الجزائر على الأمم المتحدة وفقا لميثاقها فقد قامت الكتلة الافريقية الآسيوية بعرضها في ٢٩من يوليو سنة ١٩٥٥ فاتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا فيها بالأغلبية ما عدا صوتا واحدا ، وكان هذا القرار ضد توصية لجنة التوجيه وهي تقضي بادراج المسألة في جدول الاعمال ٠

وقد سبق هذا وقوع الأزمة التي أدت الى استدعاء الوفد الفرنسي من الأمم المتحدة وانسحاب فرنسا من تلك الدورة للجمعية العامة ٠

وكانت لجنة التوجيه المكونة من ١٥ عضوا ـ وهي التي تقرر ما يدرج في جدول الاعمال ، والتي تعرض توصياتها في جلسة الافتتاح ـ كانت هذه اللجنة قد قررت في ٢٢ من سبتمبر بأغلبية ٨ أصوات ضد ٥ وامتناع صوتين عدم ادراج قرار الثماني عشرة دولة الخاص بالجزائر في جدول الاعمال في تلك الدورة ، وكانت أصوات الأغلبية لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلاندا والنرويج وهايتي ولكسمبرج وسينور جوزيه مازا بصفته رئيسا للجمعية ، أما أصوات الأقلية فكانت للاتحاد السوفيتي وبولندا ومصر والمكسيك وسيام ، وكانت الدولتان الممتنعتان هما اثيوبيا والصين الوطنية ٠

وأكد مسيو مرفيه الفان ( مندوب فرنسا ) ان المادة الثانية (٧) من الميثاق تمنع الأمم المتحدة من مناقشة الشئون الداخلية لفرنسا، مادامت الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا ومادام الجزائريون من جميع الاجناس والعقائد مواطنين فرنسيين ، وتنص المادة الثانية (٧) على عدم تدخل الامم المتحدة في الشئون الداخلية للدول الاعضاء ٠

وقال مسيو الفان : ان جميع الدول التي لها كيان دولي قد

اعترفت بحق فرنسا فى ضم الجزائر منذ القرن التاسع عشر ، وحذر مسيو الفان انه اذا كان للأمم المتحدة حق مناقشة جميع مسائل الحدود التى نتجت بعد الحرب ، فلن يكون هناك شعور بالامن داخل حدود أية دولة من الدول الاعضاء ، اما عن حق تقرير المصير فقد أعلن انه لا توجد أمة جزائرية لها كيان منفصل عن الأمة الفرنسية .

وأيد كل من سير بيرسون ديكنسون ( بريطانيا ) وسير لسلى مونرو (نيوزيلندا) ومستر كابوت لودج (الولايات المتحدة) ومسيو ارنست شوفيه (هاييتى) ـ أيدوا حجج مسيو الفان فأكدوا ان الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وان وضعها القانونى مختلف عن وضع تونس و (مراكش) اللذين كانا تحت الحماية .

وقال سير لسلى مونرو : « انه من العسير الا نشعر بأن أعمال العنف فى الجزائر قد دبرت عمدا للتأثير فى الرأى العام لاظهار ضرورة اتخاذ اجراء دولى » وقال : « ان الموافقة على مناقشة مسألة الجزائر معناها ( مكافأة العنف ) كما ان ذلك يكون سابقة قانونية (لأية أقلية فى الدولة) تسعى الى اكتساب تأييد الأمم المتحدة .

وقال مستر كابوت لودج : « ان الذين أيدوا قرار الجزائر انما يسعون الى ( اتخاذ اجراء يقصد به احداث تغييرات جوهرية فى دستور الجمهورية الفرنسية ) .

وقال السيد عمر لطفى مندوب مصر ، والدكتور جمالى (العراق) والسيد برهي (الباكستان) فى مجال المعارضة : ان شعب الجزائر لم يمنح فرصة التعبير عن آرائه فى (قرار فرنسا الذى اتخذ من جانب واحد ) والذى يقضى بضم الجزائر الى الجمهورية الفرنسية ، وان الشعب الجزائرى لم يقبل الرأى القائل بأن الجزائر جزء من فرنسا ، وان المسألة مسألة حق تقرير المصير للشعوب ، وهو الحق الذى أيدته الجمعية العامة فى دورتها السابعة ، وأكدوا ان وجود « حالة حرب حقيقية » فى الجزائر يسوغ ما اتخذه القرار من ضرورة عرض الموقف فى الجزائر على الجمعية لأن هذا الموقف يعتبر تهديدا للسلام الدولى .

وأعلن مستر كريشنا مينون (مندوب الهند) ان سيف فرنسا قد يقمع استقلال الجزائر وان فرنسا تملك القـــوة لا القانون فى الجزائر ولهذا لا يعتبر الأمر من الشئون الداخلية ٠

وقال مستر كوزنتسوف ( الاتحاد السوفيتى ) انه يتعين بأن الأمم المتحدة ينبغى أن تناقش الموقف فى الجزائر لأن هذه المسألة أثارت القلق فى البـــلاد المجاورة ، كما انهـــا تعتبر مسألة دولية (هامة وخطيرة) ٠

وعلى أية حال فقد تغافلت الجمعية العـامة عن توصيات لجنة التوجيه فقررت فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ مناقشة الموقف فى الجزائر بأغلبية ٢٨ صوتا ضد ٢٧ وامتناع خمسة وكان التصويت كالآتى :

وافقت الدول الآتية :

الافغانستان والارجنتين وبوليفيا وبورما وروسيا البيضـــاء وكوستاريكا وتشيكوسلوفاكيا ومصر واليونان وجواتيمالا والهنـد وأندونيسيا والعراق ولبنان وليبـيا والمكسيك والباكستان وايران والفليبين وبولندا والسعودية العربية وسيام والاتحاد السوفييتى وسورية واورجواى واليمن ويوغوسلافيا ٠

وعارضت الدول الآتية :

استراليا وبلجيكا والبرازيل وكنـــدا وشـــيلى وكولومبيا والدانمرك وجمهـــورية الدومنيكان واكوادور وفرنســـا وهايتى وهندوراس واسرائيـــل ولكسمبرج وهولندا ونيوزيلاندا ونيكاراجوا والنرويج وبناما وجنوب افريقيا والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفنزويلا ٠

وامتنعت عن التصويت كل من الصـــين الوطنية والسلفادور وانيوبيا وايسلاندا وباراجواى ٠

وقبل أخذ الاصوات وقف المستر بينای فى الجمعية العـــامة وتحدث قائلا :

( ان الجميع يعرفون هنا صحة موقفنا من الناحية القانونية ، فقد قام مسيو الفان من قبل بتوضيحها بطريقة تفصيلية أمام لجنة التوجيه ، ولا أريد أن أخوض غمـــار الجدل القانونى ، ان الهجوم يوجه الينا على أساس المبادىء ، ومن ثم سأجيب على هذا الاساس.

منذ أكثر من مائة وعشرين عاما ، أى منذ عام ١٨٣٠ صارت الجزائر جزءا لا يتجزأ من الاراضى الفرنسية ، وتنطبق جميـــع الاتفاقيات الدولية التى وقعنا عليها بما فى ذلك ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، تنطبق هذه الاتفاقيات على الجزائر كما تنطبق على فرنسا باعتبار ان الجزائر جزء من الاراضى الفرنسية ، ولم يتبادر الى ذهن أحد مطلقا أن ينكر هذه الحقيقة ، فكيف يستطيع انسان الشك فى حقيقة قومية دولية بلغت من العمر أكثر من قرن من الزمان .

ولقد قيل ــ فى مجال المعارضة التى وجهت الينا ــ ان سكان الجزائر يختلفون عن سكان فرنســـا فى الجنس واللغة والدين ، ونادت المعارضة بوجوب فصل هؤلاء السكان حتى يتمتعوا بحريتهم، وزعموا ان الاستقلال لا يتحقق الا عن طريق الانفصال .

هل بلغ الأمر الحد الذى تجرؤ ازاءه بعض الدول على توجيه هذه الآراء داخل منظمة عالمية وضعت نصب عينيها هذا الهـــدف الرئيسى الذى يرمى الى محـــو التمييز الذى يفرضه الجنس واللغة والدين .

هل يريدون القول بأنه من الصعب على الشعوب التى تتباين أجناسها ودياناتها أن تعيش فى وئام جنبا الى جنب ، كمواطنين فى دولة واحدة .

وهل يريد أحد حقا داخل هـــذه الجدران أن يؤيد العنصرية ويثير مكامن التعصب الدينى ؟ .

انه لا يوجد فى فرنسا كلها من يستطيع أن يتصور ان هيئة الأمم المتحدة تؤيد ــ ولو بطريقة غير مباشرة ــ هـذا المنطق ، ولن يستطيع الرجل الفرنسى أن يتصور ادانة فرنسا لأنها تعامل المواطن الفرنسى فى فرنســـا والمواطن الفرنسى فى الجزائر على أســـاس المساواة .

ان البرلمان الفرنسي يتألف من نواب يمثلون جميع الاجناس ، ويشمل الجيش الفرنسي بعض الضباط والقادة المسلمين ، ولقد اضطلع بعض الجزائريين المسلمين المثقفين بمهام المناصب الرفيعة في الميدان السياسي والاداري ، وليس هناك بلد في العالم يناوىء فكرة التمييز العنصري والديني كفرنسا ، نحن نؤمن ـ كما تؤمن معنا الملايين في أنحاء العالم ـ بأن من المستطاع أن نعيش معهم في سلام ، متمتعين بالمساواة والحرية والاخاء ، ومتحدين اتحادا وثيقا داخل نطاق منظمة سياسية موحدة ، ولقد سبق لجمهوريات أمريكا اللاتينية ـ وهي جمهوريات تؤمن بالتقدم الوثاب ـ ان سارت في طريق كالطريق الذي سرنا فيه ، بل لقد أوضحت لتاهذه الجمهوريات معالم الطريق في بعض الاحيان ·

ترى ماذا سيحيق بالوحدة القومية في أقطارنا اذا ما حاولت بعض الدول أن تثير في صفوف جيراتها عوامل القلاقل والاضطرابات التي تنادى بالانفصال ·

ما الاهداف التي تريد هذه المناقشة تحقيقها فعلا ؟ هل تهدف المناقشة الى تحرير الشعب المسلم في الجزائر ؟ واليكم اجابتي عن هذا السؤال :

ان الشعب المسلم في الجزائر يتمتع بحريته فعلا في الوقت الحالي ، أليسوا يمارسون حقوق الانتخابات العامة ·· ؟ الا يتم تمثيلهم في المجالس المحلية وفي مجلس الجزائر ، كما يتم تمثيلهم في مجالس جمهورية فرنسا ؟ ويتمتع المسلمون بالحقوق التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون · ان حظهم في الواقع يفوق حظوظ شعوب أخرى في قائمة خصومنا ·

كيف تجرؤ بعض الدول على مهاجمة فرنسا في الوقت الذي تتجاهل فيه هذه الدول مجرد حق التصويت ، ولاتحترم حتى أبسط مبادىء العدالة ؟ ·

ان فرنسا لا تستطيع أن تسكت على الشتائم والتجريح ، وهي أمور تتعرض لها في مهمتنا الحضارية من بلاد بها أقليات تعاني جرائم التمييز المجحف ويعتبر الفقر فيها أمرا واقعا ، اذ يبلغ عدد

الامين ٩٠ فى المائة من مجموع عدد السكان ويموت ٨٠٠ طفل من كل ألف طفل مولود ، ولا يوجد بها طبيب واحد يعالج ٣٠٠ر٠٠٠ ساكن أو مستشفى يفتح أبوابه لـ ١ر٥٠٠ر٠٠٠ فرد ، ان هـذه البلاد جديرة بأن تطلب من هيئة الأمم الارشاد والعون على هـذه الجهود التى يتطلب الواجب تحقيقها فهـذه هى مهمة الهيئة الاساسية ٠

ان القرار الذى تهمون بوضعه يلحق الضرر بهيئة الامم المتحدة أكثر مما يضر بفرنسا ، ان مستقبل المنظمة العالمية فى خطر ، فماذا يحدث اذا صار لهيئة الأمم منذ الآن الحق فى التدخل اذا وجدت فى مكان ما أقلية لها جنسيتها ولغتها وديانتها تعيش داخل نطاق دولة من الدول ؟ واذا ما تقررت مناقشة مشكلة فرنسا فى الجزائر فلن يمنع أحد فى المستقبل هيئة الامم من التدخل فى الشئون الداخلية لاية دولة مادامت الجمعية العامة ستعترف بهذا الحق ، وفى هذه الحالة ستتعرض للخطر الوحدة الاقليمية للدول وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالحدود سواء كانت هـذه الاتفاقيات قديمة أم حديثة ، ومعنى هذا بالنسبة للكثيرين فقدان الامان ، ومعناه أيضا بالنسبة للمستضعفين ضياع الاستقلال ، وحينئذ تكون هذه المنظمة العالمية قد خانت أغراضها ، وهى المنظمة التى أنشئت عام ١٩٤٥ لترسى قواعد التفاهم والأمن بين الدول ، وستقوم حينئذ بدور يتعارض على طول الخط مع الدور المنقى على عاتقها منذ البداية ، كما ستصبح وسيلة الى الانقسام والعنف والفوضى بعد أن كانت وسيلة الى الاتحاد والتسامح والسلام ٠٠ فكيف لها البقاء فى ظل هذه الظروف ؟ واذا اتضح ان هيئة الامم المتحدة تستخدم نفوذها الأدبى لخدمة الانقسام والعنف والفوضى فان الكثيرين سيفقدون الثقة بها ويفضلون الفرار من هذه المنظمة ٠

لقد وقفت فرنسا فى شمال افريقية ـ وفى كل مكان آخر ـ موقف من يعرف جيدا ان المجتمع يتطور ، وذلك على انها تعرف كيف تتوصل الى الحلول المعقولة التى تتمشى مع مقتضيات العصر الحديث ، وانها عازمة عزما أكيدا على تطبيق هذه الحلول ٠٠ ولا تصدق فرنسا ان المنظمة العالمية ستقوم بالدور الذى يريده لها

البعض ، هذه المنظمة التى تتلخص مهمتها فى اقرار التفاهم بين الأمم ، ويحتم عليها نفوذها الأدبى تأييد هؤلاء الذين ينشدون الاصلاح لا هؤلاء الذين يحاولون أن يعرضوا هذا الاصلاح للخطر .

ان الاقتراح الذى قدمته اللجنة التوجيهية وهو الاقتراح الذى يوصى بحذف المسألة الجزائرية من جدول الأعمال اقتراح سديد لأنه يحمى مستقبل هيئة الأمم ، وكلنا أمل فى أن تصادقوا على هذا الاقتراح .

وقد أعلن المسيو بيناى بعد أخذ الاصوات ان أية توصية توصى بها الجمعية بشأن الحالة فى الجزائر تعتبر فى نظر الحكومة الفرنسية لغوا فارغا ، وغادر الجمعية العامة فى صحبة الوفد الفرنسى أجمع بعد أن أعلن انه لايستطيع التكهن بأثر هذا التصويت فى العلاقات القائمة بين فرنسا وهيئة الأمم المتحدة .

وفى أثناء المناقشة التى سبقت أخذ الأصوات ـ حذر مستر سباك ـ وزير خارجية بلجيكا ـ انه لا يمكن أن توجد حياة دولية ممكنة ولا منظمات دولية اذا كانت كل دولة تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى .

واذا حدث أن قامت الجمعية بانتهاك نصوص الميثاق التى سبق ان حرمت على الأمم المتحدة اى تدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى فان الغالبية منا ستواجه مسألة تؤرقنا ، هذه المسألة هى كيف يمكن البقاء فى هيئة كهذه دابت على انتهاك نصوص الميثاق الذى وضع ليحكم علاقتنا الودية .

واستطرد يقول : هل جئنا الى هنا لنفسح الطريق للفوضى المتطرفة والعبارات الجامحة ، والفوضى الدولية ؟ واذا أصبح هذا الموقف الشاذ حقيقة واقعة فانه يعرض مصير هيئتنا للخطر .

وقد عقب مستر سباك فى أثناء كلامه على كلمات بعض الوفود التى نقدت قوانين الانتخاب فى الجزائر فقال : انها جاءت من بلاد لا يقوم فيها اى نوع من القوانين الانتخابية .

وقال السيد كريشنا مينون (الهند) : ان المناقشة بصدد

مشكلة الجزائر قد تساعدنا على ايجاد حل لها دون حدوث اية اثارة . وقد تسير شوطا كبيرا في سبيل ايجاد حل وسط بدلا من خلق أزمة .

وقال السيد محمد على (الباكستان) : ان شعب الجزائر لا يتمتع بالمساواة سواء في القانون أو في الواقع وان قوانين الانتخاب وغيرها من القوانين تقوم على التمييز في غير مصلحة الجزائريين اذا ما قورنت بالقوانين التي تطبق في بعض الأقاليم الاخرى التابعة لفرنسا .

واعلن الدكتور محمود فوزى (مندوب مصر) انه اذا ما اذعنت الجمعية العامة لموقف فرنسا غير السليم فان « الاستعمار سيحصل على وسيلة يستطيع بها أن يضمن بقاءه على الدوام »

وقال السيد رفيق قشة ( مندوب سورية ) : انه اذا مارفضت الجمعية العامة مناقشة مسألة الجزائر فان الامم المتحدة لن تصبح بعد الآن هيئة مدافعة عن حقوق الانسان ، وستصبح الجزائر حينئذ جرحا داميا يؤثر في افريقيا باكملها .

وقال الدكتور الجمالي (مندوب العراق) : ان المسألة تمس هيبة الامم المتحدة ووظيفتها بصورة مباشرة . واشار الدكتور الجمالي الى حديث مستر سباك فوافق على ان بعض المؤيدين للقرار ليس لديهم قوانين انتخابية سليمة ، ولكنه قال : « انهم يعرفون عيوبهم وانهم بسبيل تحسين أحوالهم » .

وقال الأمير وان ( مندوب سيام ) : ان على حكومة فرنسا الا تخشى توصية أخرى أكثر من مجرد الدعوة الى تسوية سلمية للمشكلة كالدعوة الى مفاوضات مباشرة بين الطرفين .

وعقد مجلس الوزراء الفرنسي اجتماعا استغرق خمس ساعات في ٢ اكتوبر سنة ١٩٥٥ وقرر بالاجماع استدعاء الوفد الفرنسي الدائم في الأمم المتحدة وعدم الاشتراك بعد ذلك في دورة الجمعية العامة ، وصدر بيان وصف اقتراح الجمعية العامة بشأن مشكلة الجزائر بانه ( انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة )

ولم تعرض مسألة الجزائر بعد ذلك على الامم المتحدة الا فى دورتها الحادية عشرة ( ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ) فبعد المناقشات المطولة ، المريرة احيانا ، والتى دارت فى اللجنة السياسية واستغرقت نحو أسبوعين وافقت الجمعية العامة بالاجماع فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ على قرار ، اشارت فيه الى أن الموقف فى الجزائر « يسبب كثيرا من الآلام والخسائر فى الارواح ، وانها تأمل ان يتم الوصول الى حل سلمى ديمقراطى عادل مشبع بروح التعاون ، على أن يتحقق هنا بالوسائل الملائمة طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة » .

وحصل هذا القرار على ٧٧ صوتا ضد لاشىء ، ولم تشترك فرنسا فى التصويت ، ولم تحضر كل من المجر وجنوب افريقية .

وكانت المسألة الجزائرية قد ادرجت فى جدول الأعمال بناء على طلب ١٥ دولة من الكتلة الافريقية الآسيوية التى قامت بتقديم مذكرة شديدة اللهجة تتهم فيها فرنسا بالقيام « بأعمال قمع عسكرية واسعة النطاق فى الجزائر » كما تتهمها « بانتهاك الاتفاقية التى تحرم ابادة الجنس ، وباتباع سياسة تقوم على افناء شعب الجزائر وقمعه » . واسترعت المذكرة الأنظار الى القلق الذى عبرت عنه الامم المتحدة بشأن الموقف فى الجزائر وذكرت أن فرنسا رفضت سياسة التوفيق فى الجزائر ، واعادت الى المذكرة القرار الخاص ( بحقوق ) الجزائر الذى أصدره مؤتمر باندونج .

وقام مسيو بينو وزير خارجية فرنسا للدفاع عن سياسة حكومته فى الجزائر فقال :

« .. ان جبهة التحرير الوطنية تتلقى جزءا من التعليمات من القاهرة كما تعتمد الى حد كبير على تأييد العالم العربى ولا سيما مصر » واستطرد قائلا :

ان تدريب الارهابيين فى مصر يرجع الى عام ١٩٥٣ واشار بمرارة الى ما تقوم به مصر من تزويد ثوار الجزائر بالاسلحة والذخيرة ، وذكر حادثة السفينة «آتوس» التى أسرتها البحرية الفرنسية ووجدت بها ٧٠ طنا من الاسلحة المرسلة من مصر الى

الثوار . وقال مسيو بينو : ان الحكومة الفرنسية قامت بالاتصالات مع جبهة التحرير الوطنية ، لا لأن الحكومة تعترف بأن هذه الجبهة تمثل الشعب الجزائري ، ولكن لان فرنسا حاولت دائما وما زالت تحاول وقف اطلاق النار حتى تضع حدا لسفك الدماء في الجزائر ، ومع هذا فشلت جميع الجهود التي بذلت في هذا السبيل لان الثوار صمموا على ( شروط سياسية ) يعني قبولها « احلال الاغتيالات الفردية محل المذابح الاجماعية » .

واعلن مسيو بينو : اننا نرغب في المحافظة على النظام التالي :

وقف اطلاق النار ، واجراء الانتخابات والمباحثات ، وتهدف فرنسا الى ان تضمن لشعب الجزائر حقوقا متساوية بغض النظر عن عاملي الدين والجنس ، كما تهدف الى تحقيق المعايشة السلمية والمحافظة على طابع الجزائر مع الاحتفاظ بالروابط الضرورية بين الجزائر وفرنسا ، على ان تستمر المعونة الاجتماعية والاقتصادية الفرنسية ، ومن جهة اخرى تنوي فرنسا الاحتفاظ بحقها الدائم في التحكم حتى تمنع اضطهاد طائفة لطائفة اخرى.

وقال مسيو بينو ان فرنسا لن تتردد في دعوة مندوبين من البلاد الديمقراطية الاخرى للاشراف على الانتخابات . وقال اننا يجب الا نتوقع حل مشكلة الجزائر بالطريقة التي حلت بها مشكلتا (مراكش) وتونس ، لان الموقف في هاتين الدولتين كان مختلفا تمام الاختلاف عن الموقف في الجزائر ، كما كانت لهما شخصية مستقلة .

واكد مسيو بينو في حديثه ان فرنسا بسبيل انشاء اتحاد فرنسي افريقي يستند على اساس الارتباط في ميدان المصالح الحضارية والاقتصادية والاستراتيجية . كما ان هذه الدعوة موجهة ايضا الى (مراكش) وتونس للاشتراك في الاتحاد ، فاذا ما تحقق هذا الهدف وتم انشاء سوق مشتركة فان فرنسا حينئذ ستعمل على التوسع في مشروعاتها التي تهدف الى خلق (افريقية الاوربية) .

وقال مسيو بينو مشيرا الى هذه الفكرة :

يجب على اوربا ان تزود افريقية براسمالها وخبرتها لتجعل من القارة الافريقية الرحبة عاملا فى ميدان السياسة العالمية ، وحينئذ تستطيع الجزائر كجزء من افريقيا الاوربية ـ ان تنعم بالراحة والرخاء ، وبالحياة الاستقلالية الحقيقية ، بدلا من ان تظل ارضا تعانى من التعصب وتهددها الشيوعية نظرا لفقرها .

وقال مستر كابوت لودج (مندوب امريكا) : ان حكومة الولايات المتحدة ترى ان الامم المتحدة ليس لها حق التدخل فى مسألة الجزائر ، ولذلك فانه يعارض قرار الدول الثمانى عشرة كما يعارض اى قرار مماثل ، وقال انه لو طبقت الاقتراحات الخاصة بالتدخل فى الشئون الداخلية دون تمييز فان ذلك سيقضى على الامم المتحدة ، وترى حكومة الولايات المتحدة ان على هيئة الامم ان تتجنب اى اجراء قد يؤثر فى وقف اطلاق النار فى الجزائر وتنفيذ اى برنامج قد يبدو انه يقدم احتمالا معقولا للوصول الى تسوية ، كما يجب عدم التدخل الخارجى فى الشئون الجزائرية « من اية جهة » ورحب بتصريح مسيو بينو ووصفه بانه « انشائى وعملى » واعرب عن سروره ، لان فرنسا ترغب فى وقف اطلاق النار دون القيام باعمال انتقامية ، ووافق على اعتزام فرنسا اجراء انتخابات عامة فى مدى ٩٠ يوما من وقف اطلاق النار ثم العمل على اقامة كيان جديد للجزائر مع النواب المنتخبين

واعلن مستر لودج قائلا : « من الواضح ان هناك اختلافات فى الراى بشان الوصول الى تسوية مرضية ، غير ان هناك اعتبارين اساسيين هما ، وقف سفك الدماء وتمكين النواب الجزائريين من المساهمة فى الوصول الى حل » .

وعرضت ثلاثة قرارات عن الجزائر فى اللجنة السياسية وهى كما يلى :

١ ـ قرار الدول الثمانى عشرة من الكتلة الافريقية ، الذى قرر ـ بعد ان عرض للاضطرابات والقتال فى الجزائر وايد حق

شعب الجزائر فى تقرير المصير طبقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وهو ما يلى :

ا ـ مطالبة فرنسا « بالاستجابة لرغبة شعب الجزائر فى ممارسة حقه الاساسى فى تقرير المصير .

ب ـ دعوة فرنسا وشعب الجزائر الى الدخول فى مفاوضات عاجلة خاصة بوقف الاعمال العدائية والوصول الى تسوية سلمية للخلافات طبقا لميثاق الامم المتحدة .

جـ ـ مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة « بمساعدة الطرفين على توجيه سير المفاوضات وكتابة تقرير يعرض على الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة .

وافق على هذا القرار كل من : افغانستان وبورما وسيلان ومصر واندونيسيا والاردن والعراق وليبيا ومراكش ونيبال والباكستان وايران والعربية السعودية والسودان وتونس واليمن .

٢ ـ قرار الدول الست الذى صدقت عليه ايطاليا وخمس دول من امريكا اللاتينية هى : الارجنتين والبرازيل وكوبا وجمهورية الدومنيكان وبيرو واعربت عن ( املها فى الوصول الى حل سلمى وديمقراطى ) .

٣ ـ قرار الدول الثلاث ( وافقت عليه كل من : اليابان وسيام والفيليبين ) التى اعربت عن :

ا ـ اعتقادها بان الموقف غير المرضى الذى يسود الجزائر الآن « يمكن انهاؤه بالجهود المشتركة التى تبذلها كل من فرنسا وشعب الجزائر للوصول الى حل عادل طبقا لمبادىء الأمم المتحدة .

ب ـ كما اعربت عن املها « فى ان تحاول كل من فرنسا وشعب الجزائر عن طريق المفاوضات الملائمة وضع حد لسفك الدماء والوصول الى تسوية سلمية للصعوبات القائمة .

ويعتبر هـذا القرار حلا وسطا بين قرار الكتلة الآسيوية الافريقية الذى يدين فرنسا بوضوح وبين قرار ايطاليا وأمريكا الجنوبية الذى لم يشر الى الامم المتحدة .

وعندما اجتمعت اللجنة السياسية فى ١٣ من فبراير ـ بعدان انتهت مناقشة مسألة الجزائر ـ استبعدت اول جملتين من القرار الافريقى الآسيوى بأغلبية صوت واحد ( ٣٤ صوتا ضد ٣٣ صوتا ) ومن ثم لم تؤخذ الاصوات على الجملة الثالثة . كما لم تؤخذ الاصوات على القرار بأكمله . وتمت الموافقة على القرار الثانى ( قرار الدول الست ) بأغلبية ٤١ صوتا ضد ٣٣ صوتا وامتناع ثلاثة .

كما تمت الموافقة على القرار الثالث (قرار الدول الثلاث) باغلبية ٣٧ صوتا وامتناع ١٨ صوتا .

وقد كان التصويت على القرار الافريقى الآسيوى على اسس اقليمية تقريبا : فجميع اعضاء الكتلة الافريقية الآسيوية وجميع اعضاء الكتلة الشيوعية ايدت هذا القرار ، كما ان جميع اعضاء امريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية والجماعات الأوربية عارضته باستثناء أكوادور واليونان وتركيا .

وفى الجلسة التى انعقدت فى ١٥ من فبراير قال الأمير وان ( رئيس الجلسة ) : انه نظرا لان القرارين اللذين وافقت عليهما اللجنة السياسية لم يحصلا على غالبية الاصوات ، وهو العدد اللازم لموافقة الجمعية على القرار موافقة تامة ، فان الدول المؤيدة للقرار ( وهى ايطاليا وخمس دول من أمريكا اللاتينية واليابان وسيام والفيليبين ) قد وافقت على تقديم مشروع قرار (تسوية) جديد . وقد نال هذا القرار كما سبق ٧٧ صوتا ضد لا شىء .

## الدورة الثانية عشرة :

وفى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ اجتمعت اللجنة السياسية للامم المتحدة فى دورتها الثانية عشرة للنظر فى مشكلة الجزائر

وفى مستهل الجلسة تكلم كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا فأنكر حق الجزائريين فى تقرير مصيرهم وطالب بوقف اطلاق النار فى الجزائر قبل اجراء المفاوضات مع الوطنيين ، وأعلن رفض الوساطة المعروضة من ملك (مراكش) ورئيس جمهورية تونس لوجود قواعد للوطنيين فى البلدين .

وكان مما قاله بينو ان الوطنيين الجزائريين يسعون الى تدويل مشكلة الجزائر لتغطية فشلهم فى الجبهات العسكرية والسياسية ، لكن الأمم المتحدة غير مختصة بالنظر فى مشكلة الجزائر ، لان النزاع ليس ثورة وطنية ضد معتد أجنبى، ولكنه ثورة سياسية تقوم بها أقلية ؛ فاذا تخلت فرنسا عن الجزائر استولى عليها الشيوعيون .

واضاف بينو : ان مستقبل الجزائر سيحدد بعد انتخاب المجالس النيابية فيها ، ولكن الوطنيين اغلقوا هذا الباب بمطالبتهم بالاعتراف باستقلال الجزائر اولا . أما وساطة (مراكش) وتونس فانها ستعرض للدمار ماتسعى اليه فرنسا من النهوض بشمالى افريقية ، ولأنهما تعترفان بأن جيش التحرير الوطنى هو الهيئة الوحيدة التى تمثل الجزائر . وهذا ما لاتعرف به فرنسا ولن تعترف به أبدا .

واستطرد بينو يقول : ان مصر تمد الجزائريين بالأسلحة كما تساعدهم تونس ومراكش بطريقة تهدد سيادتها بسبب الضغط الذى يفرضه عليها الثوار . وان فرنسا اذا وافقت على منح الجزائر الحكم الذاتى الآن ، ادى ذلك الى تقسيم الجزائر بين الوطنيين الجزائريين وبين المستوطنين الأجانب .

وختم بينو حديثه قائلا : ان واجب الامم المتحدة واضح جلى ، وهو السماح لفرنسا بتنفيذ الحل السلمى العادل الذى دعت اليه الجمعية فى قراراتها السابقة

وفى ٣٠ من نوفمبر استأنفت اللجنة السياسية التابعة للامم المتحدة مناقشة مشكلة الجزائر ، وتكلم السيد فريد زين الدين مندوب سورية فقال :

ان الجزائريين الوطنيين يمكنهم اليوم ان يحشدوا في ميدان القتال جيشا يزيد عدد رجاله على مائة الف رجل ، وان فرنسا قد فقدت سيطرتها العسكرية والسياسية على شمالي افريقية .

واضاف قائلا : انه يجب على الامم المتحدة ان تطالب باجراء مفاوضات بين فرنسا والجزائر لحل المشكلة على اساس منح الجزائر الاستقلال . واذا فشلت الامم المتحدة في ذلك فانه سيكون للدول الاعضاء قسط وافر من الحرية للاعتراف باستقلال الجزائر .

وقال : ان فرنسا لم تنفذ التعهدات التي قطعتها على نفسها باعادة السلام الى الجزائر . وان القوات الجزائرية الوطنية تزيد اليوم ثلاثين ضعفا على ما كانت عليه منذ بدء الثورة في سنة ١٩٥٤ وهي على استعداد تام لمواصلة القتال مدة طويلة اخرى.

واستطرد يقول : ان اكتشاف آبار البترول في المنطقة الشمالية من الصحراء الكبرى قد شحذ رغبة الدول الغربية في ابقاء الجزائر تحت السيطرة الاجنبية كما ان سياسة الغرب لايجاد علاقات مالية واقتصادية جديدة بين اوربا وافريقية تهدف الى تاييد الاستعمار الفرنسي في الجزائر .

وتكلم الن نويل مندوب بريطانيا فأيد المقترحات الفرنسية التي تدعو الى اجراء محادثات مع الثوار الوطنيين لوقف القتال، ثم التفاوض مع الزعماء الذين ينتخبهم الشعب الجزائري في انتخابات عامة ، على ان ترمي هذه المفاوضات الى تقرير مصير الحكم في الجزائر بصفة نهائية .

وقد اصدر وفد جبهة التحرير الجزائرية في نيويورك بيانا اعلن فيه ان الجبهة ترفض قانون اصلاح اداة الحكم الذي تنوي فرنسا تنفيذه في الجزائر لانه يعتبر الجزائر جزءا من الأراضي الفرنسية فيقضي على آمال الجزائريين الوطنيين في استقلال بلادهم ، كما يعوق الوصول الى حل سلمي للنزاع الناشب بينهم وبين فرنسا .

وفي ٢ من ديسمبر القى السيد احمد الشقيري مندوب

المملكة العربية السعودية فى الامم المتحدة بيانا فى اجتماع اللجنة السياسية فى الامم المتحدة قال فيه : ان اعتراف بعض الدول بحكومة حرة للجزائر امر يتوقف تحقيقه على نتيجة المناقشات الدائرة حول قضية الجزائر فى الامم المتحدة .

ولخص الشقيرى البرنامج العربى لتسوية المشكلة الجزائرية فيما يلى :

اولا ـ الاعتراف دون قيد او شرط باستقلال الجزائر .

ثانيا ـ الاعتراف بقيام حكومة جزائرية مؤقتة تؤلفها جبهة التحرير للتفاوض مع فرنسا مباشرة على أساس الاستقلال .

ثالثا ـ الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين حتى يمكن تهيئة الجو المناسب للتفاهم والمفاوضات المثمرة .

رابعا ـ وقف القتال فى جميع انحاء الجزائر ، وذلك امر لا يمكن تحقيقه الا بعد تنفيذ الاجراءات الثلاثة التى تقدم ذكرها . وقال :

ان بريطانيا تعاون فرنسا فى الجزائر كما تؤيد فرنسا البريطانيين فى قبرص ، وقال ايضا :

انه يجب ان تبقى الاراضى الجزائرية وحدة لا يعتريها اى تقسيم بل يجب ان تكون الصحراء جزءا منها .

ثم تكلم مندوب ايطاليا فقال : ان لمشكلة الجزائر تأثيرا على بلاده ، لانها تزعزع السلام والاستقرار فى منطقة البحر الابيض المتوسط كلها .

وقال مندوب سيلان : ان حكومته ترى انه يجب على فرنسا ان تعترف باستقلال الجزائر مشيرا الى ان المشروع الذى وضعته فرنسا لاصلاح اداة الحكم هناك لا يحقق الامانى القومية للشعب الجزائرى .

وفى ٣ من ديسمبر قال مندوب روسيا : انه يبدو واضحا ان فرنسا تعتزم مواصلة حربها الاستعمارية فى الجزائر لقمع الثورة

الوطنية بالقوة ، وقال ان جميع الحكومات الفرنسية قد تجاهلت قرارات الامم المتحدة لحل المشكلة الجزائرية حلا عادلا .

وقال مندوب المغرب : ان حكومته تدعو فرنسا والجزائر الى اجراء مفاوضات مباشرة وناشد الامم المتحدة معاونة الجزائريين على استرداد استقلالهم المغتصب، وقال ان المفاوضات المباشرة بين الجانبين على اساس الاعتراف بحق الجزائر فى الاستقلال هى الوسيلة الوحيدة لحقن الدماء وصيانة المصالح الفرنسية وانشاء علاقات ودية جديدة للتعاون بين فرنسا والجزائر .

وفى ٤ من ديسمبر تكلم الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر فى اللجنة السياسية للامم المتحدة فقال : ان للجزائر وضعا دوليا لابد من الاعتراف به وعلى هذا تؤيد حق الجزائريين فى تقرير مصيرهم ، ولا يمكن ان ينقص منه ما تزعمه فرنسا من اية دعوة قانونية خيالية .

واستطرد قائلا :

اننا نعتقد ان الحرب التى تشنها فرنسا فى الجزائر حرب تتنافى مع حضارة البشرية بل هى ثورة ضد الميثاق وضد القانون الدولى ، وينبغى للجمعية العامة ان تذكر فى أسف عميق ان الآمال التى أعربت عنها وهى الوصول الى تسوية سلمية لم تجد اذنا مصغية من فرنسا ، بل يجب ان تذكر الجمعية ان آمالنا جميعا قد خابت لان الموقف فى الجزائر ازداد تدهورا وتطورت الحرب هناك فأصبحت أشد عنفا وأكثر ضحايا .

ووصف الدكتور فوزى المشروع الجديد الذى وضعته الحكومة الفرنسية لاصلاح اداة الحكم فى الجزائر دون التشاور مع الجزائريين بانه يزيد فى سوء الحالة لانطوائه على تقسيم الجزائر وتقطيع أوصالها .. ثم قال :

دعونا نستمع الى نداء الزمن وندرك ان ساعة حرية الجزائر قد دقت .. لقد كتب شعب الجزائر العظيم بدماء ابنائه الوثيقة التى تؤكد حقه فى التعبير عن ارادته وتقرير مصيره ، كما تؤكد

حقه فى الاستقلال .. ان هذه حقيقة لا يمكن تغييرها ، بل انها حقيقة ناصعة اكدها لنا وجود اكثر من نصف مليون جندى فرنسى لقتال الوطنيين فى الجزائر .

ثم اشار وزير خارجية مصر الى الخطاب الذى القاه كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا فقال : انه تحدث عن كل موضوع يطوف بخيال انسان الا الموضوع الذى نبحثه الآن .

اما فى باريس نفسها فقد راح فريق من المحامين يقررون باقلامهم مصير الجزائر ولا شك أن السياسة التى تنتهجها فرنسا فى الجزائر يجب أن تتوقف اذا هى ارادت ان تتجنب الافلاس الروحى والمادى ، اننا لا نريد من فرنسا ان تكون دولة ثائرة ضد الحضارة الانسانية ولا نريد منها ان تنكر احكام الميثاق ولا نريد منها أن تناصب نفسها العداء او تناصبنا العداء ، اننا نريد من فرنسا ان تكون عضوا نافعا فى هذه الهيئة وفى المجتمع الحر فى العالم .

وفى ٥ من ديسمبر تقدمت ١٧ دولة من دول الكتلة الآسيوية الافريقية الى اللجنة السياسية بمشروع قرار يدعو لاجراء مفاوضات تستهدف حل مشكلة الجزائر وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة .

وقد تكلم كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا مرة أخرى فحذر الامم المتحدة اتخاذ اى قرار يستحيل على فرنسا قبوله ويؤدى الى تفاقم المشكلة تبعا لذلك .

ثم تكلم الدكتور فريد زين الدين مندوب سورية والسيد منجى سليم سفير تونس ففند كل منهما مزاعم بينو ، وكرر المندوب السورى اقتراحه السابق باجراء استفتاء عام فى الجزائر لاسقاط حجة فرنسا بادعائها أن بعض الجزائريين لا يريدون الاستقلال التام .

وجاء فى مشروع القرار الآسيوى الافريقى ايضا ان الامم المتحدة تعترف بحق الجزائريين فى تقرير المصير ، وان الجزائر ما زالت تعانى الويلات والخسائر الجسيمة فى الارواح .

وقد تقدمت بهذا المشروع مصر وسورية والسودان ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن وليبيا وافغانستان وبورما وسيلان وغانا واندونيسيا والعراق والاردن .

وفى ٦ من ديسمبر تكلم مندوب سيلان فاعلن تاييده لمشروع الكتلة الآسيوية الافريقية كما دافع عن هذا المشروع دفاعا قويا مندوبو غانا والعراق والسعودية فى حين عارضه مندوب كوبا .

وعاد كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا فقال : ان وفد بلاده لن يشترك فى مناقشات اللجنة السياسية حول اى مشروع قرار يتعلق بقضية الجزائر .

ثم تكلم الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر فهاجم السياسة الاستعمارية الفرنسية فى الجزائر ، وطالب باتخاذ اجراءات جدية عاجلة لمواجهة الموقف بصراحة ، بأن توافق الامم المتحدة على المشروع الآسيوى الافريقى باعتباره مشروعا سليما يكفل التوفيق بين الطرفين المتخاصمين وحث الاعضاء على رفض التعديلات التى يراد ادخالها على المشروع .

وفى ١٠ من ديسمبر ـ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة بالاجماع على مشروع قرار بشأن مسألة الجزائر كانت الكتلة الآسيوية الافريقية وفرنسا قد قبلته بعد محادثات جرت قبل اجتماع الجمعية . وقد جاء فى هذا القرار :

ان الجمعية ـ وقد ناقشت مسألة الجزائر ونوهت بالقرار الذى سبق ان اتخذته فى هذا الشأن فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ـ تعرب مرة اخرى عن قلقها واهتمامها بالحالة فى الجزائر، وتسجل ماتقدم به كل من ملك المغرب ورئيس جمهورية تونس عن استعدادهما لبذل مساعيهما الحميدة لحسم النزاع وتبدى رغبتها فى أن تجرى بروح من التعاون الصادق المحادثات ، وتستخدم وسائل أخرى مناسبة لحل المشكلة وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وأهدافها .

وفى الدورة الثالثة عشرة سنة ١٩٥٨ :

تقدمت سبع عشرة من الدول الآسيوية الافريقية بمشروع قرار فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ ونص مشروع القرار كالآتى : ـ

بعد أن ناقشت الجمعية العامة مسألة الجزائر .

وبالاشارة الى قرارها فى ١٥ فبراير ١٩٥٧ والذى اعربت فيه الجمعية العامة عن املها فى الوصول الى حل سلمى ديمقراطى عادل بواسطة الوسائل المناسبة طبقا لميثاق الامم المتحدة .

وبالاشارة الى قرارها فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ والذى اعربت فيه الجمعية العامة عن ضرورة بدء المحادثات وباستخدام الوسائل المناسبة الاخرى فى الوصول الى حل طبقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة واعترافا بحق الشعب الجزائرى فى الاستقلال .

تبدى عميق اهتمامها باستمرار الحرب فى الجزائر .

وتعتبر ان الحالة الراهنة فى الجزائر تشكل تهديدا للسلم والامن الدولى وعلمت برغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فى الدخول فى مفاوضات مع حكومة فرنسا .

وفى ١٣ ديسمبر ٥٨ تقدمت هايتى بتعديلين لمشروع قرار الدول الآسيوية الافريقية وكان التعديل الاول يرغب فى حذف الاشارة الى حق الاستقلال واستبدالها بعبارة حقهم فى تقرير مصيرهم وكان التعديل الثانى يرغب فى حذف الفقرة الخاصة بحكومة الجمهورية الجزائرية واستبدالها بعبارة أن قادة جبهة التحرير الوطنى يرغبون فى التفاوض .

وقد عارضت الدول الآسيوية الافريقية فى تعديل مشروعها ولكن امام اصرار هايتى على عرض تعديلها للتصويت تقرر عرض التعديل الاول فكان مصيره الرفض بأغلبية ٤٨ صوتا ضد ١٣ صوتا مع امتناع ١٩ صوتا . ولذلك فقد امتنعت هايتى من عرض التعديل الثانى للتصويت .

تم التصويت على مشروع الدول الآسيوية الافريقية كما هو فوافق عليه ٣٢ صوتا ورفضه ١٨ صوتا مع امتناع ٣٠ عن التصويت .

## الدورة الرابعة عشر ( ١٩٥٩ ) :

تقدمت ٢٢ دولة آسيوية بمشروع قرار فى ٣ ديسمبر ٥٩ الى اللجنة الاولى ويعترف القرار بحق تقرير المصير والاستقلال للشعب الجزائرى ويدعو الجانبين الى الدخول فى مفاوضات فى اقرب وقت لوقف اطلاق النار وتقرير المصير . واشار الى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فى اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية وعرض المشروع للتصويت ولكنه لم يحصل على اغلبية الثلثين المطلوبة فى اللجنة وفى ١٢ ديسمبر ١٩٥٩ - تقدمت باكستان للجمعية العامة بمشروع قرار معدل ينص على قرار الجمعية العامة فى ١٥ فبراير ١٩٥٧ ، وقرارها فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ والذى عبرت فيه الجمعية العامة عن الرغبة فى أن تبدأ المحادثات وان تستخدم كل الطرق السلمية بقصد الوصول الى حل يتمشى مع اغراض ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ، مبدية اهتمامها العميق باستمرار القتال فى الجزائر .

١ ـ تعترف بحق الشعب الجزائرى فى تقرير المصير .

٢ ـ تحث على اجراء مباحثات مباشرة بقصد الوصول الى حل سلمى على أساس حق تقرير المصير طبقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة .

وقد وافقت ٣٩ دولة على هذا المشروع ورفضته ٢٢ دولة وامتنعت ٢٠ دولة عن التصويت ورفض المشروع لعدم حصوله على اغلبية الثلثين المطلوبة وعقب وزير خارجية الجزائر على موقف الامم المتحدة فى قضية الجزائر بقوله : ان الراى العام العالمى قد عبر دائما عن تأييده وعطفه على كفاح الشعب الجزائرى العادل وسيفشل الاستعمار مهما تآمر فى تحويل الشعب الجزائرى عن اهدافه الوطنية التى تكفلها له جميع المبادىء والقوانين الدولية والتى يسعى الى تحقيقها بنضاله ودمائه وقد أعلن الوطنيون الجزائريون أثر رفض مشروع القرار ان القتال لن يتوقف الا بعد الاتفاق على الضمانات التى تكفل حق تقرير المصير .

ونظرا للعوامل الجديدة الداخلية والخارجية التى طرات

على القضية الجزائرية عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعا بطرابلس الغرب من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ الى ١٨ يناير ١٩٦٠ درس فيه الوضع في الجزائر في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والدبلوماسية وادخل تعديلا على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وعلى اثر انتهاء المؤتمر اصدر المجلس بيانا اعلن فيه ..

١ ـ تحديد اهداف من شأنها ان تجعل كل الاعانات الخارجية أكثر انسجاما وفاعلية .

٢ ـ المصادقة على مبدأ تقرير المصير والتأسف لكون الحكومة الفرنسية تتهرب من المفاوضات .

٣ ـ شكر الاقطار العربية والافريقية والآسيوية وتقدير مؤازرة البلدان الاشتراكية .



مراجعة د . ا ى. ق.

# الجزائر مشكلة دولية

ان المحاولة الاستعمارية لبقاء الجزائر العربية تحت سيطرة النفوذ الفرنسي وراءها عوامل عدة هي التي أملت على فرنسا وحلفائها خطط العدوان وأوحت اليهم بأساليب المناورات والخداع داخل الأمم المتحدة وخارجها طيلة الاعوام الثلاثة الماضية .

بيد أن التطور الطبيعي لمشكلة الجزائر لن توقفه هذه المناورات او الخطط العدوانية بل ان كفاح شعب الجزائر سيتوج بالنصر كما توج كفاح سائر الشعوب التي تحررت .

ولقد اعربت الجمعية العامة للامم المتحدة عن املها في الوصول الى حل سلمي عادل وفقا لمبادىء الأمم المتحدة عن طريق الوسائل المناسبة .

ومن حق الامم المتحدة ان تقول : ان هذه هي اول مرة يتاح لها فيها ان تناقش فرنسا الحساب ، وأن تطالبها مهما كانت صيغة المطالبة هيئة لينة بالخضوع لميثاق الامم المتحدة ولكن الاستعماريين يفسرون قرار الامم المتحدة تفسيرا تعسفيا ، اذ ترى الجبهة الوطنية الجزائرية ان الامم المتحدة اذ ناقشت القضية الجزائرية ، انما اكدت بذلك أن هذه المسألة تدخل في اختصاصها ، ولا تعد من الشئون الداخلية لفرنسا كما يدعي الاستعمار الفرنسي .

اما الحكومة الفرنسية ، فتصمم على وقف اطلاق النار أولا بيد أن وقف اطلاق النار لا يمكن أن يتم من جانب واحد والا كان استسلاما . وهذا ما يرفضه الشعب الجزائري .

ان الحكومة الفرنسية تصمم على وقف اطلاق النار ، ثم هي في الوقت ذاته ،تجري انتخابات في ظل الاستعمار الفرنسي . وتجري مفاوضات بين النواب الجدد وبين فرنسا حول مستقبل الجزائر ، ومن الطبيعي الا يقبل الجزائريون هذه الخدعة الجديدة .

ان فرنسا تواجه كارثة مالية ، تضطرها الى خفض ميزانيتها عن العام الحالى ٢٥٠ مليون جنيه ، ولا بد ان يشمل هذا الخفض ميزانية فرنسا العسكرية التى تتحمل بسبب حرب الجزائر أعباء مالية لا طاقة للشعب الفرنسى بتحملها .

ففرنسا تنفق على حرب الجزائر مليون جنيه يوميا. وهذه النفقات نتيجة حتمية لحشد ما يقرب من نصف مليون جندى فى حرب مستمرة مع الشعب الجزائرى من أجل قضية لا سند لها اليوم .

وترى الحكومة الفرنسية نفسها امام طريقين : اما ان تقوم بهجوم سريع شامل ينهى حرب الجزائر ، واما ان تسلك سبيل المفاوضات ، والحرب الشاملة معناها حرب الابادة الجزئية ، والمفاوضات معناها قيام الجمهورية الجزائرية .

وتقول جريدة « فرانس أوبزرفاتير » : انه اذا لم ترغب فرنسا فى المخاطرة بحرب ابادة ضد عناصر المقاومة على غرار مذابح سنة ١٩٤٥ ، فلا مفر من ان تعلم انه لا بد ان عاجلا او آجلا من الاعتراف بقيام جمهورية جزائرية .

وتقول الجريدة ايضا « انه اذا كان من الضرورى ان يسبق وقف اطلاق النار اجراء انتخابات حرة فان وقف اطلاق النار لا يمكن ان يتم الا على اساس اتفاق سياسى » .

ولكن هذا الاتفاق السياسى تقف دونه اعتبارات عسكرية واقتصادية ويرجع بعضها الى خطط قيادة حلف شمال الأطلنطى ومركز فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط ، ويرجع بعضها الى مصالح الاستعماريين الفرنسيين التى تتعارض مع الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر ، وقد حاول المستوطنون الفرنسيون فى الجزائر أن يضعوا العقبات فى طريق اتفاق فرنسا مع زعماء الجزائر .

ويبلغ عدد هؤلاء المستوطنين مليون نسمة ، فى مقابل تسعة ملايين جزائرى .. ومن الممكن أن تراعى المصالح الاقتصادية للمستوطنين فى ظل النظام الذى تسير عليه الجزائر بعد الاستقلال، بيد ان هؤلاء المستوطنين يمثلون نوعا من الاستغلال الاستعمارى الجشع ولا يستطيعون معه قبول فكرة استقلال الجزائر .

وفى جهاز فرنسا العسكرى قواد لا يتصورون امكان الدفاع عن فرنسا والعالم الغربى دون أن يكون شمال افريقية خاضعا لهم وبين اصحاب هذا الراى وزملائهم الامريكيين فى حلف شمال الاطلنطى خلاف جوهرى ، فالقواد الأمريكيون يرون الاكتفاء بارتباط دول شمالى افريقية بالحلف الغربى ولو لم يكن ذلك عن طريق تبعيتها لفرنسا .

وهذه الاوضاع كلها مرتبطة تماما بالخطط الموضوعة للدفاع عن العالم الغربى دون مراعاة لحقوق الشعوب العربية فى شمال افريقية ، اذ لا تزال الفكرة الاستعمارية تتسلط على الغربيين .

وقد نوقشت قضيةالجزائر بمؤتمر باندونج فى٢٤ منابريل سنة ١٩٥٥ واعلن البيان المشترك ما يأتى عنها:

« لاحظ المؤتمر ان وجود الاستعمار فى اجزاء كثيرة من آسية وافريقية ايا كان شكله لا يحول دون التعاون الثقافى فحسب ، بل يحارب الثقافات القومية للشعوب ..

ولقد انكرت بعض الدول الاستعمارية على الشعوب التابعة لها حقوقها الاساسية فى حقل التعليم والثقافة ، وهذا مما يعرقل تطور شخصيتها ويحول دون التبادل الثقافى مع الشعوب الآسيوية والافريقية الأخرى .... وهذا يصدق بصفة خاصة ... على الجزائر .. حيث ينكر حق الشعب الأساسى فى دراسة لغته وثقافته .

وبالنظر الى الموقف غير المستقر فى شمال افريقية فى تقرير مصيرها ، يعلن المؤتمر الآسيوى الافريقى تأييده لحقوق شعب الجزائر فىتقرير المصير والاستقلال ويحث الحكومة الفرنسية على أن تحقق التسوية السلمية للقضية دون تأخير .

وقد نوقشت قضية الجزائر فى مؤتمر بريونى الذى ضم الرئيس « جمال عبد الناصر » والرئيس تيتو والرئيس نهرو .. واعلن البيان المشترك عنالمؤتمر فى١٩ من يوليوسنة٩٥٦ مايأتى:

« وقد بحث رؤساء الحكومات الثلاث ( مصر ـ الهند ـ يوغوسلافيا ) الموقف فى الجزائر وهو يعتبر فى رايهم بالغ الاهمية بل يتطلب اهتماما عاجلا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب

الجزائر ، ولدعم السلام فى ذلك الجزء من العالم ، ونظرا لايمان رؤساء الحكومات الثلاث بأن السيطرة الاستعمارية غير مرغوب فيها اطلاقا فضلا عما يترتب عليها من أضرار بالحاكمين والمحكومين معا فانهم يرون أن من واجبهم التعبير عن عطفهم التام على رغبة الشعب الجزائرى فى الحرية ، وهم يدركون أن فى الجزائر عددا كبيرا من الأشخاص الذين من أصل أوربى ، والذين تجب حماية مصالحهم على أنه يجب ألا يقف هذا فى طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائرى ، وهم يؤيدون كل الجهود والمفاوضات التى تهدف الى ايجاد حل عادل سلمى خصوصا وقف أعمال العنف . ويجب أن يؤدى وقف اطلاق النار والمفاوضات بين الأطراف التى يعنيها الامر الى تسوية سلمية للمشكلة ) .

وقد واصلت فرنسا سياستها العدوانية وتحديها لميثاق الأمم المتحدة وأعلنت العداء السافر للقومية العربية . وجعلت تأييد العرب للشعب الجزائرى فرصة للمساومة فى كل مناسبة ، حتى اذا جاءت أزمة السويس انضمت فرنسا الى بريطانيا واسرائيل فى العدوان الآثم على مصر انتقاما من تأييدها للجزائريين .

وأخيرا .. قبلت فرنسا أن تناقش الجمعية العامة للامم المتحدة مسألة الجزائر دون أن تهدد بالانسحاب ، غير انها تآمرت مع حلفائها على وأد كل مشروع يدعوها الى الاعتراف باستقلال الجزائر والتفاوض مع شعبها على هذا الاساس ، فرفض مشروع الجبهة الآسيوية الافريقية فى اللجنة السياسية ولم يحرز مشروعان آخران أغلبية الثلثين . وكانت فرنسا تمنى نفسها بقرار الانتقال الى جدول الاعمال كختام لمناقشة مشكلة الجزائر ، ولكن الجمعية العامة أصدرت قرارها الذى يعبر عن أملها فى الوصول الى حل سلمى يتفق مع ميثاق الامم المتحدة كما سبقت الاشارة الى ذلك .

وأن مما يثلج صدور العرب أن يجدوا الرأى العام العالمى قد تنبه الى المؤامرات الاستعمارية فى الجزائر فأصبح عالما بأساليبها متتبعا لحرب الابادة التى تجرى تحت سمع وبصر الأمم المتحدة .

ومهما حاول المستعمرون ان يخنقوا الاصـوات المدافعة عن حرية شعب الجزائر فانهم يجدون بين وقت وآخر أصواتا حـرة تنادى بحق هذا الشعب فى ان يتبوأ مكانته بين الاحرار بعـد ان يقرر مصيره بنفسه ٠

وبرغم أن الولايات المتحدة قد حاولت ولا تزال تحاول التستر على الجرائم التى يرتكبها الفرنسيون فى الجزائر بين يوم وآخر بل بين ساعة واخرى وبرغم ان جون فوستر دلاس وزير الخارجية الامريكية قد تطوع مختارا للقيام بعملية ذر الرماد فى عيون ساسة العالم ٠٠ عن الافعال التى تقوم بها فرنسا الى حد انه قد وصفهـا أخيرا بأنها شرعية ٠

بالرغم من ذلك كله ٠٠ فان شيخا أمريكيا ـ هو جون كنيدى ـ رئيس الولايات المتحدة الآن ـ تحدث أمام الكونجرس ٠٠ واجه زملاءه بالحقيقة المرة عن مشكلة الجزائر ٠٠ التى أصبحت مشـكلة دولية يجب أن تشترك فيها الولايات المتحدة بدور فعال ٠

لقد وضـعت حرب الجزائر الولايات المتحدة الامريـكية فى مازق دبلوماسى لم تمر بأحرج منه منـذ ازمة الهند الصـينية ، ولكننا مع ذلك رفضنا حتى هذه الساعة مواجهة هذه المشكلة كما رفضنا قبول أهميتها بالنسبة الينا ٠

انني لا اطالب بسياسة تناهض فرنسا ، ولكننى لا ارضى ايضا عن سياسة تناهض الحركات الوطنية التحـــــررية ٠ لقد اتفق الدبلوماسيون الفرنسيون والأمريكيون منذ سنوات على تجـاهل الجزائر واعتبارها قضية لا تخص السياسة الامريكية ولا السياسة الدولية ٠ واوهموا انفسهم بأن الجزائر جزء من فرنسا وان ثورتها ليست سوى شغب محلى ٠

ولكن على الرغم من هذه البديهيات والنظريات فان الوقائع الجارية امامنا تثبت ان التهاب القومية فى افريقية جعل من الجزائر قضية دولية يجب ان تهتم بها الولايات المتحدة ٠

ان اربعمائة الف جندى فرنسى يحاربون فى الجزائر بدلا من ان يكونوا فى اوربا وبذلك اصبحت قوة حلف الاطلنطى هيكلا فارغا

وأضعفت هذه الحرب آمال الدول الغربية فى أن تجرى فرنسا خفضا فى استيرادها وتعتمد نظاما اقتصاديا حربيا .

وقد طالبت دول كثيرة فى مناسبات عدة بطرح القضية الجزائرية على الامم المتحدة ، ولكن تصريحاتنا المبهمة ومعارضتنا لبحث الموقف عرضت موقفنا كدولة كبيرة ذات مركز هام فى الامم المتحدة الى الخطر .

يضاف الى ذلك أن حرب الجزائر حطمت ثورة الشعب الفرنسى ونفسيته واضطرت فرنسا الى تأجيل مشروعات انتعاشها الاقتصادي ومشروعات انتعاش افريقية السوداء فى الصحراء والاتحاد الأوربى .

ومن نتائج هذه الحرب ايضا تعريض فرنسا الى موجة كبيرة من الشيوعية فى الوقت الذى تكافح فيه هذا المذهب أوربا كلها ، وجعلت هذه الحرب فرنسا تلاحق الصحافة الحرة فتضغط على الحريات الشعبية فى بلدها الذى لا يعرف الاستقرار الوزارى كما جعلها ايضا تلقى بقواتها فى حملة انتحارية فى السويس .

فالقضية الجزائرية ليست مسألة فرنسية محضة ولن تكون كذلك ابدا .

وفى خريف سنة ١٩٥٦ اصدر مسيو جى موليه تعليماته الى السلطات المختصة باجراء مفاوضات مع الجزائريين فى روما أو غيرها بغية الوصول الى اتفاق لوقف اطلاق النار ، وبينما كان يشجع هذه المفاوضات بوساطة تونس «ومراكش» القت السلطات الفرنسية بناء على تعليمات وزير الخارجية كريستيان بينو والوزير المقيم فى الجزائر لاكوست ، القبض على خمسة من الزعماء الجزائريين كانوا متجهين الى تونس لاجراء هذه المفاوضات ، وهذا العمل لم يحطم المفاوضات فحسب بل كان له اسوأ الاثر فى الخارج ايضا .

وبعد انتهاء حملة السويس وزوال بعض آثارها من النفوس حاول السيد الحبيب بورقيبة اقناع الوطنيين الجزائريين بقبول مبدأ الانتخابات الجزائرية تحت اشراف دولى على أن تقبل

فرنسا النتائج التى تسفر عنها الانتخابات وهنا أيضا تدخل المسيو جى موليه قاصدا عرقلة هذه المحادثات التى كانت تجرى بناء على رغبتنا .

وموقف الولايات المتحدة الامريكية من هذه القضية كان مثارا للعجب والدهشة فبدلا من التدخل لوقف اطلاق النار تركنا الفرنسيين يستعملون السلاح الامريكى فى الجزائر .

وبدل اعترافنا بأهمية القضية الجزائرية وخطورتها تجنب نائب رئيسنا نيكسون التطرق الى القضية بعد أن قام بزيارة افريقية .

وبدلا من ابداء القلق لرفض الحكومة الفرنسية اجراء أية مفاوضات مخلصة مع الجزائريين قام مندوبنا فى الامم المتحدة المستر هنرى كابوت لودج بالاعراب عن ثقته فى الطريقة التى تعالج بها الحكومة الفرنسية قضية الجزائر .

وانني مقتنع بأن المظاهر والتصريحات المناوئة للاستعمار لن تحل القضية فان اول عقبة فى طريق حل القضية الجزائرية انما هو اصرار فرنسا على أن الجزائر جزء من فرنسا ولكن هذه الحجة الفرنسية دحضها الفرنسيون أنفسهم ودحضتها الاحداث ذات الطابع الدولى .

والعقبة الثانية : وجود جالية فرنسية كبيرة فى الجزائر تعتبر استقلال الجزائر خطرا على مصالحها .

والعقبة الثالثة : هى الظن بان حل القضية الجزائرية سيفيد الفوضويين اكثر من أى شيء آخر .

انني لا أتجاهل مصاعب فرنسا لانه من المؤلم لفرنسا ان تستمر فى الحرب منذ سنة ١٩٣٩ ضد المحور ، ثم فى سورية ، ثم فى الهند الصينية . ثم فى ( مراكش ) وتونس ، ثم فى الجزائر .

ولكن القضية المطروحة الان على بساط البحث ليست انقاذ الامبراطورية الفرنسية وخرافاتها الاستعمارية وانها انقاذ الشعب الفرنسى نفسه . وانقاذ مستقبل افريقية الحرة . وان

دروس تونس ( ومراكش ) والهنـــد الصينية تبرهن على عقم السياسة الفرنسية الحاضرة وخطورة استمرار الولايات المتحدة فى القيام بدور المتفرج .

وبعد ، فما هذه الشروط الفرنسية التى وضعنا فيهـــا ثقتنا وسكتنا عنها ؟ هى الاحتلال العســـكرى وقلب النظم الاقتصادية والاجتماعية وربط الجزائر بفرنسا ، وهذه الشروط لا يمكن أن تكون حلا للقضية بل يجب أن تزول من الطريق .

وأعود الآن الى نقطة انطلاقى ، فقد حان الوقت لكى تتدخل حكومتنا لا لفرض تسوية بل لتحطيم الحلقة المفرغة التى تدور فيها القضية ، وعلى الولايات المتحدة البحث عن مخرج .

وربما يكون الوقت قد فات لانقاذ الغرب من كارثة الجزائر، ولكننا لن نجرؤ مطلقا على تناسى قول الرئيس ولسن ( أن قلوب العالم متجهة الينا ) .

اننا اذا أردنا الحصول على صداقة العـــرب والافريقيين والاسيويين ــ وهذا شىء أساسى بالنسبة لسياســـة الولايات المتحدة ــ فاننا نحتاج الى شىء آخر غير مليار من الدولارات .

( ان صداقتهم لا تأتى عن طريق منحهم المساعدات المالية ، ولا تأتى كذلك فى سياق تصريحات عن الحرية ووصف اخطـار الشيوعية ! .

وليـــت الشخصيات الامريكية وحدهـــا هى التى تتبـــع تطورات القضية الجزائرية باهتمام كبير وتدلى بتصريحـــات تدل على مدى الخطر الذى يحيط بموقف فرنسا ، بل الشخصيات السياسية الفرنسية بدات هى الأخرى تفهم الموقف فى الجزائر على حقيقته ، ومن أبرز هذه الشخصيات شخصية ( نايجلان ) الاشتراكى الفرنسى والحاكم العام فى الجزائر سابقا ، هذا الرجل ينصت الكثير من الفرنسيين الى ما يقول ويذعنون الى ما يشير ، نظرا لما قام به فى الماضى من خدمات للاســـتعمار ، فقد صرح ( نايجلان ) أخيرا فى محاضرة القـاها بمدينة فيشى تحت عنوان « عظمة فرنسا وعزتها » فقال : ( انه يجب أن تتـولى الجـزائر تسيير شئونها الداخلية بنفسها وتبقى محافظة على الدبلوماسية

والجيش والقضاء ) ومعنى هذا ان ( نايجلان ) يريد ان تمنح فرنسا الجزائر شبه استقلال داخلى .

وليست صلاحية هذا الراى تهمنا ، لأنه بعيد كل البعد عما يطالب به الشعب الجزائرى ، فالثورة الجزائرية بلغت درجة من القوة والتنظيم ، واصبح من العسير على قادتها النزول عن الاعتراف باستقلال الجزائر ، والوقوف دون مايرمى اليه الشعب الجزائرى من حرية وكرامة . ولكن المهم فى تصريح ( نايجلان ) هو تطور موقفه تجاه المشكلة الجزائرية ، فالمعروف انه كان قد عين ( رمادير ) فى سنة ١٩٤٨ حاكما عاما على الجزائر وكان قد كلفه تطبيق مشروع الجزائر المعروف وتصفية المشكلة بعد ان اصبحت الحركات الوطنية تهدد كيان الاستعمار .

وكان ( نايجلان ) يظن يومئذ انه يؤدى واجبا وطنيا ، وانه يستطيع بسياسته ان يقضى على حيوية الشعب الجزائرى ، وان يصرفه عن مواصلة سيره نحو الاستقلال الكامل ، فهدم جميع الحريات الفرديه الجماعية وزور الانتخاب وعين زورا اناسا لاصلة لهم بالشعب ليمثلوا الجزائريين فى مجلس لم يعترف بوجوده اى جزائرى ، غير ان الشعب صمم على مواصلة كفاحه واستعادة سياسته دون ان يهتم ( بنايجلان ) او بسياسته ، فانه برغم المظاهر الهادئه التى كانت عليها الجزائر فى ذلك الوقت شرعت تبنى فى الخفاء مستقبلها . وتعد العدة لكى تؤكد (لنايجلان) وانصاره ان ارادة الشعوب لا تقهر .. وهذا امر لم يكن يفهمه نايجلان ـ الذى كان يعتقد أنه أخضع ارادة الشعب الجزائرى وقهرها ـ ولهذا رأيناه بعد أن استقال من منصبه فى الجزائر وبعد أن اندلعت الثورة الجزائرية تعلن للعالم فشل السياسة الاستعمارية وتشهد بتزوير عملية الانتخاب التى قام بها (نايجلان) قد انضم الى منظمة استعمارية محضة ـ هدفها ابقاء الجزائر كما كانت فى عهده تحت سيطرة الاستعماريين ، وكان له تاثير على الاتجاه السياسى فى هذه المنظمة حتى اصبحت لاتقاوم الشعب الجزائرى فحسب ، بل تقف دون مشروعات الحكومة الفرنسية نفسها ،وتقوم بمظاهرات عنيفه فى شوارع الجزائر العاصمة وباريس لتعبر عن استنكارها لسياسة الحكومة

الاشتراكية الفرنسية ، بل ان ( نايجلان ) ذهب الى أبعد من ذلك فصرح بأنه مستعد لأن يقوم بتزوير الانتخابات من جديد اذا اقتضت الحال وأن ما قام به في الجزائر كان ضروريا ، في حين أن الرأى العام العالمى كله كان يستمع الى ا جي موليه )رئيس وزراء فرنسا وهو يقترح اجراء انتخابات في الجزائر لايجاد حل عادل ديمقراطى .

غير أن الثورة الجزائرية أستمرت فى سيرها يخطى واسعة ، وأحرزت انتصارات متتالية فى جميع الميادين . وبدأ ( نايجلان ) وغيره من الشخصيات الفرنسية ينظرون الى الواقع ويدللون على أنهم كانوا على خطأ - وهم لا يستطيعون مهما حاولوا المكر والخديعة ومهما بذلوا من جهد وقوة أن يتغلبوا على ارادة الشعب الجزائرى ، الذى يغذى ايمانه القوى بحقه من دم شهدائه ، بل أصبح بعض القادةالعسكريين الفرنسيين يلمسون يوما بعد يومفشل سياستهم ولهذا أصبح الجنرال ( بييوت ) يلح على حكومته فى مقال نشره بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٧ فى جريدة « ليموند » بأن تسرع فى ايجاد حل مرض للقضية الجزائرية يجعلها فى مامن من الوقوع فى مثل هزيمة « ديان بيان فو » بالهند الصينية .

وفضلا عن ذلك فأن تطور القضية الجزائرية فى العالم ، واهتمام جميع الأوساط الدولية بالحل الذى أصبح من الضرورى ايجاده ، جعل الساسة الفرنسيين يحسون بمدى الخطر الذى يهددهم ، وبالمأزق الذى وقعوا فيه وكان نتيجة حتمية لموقفهم .

فكان ( ميتران ) يصرح فى بداية الثورة فى سنة ١٩٥٤ بأنه ( لا مفاوضة الا بالحرب ) ولكنه اليوم يقترح على النواب الفرنسيين منح الجزائر شبه استقلال داخلى .

كما عبر عن ذلك أيضا ( فيلملان )زعيم الحزب الجمهورى الشعبى . وقد قدم « منديس فرانس » ذاته مشروعا الى البرلمان الفرنسى يطلب فيه تكوين فيدرالية فرنسية مغربية بما فيها الجزائر . وصرح « جاك شيفالى » شيخ بلدية الجزائر للصحفيين الفرنسيين بأنه من الضرورى الاعتراف باستعداد الجزائر للاستقلال وبالتفاوض مع جبهة التحرر الوطنى .

وهكذا أصبح الساسة الفرنسيون – وفى مقدمتهم «نايجلان» المسئول الأول عن الحرب فى الجزائر – يقفون مواقف جديدة من القضية الجزائرية متحررين من أفكارهم الاستعمارية التى أوحتها اليهم مطامعهم . غير أن الحقيقة الواضحة التى لم يؤمن بها هؤلاء السياسيون هى أن الاستقلال الداخلى أو ما يشبه ذلك خطوة لم يفكر فيها الشعب الجزائرى فى يوم ما أو يقف عندها، ولن يرضى بها لقد غدت مسئلة الجزائر مشكلة دولية بكل معنى الكلمة .. وتحتاج الى جهود كل الدول متضافرة فى سبيل وضع حل لها يتفق أولا مع ميثاق الأمم المتحدة ومع مبادىء العدالة والكرامة والحرية .

على ان الاحرار المجاهدين فى الجزائر وكل من كان يعاونهم من اقصى العالم الى اقصاه فى جهادهم اخذوا يستمرون فى كفاحهم ونضالهم سواء كتب للامم المتحدة النجاح أو الفشل فى وضع التسوية العادله على اساس قرارها الاخير الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ .. فمهما تكاثفت قوى الشر فانها لا تطفىء جذوة الحرية او تسكت صوت العداله .

## الجمهورية العربية المتحدة .. وقضية الجزائر

لقيت ثورة الجزائر منذ قيامها فى اول نوفمبر سنة ١٩٥٤ كل تأييد من الشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة .

وقد تحدث الرئيس عبد الناصر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٧ عن قضية الجزائر فقال :

لنا اخوان فى الجزائر قاتلوا واستشهد منهم كل يوم أفراد فى سبيل حريتهم وفى سبيل استقلالهم ، هؤلاء الاخوان يقاتلون فرنسا وسلاح حلف الاطلنطى ، والمساعدات الامريكية ، والدول الغربية كلها ولكنهم سيظلون يقاتلون ويدافعون عن أنفسهم ضد الاساليب الوحشية ، وضد الوسائل العدوانية التى تستخدم ضد المدنيين من رجال ونساء ، وأين ضمير العالم الغربى بالنسبة لما حدث فى الجزائر ، ضمير العالم الغربى لا يدخل معركة ينتصر فيها على ضمائرهم .

عندما تكون المعركة فى الجزائر تعتقد ان الواجب الرئيسى علينا ان نسند اخواننا فى الجزائر لأنهم منا ، ومن دمنا ، جزء منا ، جزء من قوميتنا . وأن اخواننا فى الجزائر لايطالبون الا بحقهم فى الحرية والحياة وحق تقرير المصير الذى قررته الامم المتحدة والذى اعلنته الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية .

وليس شك فى أن الجزائر منا ، ونحن منها ، هى قطعة غالية من الوطن العربى وحريتها هى فى الحقيقة حرية لنا ، نحن عندما ندافع عن حق الشعب الجزائرى فى الحرية والكرامة . فانما ندافع عن حقنا نحن ايضا فى الحرية والحياة الكريمة فقضايا الحرية واحدة . والاستعمار ينظر الى المنطقة الممتدة من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى كوحدة لا تتجزأ لذلك كان من المحتم علينا ان نقف مع شعب الجزائر فى معركته ضد الاستعمار الغربى دفاعا عن حق الجزائر فى الاستقلال .

قال الرئيس عبد الناصر فى ٣ سبتمبر ١٩٥٧ ان شعب مصر يريد السلام والصداقة وانه يمد يده الى كل من يرغب فى التعامل معه على اساس العدل والصداقة وان العرب يدافعون عن الشرق الاوسط ضد اى عدوان مهما يكن مصدره وان اعداءهم لم يتعلموا بعد احترام حرية العرب وسلامتهم .

وان الجزائريين سيخرجون منتصرين فى كفاحهم الوطنى المجيد المستمر .

وان علينا واجبا لا مناص من القيام به وهو مساندة كل التحريرية التى تهدف الى حرية اوطانها .

وفى ٢٦ فبراير ١٩٥٨ قال الرئيس عبد الناصر : اننا نشعر بمسئوليتنا تجاه القومية العربية وتجاه كل وطن عربى ، تجاه كل وطن يقاسى من سيطرة الاستعمار ، تجاه الجزائر التى تحارب من اجل الاستقلال .

وفى كل المؤتمرات الدولية ، اثار الرئيس عبد الناصر مشكلة الجزائر ، ففى مؤتمر بريونى قرر الرؤساء الثلاثة عبد الناصر وتيتو ونهرو أن السيطرة والاستعمار يتسببان فى الاضرار بالحاكمين والمحكومين معا ولذلك فهم يعبرون عن ايمانهم برغبة الشعب الجزائرى فى نيل استقلاله وايد المؤتمر المفاوضات التى تهدف الى حل سلمى لمشكلة الجزائر وايجاد حل عادل وسلمى وبخاصة وقف اعمال العنف .

وفى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تحدث الرئيس عبد الناصر عن قضية الجزائر فقال :

دخلنا فى معارك فى الداخل والخارج ـ عاون الاستعمار فرنسا فى تونس ومراكش والجزائر .. انتقلت قوات حلف الاطلنطى لتقاتل فى الجزائر ـ امريكا زعيمة العالم الحر تؤيد فرنسا فى تقتيل اهل الجزائر . بريطانيا تؤيد ، كذلك الدول التى عملت ميثاق الامم المتحدة وتقرير المصير كل هذا نسوه او تناسوه ، وبدأوا يقاومون القومية العربية فى الجزائر ، كل هذه القوى تقاتل عشرة ملايين جزائرى ولكن القومية العربية فى الجزائر استطاعت ان تهزم حلفاء فرنسا واستطاع المجاهدون فى الجزائر بأسلحتهم البسيطه

المحدودة مقاومة القوات المدججة بالدبابات وكافة الاسلحة . المعدة لروسيا ولم تستطع الوقوف فى وجه الجزائر .

وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى سنة ١٩٥٦ كان احد اسبابه الجوهرية كما قال ـ جى موليه ـ القضاء على ثورة الجزائر فى القاهرة .

وقد كان الاستعمار يستهدف ابادة الشعب العربى فى الجزائر للقضاء على القومية العربية .

وشرح الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحائق فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ فقال : فى الجزائر ماذا يحصل فى الجزائر ؟ فى الجزائر هناك حرب ، حرب ابادة شاملة للقضاء على العرب فى الجزائر والقضاء على القومية العربية فى الجزائر ، قتل شامل ، حرق لمحصولات ، وحرق للقرى وحرق للرجال والنساء والاطفال وتوطين فرنسيين محل العرب فى الجزائر المقيمين فيها منذ الآف السنين .

ما الغرض من هذا ؟ الغرض ابادة ، حرب ابادة كابادة الامريكان للهنود الحمر .. لكنها تتبعها على مدى طويل . هذه هى الفكرة الموجودة ، وامريكا كانت مسكونة بالهنود .. ابادوهم اليوم .

نحن العرب اليوم ينظر الينا كجنس أو كقومية لا يأمنون اليها أو يريدون أن يتخلصوا منها .. كم اماتوا فى فلسطين وجلبوا يهودا مكانهم وكم اماتوا فى عدن ؟ وكم فى الجزائر ؟

فاذا لم نكن على حذر ، ولم نتضامن ونقف لدرء هذا الخطر فسيستطيع الاستعمار أن ينفذ خطته على سنين طويلة لانه لا ييأس ويستمر فى نفس الهدف لتحقيقه والوصول اليه .

وفى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٠ تحدث الرئيس جمال عبد الناصر فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة عن قضية الجزائر فقال :

انه من الامور البالغة الاهمية الا تنسى الامم نفسها ـ لا تنسى ميثاقها ولا تنسى قراراتها والا فاننا نشجع بذلك الذين يحاولون تناسى الامم المتحدة وتجاهل وجودها وأننا لنرى أمامنا المثال

الصارخ الفاضح لهذا التجاهل فى سياسة فرنسا تجاه الجزائر

فقد عرقلت الحكومة الفرنسية كل محاولة للامم المتحدة تستهدف وضع حد للمجازر الاستعمارية فى الجزائر وراحت هذه الحكومة تتصور انها قادرة بالمدافع على أن تغير ارادة الله الذى جعل الجزائر قطعة من القارة الافريقية وجعل شعبها جزءا من الامة العربية فاذا هى تحاول ان تجعل من ارضها امتدادا جغرافيا لفرنسا . ومن شعبها شعبا تابعا مستعبدا وبرغم كل المحاولات التى بذلتها الحكومة الجزائرية الحسرة التى تعبر عن تصميم شعب الجزائر وترمز لاصراره على الاستقلال رغم كل المحاولات التى بذلتها هذه الحكومة الجزائرية من أجل الوصول الى حل سلمى فان هذه المحاولات كلها لم تصل الى نتيجة ايجابية بل لقد حدث فى مطلع سنة ١٩٥٦ ان وزير خارجية فرنسا فى ذلك الوقت مر بالقاهرة وكان حديثا بالطبع عن الحرب فى الجزائر وكانت هذه الحرب قد سلخت حينذاك أقل من عام فى عمرها . وطلبت منى الحكومة الفرنسية بلسان وزير خارجيتها ن اتوسط لايجاد حل سلمى .

وكان ردى اننى على استعداد للتوسط صيانة للحقوق وصيانة الدماء وانه ليس احب الينا من عقد سلم شريف يصون لكل صاحب حق حقه وابدت الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت رغبتها فى ارسال وفد الى القاهرة ليتولى المفاوضات مع زعماء المقاومة فى الجزائر .

ولقد ارسلت فعلا الى هؤلاء الزعماء ادعوهم الى القاهرة ليلتقوا بالوفد الفرنسى حين يجىء لعل المحاولة أن تسفر عن بارقة ورجاء وفى اسف ان الوفد الفرنسى وصل الى القاهرة والتقى بالوفد الجزائرى ثم سافر هذا الوفد الى فرنسا لاجراء مشاورات مع حكومته وظل الوفد الجزائرى فى انتظارة فى القاهرة ولكن الوفد الفرنسى لم يعد حتى هذه الحظه الى القاهرة بل كان ماهو اكثر مدعاة للاسف فظلت فرنسا تتحين الفرص لهؤلاء الزعماء حتى استطاعت ان ترغم طائرة مدنية كانوا بين ركابها فوق البحر على النزول فى احد المطارات الخاضعة لسيطرتها ثم القت القبض على هؤلاء الزعماء .

ولو ان هذه الرغبة فى السلم القائم على العدل من الجانب

الجزائرى العربى بل ومن الاجماع العربى عموما لقيت ما كانت تستحقه من نية حسنة لما مضت الحرب بعد ذلك اربع سنوات كاملة .

وانه لمن دواعى الاسف ان الحكومة الفرنسية راحت تقيم معسكرات الاعتقال وراحت تجرب كل الوان التعذيب الوحشى ضد الاحرار من ثوار الجزائر الامر الذى ثار له الضمير العالمى حتى فى فرنسا ذاتها .

وانه من المؤلم ان وفد الحكومة الجزائرية لم يجد حين ذهب أخيرا الى فرنسا الامل المرجو فى ايجاد حل غير تلك المعاملة الفظة المتجبره الراغبة فى املاء شروطها ولكن وفد الحكومة الجزائرية الحرة لم يذهب الى ميلون للاستسلام وانما ذهب للسلام .

وليس يخالجنا شك فى ان الحرب الدائرة فى الجزائر اليوم والتى قدم لها الشعب الجزائرى طواعية أرواح مليون من ابنائه الآن لا يمكن أن تنتهى بغير انتصار الحرية .

وان الامم المتحدة اليوم ليتعين عليها ان تقوم بواجبها وما نظن اننا نغالى فى الطلب اذا تقدمنا الآن نطلب حق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره على اساس استفتاء يتم تحت اشراف الامم المتحدة وفى ركابها وحماها ..

ولم يقف تأييد الجمهورية العربية المتحدة لثورة الجزائر عند حد التأييد الادبى بل شمل العون المادى ايضا .

فقد خصصت الجمهورية العربية المتحدة مبلغ مليونى جنيه من ميزانيتها السنوية للجزائر وذلك من أجل التضامن العربى ولكى تستطيع الثورة الجزائرية ان تمضى فى طريقها وتحقيق أهدافها فى الحرية والاستقلال .